مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٢٩**

الجمعة، ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أسيلبورن/السيدة لوكاس/السيد مايس/السيد فليس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايانوف
	الأرجنتين.	السيد تيمرمان
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا.	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا.	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي.	السيد إراثوريث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيد جيرماناس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة (S/2014/144)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

رسالة مؤرخة ١ مارس ٢٠١٤ من الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام (S/2014/144)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي البلدان التالية: أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي. أوغندا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كولومبيا، بوتسوانا، البرازيل، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، الصومال، غواتيمالا، الفلبين، فنلندا، قطر، كرواتيا، قبرص، لاتفيا، ليختنشتاين، مالطا، ماليزيا، المجر، المغرب، المكسيك، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هولندا، اليابان، اليونان.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسيف؛ والسيد الحاجي بابا سوانح.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/149، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، تشاد، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا، الدنمارك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/144، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أرحب ترحيبا حاراً بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جان أسيلبورن، وزير خارجية لكسمبرغ على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية الهامة.

لقد عدت لتوي من سيراليون. ويمثل ذلك البلد دراسة حالة هامة في مشاركتنا القيّمة. وها نحن نشهد تحولا ملحوظا بتوجيه من مجلس الأمن، وبفضل تضامن المجتمع الدولي والمشاركة الفعالة من جانب الشعب السيراليوني.

لقد اتخذ المجلس سلسلة من القرارات السديدة والحسنة التوقيت لنشر بعثات سياسية وعمليات لحفظ السلام بصورة متعاقبة إلى جانب دعم جهود التنمية في الأجل الطويل.

وساعدت الأمم المتحدة أيضا الحكومة في إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون، التي ساعدت بدورها البلد، وأسهمت في إثراء الفقه القانوني الدولي. ومع أن المحكمة الخاصة والبعثة السياسية وبعثة حفظ السلام قد أنهيت، فإن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة سيواصل دعم سيراليون في سيرها نحو إحلال السلام وتحقيق التنمية.

ومنذ وقت ليس ببعيد، كانت سيراليون غارقة في الحرب، ويقترن اسمها بالمحنة المأساوية التي يعيشها الأطفال في التراعات المسلحة. وكما قال الطفل الجندي السابق إسماعيل بيه:

”فقد أصبح إطلاق النار على شخص ما أمامك مباشرة، أو أن تطلق أنت بنفسك النار على أحدهم، أصبح أمرا عاديا وبسيطا مثل شربك لكوب الماء. ويتم التعامل بلا رحمة أو هوادة مع الأطفال الذين يرفضون القتال أو يبدون أي مظاهر ضعف أو تردد، إذ لا مجال لإبداء المشاعر الإنسانية مطلقا“.

ويجلس بيننا اليوم شاب ناجح آخر هو السيد الحاج بابا سوانح. فقد عاد أول جندي طفل سابق كان قد خاطب مجلس الأمن من قبل (انظر S/PV.4422) ليخاطبنا مرة أخرى اليوم.

وتدل هذه الأمثلة التحولية على قدرة الجنود الأطفال السابقين على إعادة بناء حياتهم، فضلا عن المساعدة في بناء السلام في بلدانهم في حال إعطائهم الفرصة للقيام بذلك.

(تكلم بالفرنسية)

لقد مضى خمسة عشر عاما منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) وهو أول قرار مواضيعي بشأن محنة الأطفال في التراعات المسلحة. وبذلك القرار، فقد بعث المجتمع الدولي برسالة واضحة مفادها: عدم قبول معاناة الأطفال في التراعات المسلحة، سواء كانوا جنودا أطفالا، أو رقيقا للجنس، أو ضحايا في المدارس والمستشفيات، أو متضررين بأي شكل من الأشكال. فتلك الهجمات تنتهك أبسط حقوق الإنسان. وهي تهدد أيضا تحقيق السلام والتنمية الدائمين.

وأشكر مجلس الأمن على اتخاذ إجراء حاسم بإنشاء إطار فعال لمساعدة الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة. فقد طوّر المجلس أدوات عملية لمنع الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، فضلا عن مكافحتها وإنهائها. وتبيّن آلية الرصد والإبلاغ بؤس الحالة المأساوية للأطفال من ضحايا التراع المسلح.

وما تزال الأفرقة الخاصة العاملة على المستوى القطري تواصل تعزيز الحوار مع أطراف التراع بدعم من هيئات الأمم المتحدة، وهو أمر أساسي. وتواصل تلك الأفرقة رصد الأوضاع عن كثب، بالإضافة إلى الاسهام في تنفيذ خطط العمل ذات الصلة.

ومن المهم أيضا أن تكون حماية الأطفال جزءا لا يتجزأ من أنشطة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، الأمر الذي يعني ضرورة تدريب أفراد تلك الوحدات قبل النشر، فضلا عن إنشاء الموارد اللازمة بصورة منتظمة.

وبالأمس وأثناء إطلاق حملة ”أطفال لا جنود“ التي حظيت بدعم ممثلي الخاص، جددت منظمة الأمم المتحدة للطفولة التزامها بخطة العمل، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين والدول الأعضاء المعنية. وأنا أرحب بتلك المبادرة. وأطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى تلك الدول على أن تجعل ذلك إحدى أولوياتها. وتسعى منظومة الأمم المتحدة إلى حشد جهود الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول لوضع حد لتجنيد الأطفال.

(تكلم بالإنكليزية)

فجميع الأطفال يستحقون الحماية وليس الاستغلال. فهم ينتمون إلى المدارس، وليس إلى الجيوش والجماعات

المقاتلة. ويجب تسليح الأطفال بالأقلام والكتب المدرسية، وليس بالبنادق والقنابل اليدوية.

وذلك يقودني إلى مسألة المدارس والمستشفيات. وينبغي أن تكون تلك المرافق أمكنة يتعلم فيها الأطفال ويحصلون فيها على الرعاية والسلامة. ولذلك السبب، فإن سياساتنا العامة المتعلقة بحفظ السلام تمنع حفظة السلام من أي استخدام عسكري للمدارس. ففي كثير من مناطق الحروب الدائرة في شتى أنحاء العالم، تُستهدف المدارس والمستشفيات أو تكون في مرمى تبادل إطلاق النار. ويمثّل ذلك انتهاكا صارخا لحقوق الطفل في التعليم والصحة والحياة.

ففي سوريا اليوم توقفت حوالي ٤٠ في المائة من المستشفيات العامة عن العمل، بل دمّرت الكثير منها. وفي بعض المناطق اضطر أكثر من نصف الأطباء إلى ترك عملهم. وترك المدرسة أيضا ما يربو على ٢,٢٥ مليون طفل. ودمرت مدرسة واحدة بين كل خمس مدارس، أو شغلتها الأسر التي أصبحت بلا مأوى من جراء التراع.

وأشعر بالارتياح إلى أن مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم يسعى إلى تشجيع وضع مبادئ توجيهية طوعية للحيلولة دون الاستخدام العسكري للمدارس في مناطق التراع. وأحث الدول الأعضاء على التزام جميع الأطراف بتعزيز حماية تلك المرافق الأساسية في مناطق التراع.

وينبغي أيضا تكثيف الجهود من أجل كفالة تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال إلى العدالة. ويشمل ذلك مساعدة الدول المتضررة على مساءلة الجناة.

يوفر مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم زخما جديدا لعمل المجلس في مجال حماية الأطفال في التراعات المسلحة. وإنني على ثقة بأن المجلس سيستخدم جميع الأدوات المتاحة له من أجل حماية الأطفال في الخطوط الأمامية للتراع، فضلا عن الحيلولة دون اضطرار جيل جديد إلى تحمّل الحرمان ذاته. وليكن أطفالنا أطفالا – آمنين سالمين يعيشون بكرامة وتتوفر أمامهم الفرص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد لكسمبرغ على عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال رئاسته، وعلى العمل القيّم الذي اضطلع به بصفته رئيسا للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

تأتي هذه المناقشة المفتوحة في وقت حاسم يشهد تصاعدا للتراع في العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم. لقد انقضى ما يقرب من شهرين من عام ٢٠١٤ ويخلص تقييم ما استطعنا تقديمه للأطفال هذا العام حتى الآن إلى نتيجة تبعث على الأسى.

ففي جنوب السودان انسد أفق دولة جديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولم نتمكن إلى اليوم من معرفة مدى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال خلال تجدد أعمال العنف. فلم يجر تشريد عشرات الآلاف من الأطفال وحرمانهم من التعليم وفصلهم عن ذويهم ووشائجهم الاجتماعية فحسب، بل تم تجنيدهم واستخدامهم في معارك القتال المروعة، علاوة على تشويههم أو قسرهم على أعمال القتل والتشويه أيضا. وقد عقدت لساني التقارير الأولية التي تلقيتها بشأن الغارات على المستشفيات، بما في ذلك ممارسات القتل الجزافي للمرضى والمسنين. وعندما نفكر في جنوب السودان، فإن علينا أن نضع في الاعتبار أن الأطفال يمثلون ما يربو على نصف السكان هناك.

إن جيلا كاملا ينبغي أن يعهد إليها ببناء دولة جديدة يوشك أن يحرم من فرصة عادلة للقيام بذلك.

استمع مجلس الأمن أمس إلى إحاطة إعلامية متعمقة (انظر S/PV.7128)، لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مأساوية. وما زال تأثيرها مدمر على الأطفال. الموارد محدودة جدا للتصدي للتحدي المتمثل في توفير المساعدة والحماية لآلاف الأطفال، بمن فيهم من يجري تجنيدهم واستغلالهم من جانب أطراف التراع. ويحدوني الأمل في أن يتصدى مجلس الأمن لهذه الحالة باستجابة قوية توفر للأطراف الفاعلة في الميدان الوسائل والقدرات اللازمة.

وفي سوريا، وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المختلفة، تزداد الانتهاكات المسلحة. لا يزال قتل الأطفال وتشويههم وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات مستمرا بلا هوادة. يجري تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل مختلف الجماعات المسلحة، ويغرر بهم إلى ساحة القتال حيث يكونون من بين أول من يموت. تتواتر التقارير عن العنف الجنسي المنظم كأسلوب من أساليب الإذلال. وفي حين يشكل وصول المساعدات الإنسانية في مناطق محدودة بريقا من الأمل في أحلك الأوقات، لم تتحسن معاناة الأطفال تحسنا يذكر. لا يسعنا أن نفقد جيلا في سوريا.

كشف هذان الشهران الأولان من عام ٢٠١٤ مرة أخرى أنه يجب علينا ألا نعتمد على الأمل عندما يناشدنا الأطفال الذين يعانون في التراعات المسلحة الاستماع إليهم. لن يتحقق فرق في نهاية المطاف إلا من خلال الإجراءات والتدابير الملموسة، لنا تتاح لنا فرصة استعراض عام ٢٠١٤ واستخلاص أننا، معا، أحدثنا فرقا بالنسبة للأطفال في هذا العام إلا من خلال الإجراءات والتدابير الملموسة.

منذ أنشأت الجمعية العامة ولايتي، شهدنا هذه الإجراءات الملموسة. لقد اعتمد الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح عددا من الاستنتاجات خلال العام الماضي، تحث الأطراف في التراع على وقف الانتهاكات الجسيمة ومنعها وتدعو إلى اتخاذ إجراءات مخصصة لكل بلد. وقام الفريق العامل أيضا بزيارة ميانمار لتقييم الحالة والدفاع عن محنة الأطفال. وواصل مجلس الأمن إدماج مسألة الأطفال والتراع المسلح في جداول الأعمال المواضيعية والخاصة بأقطار معينة على حد سواء، والتصدي للاتجاهات الجديدة حينما وحيثما تنشأ باتخاذ تدابير جديدة ومبتكرة. ويحدوني الأمل في أن يقوم المجلس بذلك مرة أخرى إن اعتمد مشروع القرار المعروض عليه.

وأرحب بتأييد حملة ”أطفال، لا جنود“. لقد كان أمام المجلس، عندما أعربت لأول مرة عن عزمي على العمل صوب تحقيق قوات مسلحة حكومية خالية من الأطفال بحلول نهاية العام ٢٠١٦. وفي اعتقادي الراسخ أن هذا الهدف يمكن تحقيقه. لا تزال ثماني قوات حكومية وطنية مدرجة على قائمة الأمين العام المتعلقة بهذا الانتهاك. كان لي الشرف، أمس، أن أرحب بممثلي كل من هذه الحكومات خلال إطلاق حملة ”أطفال، لا جنود“. إن الالتزام الذي أظهرته الدول الأعضاء المعنية رسالة قوية إلى المجتمع الدولي وأطراف التراع – الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول – في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لجعل الجنود الأطفال تاريخا. وأود أن أشدد هنا على أن حملة ”أطفال، لا جنود“، ليست جهدا مشتركا بين مكتبي واليونسيف فحسب، إنما يجب أن تكون جهدا مشتركا لجميع الحاضرين هنا اليوم.

لقد بدأنا بالفعل وضع خرائط طريق للتعجيل بتنفيذ خطط العمل مع الأطراف المدرجة أسماؤها في القائمة. توضع خرائط الطريق بالاشتراك مع الحكومة المعنية لمعالجة المسائل ذات الأولوية وهي تستند إلى تقييم مشترك للإنجازات التي تحققت والثغرات القائمة في تنفيذ الخطط العمل المتفق عليها. في تشاد، جرى الاتفاق على خريطة الطريق في العام الماضي، وهي الأساس الذي تستند إليه الإجراءات المتخذة. وفي أفغانستان، أعدت خريطة الطريق بالفعل بالاشتراك مع ممثلي

الحكومة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيضا، نحن على وشك وضع هذه الوثيقة. من شأن التنفيذ المستمر للالتزامات المتفق عليها من قبل الأطراف الموقعة على خطة العمل أن يؤدي في النهاية إلى توفير حماية أفضل للأطفال ورفع اسم الطرف المعني من مرفقات التقرير السنوي للأمين العام.

وفي سياق هذه الحملة، تمكنا من الاستفادة من خبرة مجموعة متنوعة من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والخبراء في مجال حماية الطفل، وتحسين فهمنا للتحديات والحلول على حد سواء. يمكننا هذا من تحسين حماية الأطفال حتى في السياقات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفريدة.

وتكمن أيضا إقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة في صميم تنفيذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١). ومن خلال الاضطلاع بدور قيادي مع اليونيسيف في وضع توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها رصد الهجمات على المدارس والمستشفيات والإبلاغ عنها، والتهديدات والهجمات ضد العاملين في مجال التعليم والرعاية الصحية، والاستخدام العسكري للمدارس، تواصلنا مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي ستعتمد بدورها جدول أعمال الأطفال والتراع المسلح في برامجها ومشاريعها. وبالتالي ظفرنا بأصحاب مصلحة جدد ونتعلم كيف يمكن لقضيتنا أن تعضد قضاياهم. وستشكل التوجيهات بشأن تنفيذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، التي نعتزم إطلاقها في الأسابيع المقبلة، خطوة هامة أخرى إلى الأمام.

وأشعر بالارتياح إزاء حقيقة أن مجلس الأمن قام بتشديد الصيغة المستخدمة بشأن الاستخدام العسكري للمدارس في مشروع قرار اليوم. وكما يعلم الأعضاء، فإن الاستخدام العسكري يعرض المدارس وأطفال المدارس للخطر. نود ألا نرى المدارس تصبح ساحات محتملة للقتال. يستدعي البحث عن سبل لتحسين منع الهجمات على المدارس بذل الجهود من أجل منع استخدامها العسكري بصورة تدريجية من قبل أطراف التراع.

سيبقى مكتبي وسائر الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل على صعيد مقر الأمم المتحدة – بما في ذلك اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، على أهبة الاستعداد مع دعم فرق العمل بكل الوسائل الممكنة. غير أنه من المستحيل رصد الانتهاكات ضد الأطفال في حالات التراع والإبلاغ عنها والتصدي لهذه الانتهاكات على النحو المناسب دون توافر القدرات الضرورية في الميدان. يتصل أعضاء فرق العمل بمكتبي، أسبوعيا تقريبا، ويناشدون استمرار الدعم في الدفاع عن تعزيز القدرات في مجال حماية الطفل. يجب أن تكون لدينا القدرة على الاستجابة لنداءاتهم بالموارد الكافية والنماذج المبتكرة استنادا إلى التجارب السابقة.

ومن المهم أيضا تعميم مراعاة حماية الطفل في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من خلال تدريب القوات قبل النشر. ولا يسعني التشديد بما فيه الكفاية في هذا الصدد على أهمية معرفة أن مجلس الأمن يؤيد هذا. نحن ندين بذلك للأطفال المتأثرين بالتراع المسلح وللرجال والنساء المتفانين الذي يعرضون حياتهم للخطر من أجل كفالة وصول أصوات هؤلاء الأطفال إلى أسماعنا.

لقد بدأت بياني برسم صورة قاتمة عن ثلاث حالات من الصراع. ولكن الأطفال يتعرضون لاعتداءات مماثلة في العديد من الصراعات الأخرى. يجب ألاّ نتركهم في حالة من اليأس. نحن نعلم اليوم أنه بإمكاننا أن نتخذ تدابير تؤدي إلى النجاح في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراع المسلح والقيام بمنعها. فالحوار مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمشاركة مع الحكومات، وبناء القدرات على جميع الصعد، وإدماج جدول أعمالنا في جميع جوانب السلام والأمن أمور

متواصلة. وهذه الأنشطة لا يمكن تصورها من دون الإطار الذي وضعه مجلس الأمن في السنوات الماضية. وثمة مئات الآلاف من الأطفال الذين تشخص عيونهم نحو المجلس الذي يواصل قيادة العمل على حماية الأطفال من الصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لايك.

السيد لايك (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام، وصديقتي وزميلتي ليلى زروقي، وإليكم، سيدي، على قيادتكم بشأن هذه المسألة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بمجلس الأمن وأن أشكره على قراراته التسعة المعنية بالمساعدة على وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، وعلى إعطاء صوت لهؤلاء الأطفال من خلال هذه المناقشة. وأتطلع إلى سماع الحاجي بابا سواني، الذي أصبح أول جندي طفل يطلع المجلس في عام ٢٠٠١ على ما لديه من معلومات، وهو في الرابعة عشرة من عمره (انظر S/PV.4422)، والذي يدعم الآن الجنود الأطفال السابقين في سيراليون. وسوف تكون ملاحظاتي مختصرة بقدر ما هي صادرة من القلب.

عندما يتم قتل الأطفال في هجمات عشوائية على المدارس أو المستشفيات، وعندما يتعرض صبي للتشويه بانفجار لغم أرضي، وعندما يكون الاغتصاب سلاحا وجريمة على حد سواء – يشعر العالم بالغضب وهو محق في ذلك. ولكن ماذا عن فظاعة تجنيد صبي بقوة السلاح في مجموعة مسلحة؛ أو خطف فتاة من مدرستها، بحيث تتعرض للصدمة النفسية جراء الاعتداء عليها، ومن ثم تعطى بندقية وتُدفع إلى القتال؛ أو قيام أية قوة مسلحة بإرسال الأطفال إلى المعركة من أجل أن يَقتلوا أو يُقتلوا؟ وفي هذا الصدد أيضا، يجب أن يقترن غضبنا باتخاذ إجراءات تضع حدا لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة أينما كان، وتدعم الناجين منهم مع تزويدهم بالأدوات التي يحتاجونها لإعادة بناء حياتهم ومستقبل مجتمعاتهم.

في السنوات الأخيرة، أحرز العالم تقدما حقيقيا: توثيق أفضل للانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها؛ ومساءلة مرتكبيها من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية والتدابير التأديبية مثل تلك التي تفرضها السلطات الوطنية في كولومبيا وميانمار وسيراليون؛ وتطوير استجابات فعالة، بما في ذلك توفير المشورة والتدريب المهني لمساعدة الأطفال على التحرر من الروابط الجسدية والنفسية التي حبست أرواحهم وهددت مستقبلهم. ولكن يجب عمل المزيد. وكما أن المجتمع العالمي يتحمل المسؤولية عن وضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، فكل دولة تتحمل أيضا المسؤولية عن منع الأطفال من الدخول في قواتها المسلحة في المقام الأول، وكذلك الحال بالنسبة إلى كل مجموعة مسلحة.

إن التركيز على العمل الوطني هو في صميم جهودنا الجديدة التي نبذلها تحت عنوان ”نحن أطفال ولسنا جنودا“، حيث تعمل وكالات الأمم المتحدة بالشراكة مع ثماني حكومات لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الحكومية، ووضع حد لذلك. وهناك ستة من تلك البلدان – أفغانستان، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، الصومال، ميانمار قد وقّعت خطط عمل واتخذت خطوات ملموسة ومحددة زمنيا لتحقيق ذلك. أمّا اليمن فهو يضع اللمسات النهائية على خطة عمله، ويجري السودان مناقشات مع الأمم المتحدة لوضع خطة عمله. إنما لا يمكن الطلب إلى الحكومات أن تعمل بمفردها. وبغية ترجمة هذه الخطط إلى أعمال قابلة للقياس، يجب أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الموارد، وإسداء المشورة، وتوفير المساعدة التقنية لإعانة الحكومات على تحديد هؤلاء الأطفال وإخراجهم من صفوفها العسكرية، ووضع تدابير ترمي إلى منع الأطفال من دخولها مرة أخرى.

والتحقق من أعمار الجنود هو خطوة أولى هامة. فبدعم من الأمم المتحدة، سرّعت تشاد من جهودها المبذولة في العام الماضي للتدقيق في أعمار جنودها، وتعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة لتحديد الأطفال وإخراجهم من قوات الأمن التابعة لها. وتسجيل تاريخ ولادة الأطفال، وهو أمر يجيز توفير الحماية لهم، أمر ضروري أيضا. وخطط العمل التي وضعتها كل من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية تشمل حملات وطنية لتسجيل تاريخ ولادة كل طفل.

ويتطلب المنع أيضا زيادة الوعي على مستوى المجتمع المحلي. فحكومة ميانمار تتآزر مع الأمم المتحدة للاستثمار في حملات تلفزيونية وإذاعية ونصب لوحات إعلانية بغية إطلاع المجتمعات المحلية على أن تجنيد الأطفال أمر محظور، إلى جانب تعميم أحد أرقام الهاتف للإبلاغ عن هذه الحالات.

وفي ما يتجاوز المنع، لا يمكننا أن ننسى الاحتياجات المحددة للجنود الأطفال الخارجين من الصراعات والمحتاجين إلى مساعدة، بغية إعادة اندماجهم في المجتمع. والبلد الذي يستثمر في تقديم المشورة لهؤلاء الأطفال وتعليمهم وتدريبهم لا يستثمر في مستقبلهم فحسب، ولكن أيضا في مستقبله هو بالذات. لهذا السبب، تعمل منظمة الأم المتحدة للطفولة عملا وثيقا مع البلدان لدعم جهودها الرامية إلى تثقيف هؤلاء الأطفال وتدريبهم، ومساعدتهم على إيجاد مكان لهم في مجتمعاتهم المحلية.

وفي زيارة قمت بها مؤخرا لجمهورية أفريقيا الوسطى، أي قبل بضعة أسابيع، التقيت امرأة شابة كانت في الرابعة عشرة من عمرها عندما التحقت بتحالف سيليكا الثوري. ومن دون تدريب، دُفعت مباشرة إلى المعركة، وقاتلت في الخطوط الأمامية ضد القوات الحكومية، وشهدت أعمال عنف وفظائع لا ينبغي لأي طفل أن يشاهدها. سألتها عن آمالها في المستقبل بعد أن أصبحت حرة الآن. قالت لي إنها تريد أن تلتحق مجددا بوالديها المفقودين. وبمساعدة من العاملين في الحقل الاجتماعي، سوف تبدأ تلك المرأة الشابة تدريبها المهني قريبا، بينما لا يزال يلاحقها الكابوس الذي عانت منه، ولكنها تحلم أيضا بمستقبل أفضل لها ولأفراد عائلتها، عندما تجدهم، ولبلدها بالتأكيد. إن قصتها تجسد الرعب ولكنها تجسد الأمل أيضا: الرعب من الأهوال التي يواجهها الأطفال المرتبطون بالقوات والجماعات المسلحة، ولكن الأمل أيضا في أنه يمكننا، من خلال توفير الدعم والتشجيع والاستثمار، أن نساعد هؤلاء الشبان والشابات على إعادة بناء حياتهم، وتحويل أنفسهم ومجتمعاتهم، ومساعدة بلدانهم للخروج من شبح الصراعات التي تشمل الأطفال المرعوبين الذين فقدوا طفولتهم وحتى حياتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لايك على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سواني.

السيد سواني (تكلم بالإنكليزية): إسمي الحاجي بابا سواني. لقد جئت من سيراليون. أريد أن أشكر بعثة لكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ، معالي السيد جان أسيلبورن، على دعوتي للمشاركة اليوم في هذه المناقشة المفتوحة. وأريد أيضا أن أشكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، فضلا عن حكومة الولايات المتحدة على مساعدتي للسفر إلى هنا. وأريد أن أشكر بلدي بالذات وحكومة سيراليون. وأريد أن أشكر بالأخص الأمين العام على زيارته الأخيرة إلى سيراليون، وكذلك على كل المساعدات التي تم تقديمها.

في عام ٢٠٠١، كان عمري ١٤ سنة عندما أُعطيت فرصة المجيء إلى نيويورك لمخاطبة مجلس الأمن عن تجربتي كجندي طفل، وأيضا عن حالة الأطفال في الصراع المسلح،

لا سيما في سيراليون. وفي البيان الذي أدليت به عام ٢٠٠١ (انظر S/PV.4422)، ناشدت الأمم المتحدة أن تتصرف بحزم إزاء الجهات الحكومية التي كانت معتادة على تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وأنا الآن مثال للطفل الذي اختُطف عنوة وجُنّد في مجموعة مسلحة، وهو في سن العاشرة من عمره. لقد سلبتني الجبهة المتحدة الثورية شبابي لمدة سنتين. كانت تلك الحرب الأهلية واحدة من أقذر الحروب الأهلية وأكثرها عنفا في تاريخ الصراعات المسلحة، وهي التي أعلن الحاجي أحمد تيجان كبه في عام ٢٠٠٢، وهو كان الرئيس حينئذ، عن انتهائها خلال حفل بعنوان ”الحرب انتهت إلى غير رجعة“. لذلك، استرعي انتباه الأمم المتحدة، ولا سيما انتباه الممثلة الخاصة للأمين العام، ليس إلى مجرد مساءلة الأفراد من الجهات الفاعلة الذين يجندون الأطفال ويستخدمونهم، ولكن أيضا إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في جميع الصراعات المسلحة.

قبل ثلاثة عشر عاماً، وقفت أمام مجلس الأمن، في هذه القاعة بالذات، وقصصت قصتي عن الحرب ومدى معاناة أطفال سيراليون. وطلبت من الأمم المتحدة بالنيابة عن أطفال سيراليون فعل كل ما يمكنها فعله لوضع نهاية وإلى الأبد لتلك القصة المؤلمة من أجل مساعدتنا في البحث عن طريق يعيدنا إلى مجتمعاتنا المحلية وإلى مدارسنا، وبناء حياة أفضل ومستقبل أفضل. إن الناس والأطفال والشباب في البلدان المتأثرة بالصراعات المسلحة بحاجة إلى مستقبل، ونحن بحاجة إلى التعليم وفرص العمل.

ها أنذا هنا مرة أخرى اليوم، بحمد الله، ملتمسا مرة أخرى مساعدة المجلس. والآن وبعد ١٣ عاما، أود أن أخبر المجلس بما حدث لي. والقصة ليست سهلة. لقد تمكنت من العودة إلى المدرسة. وبفضل مساعدة الأسرة الحاضنة لي وبفضل الأصدقاء، عملت بكد و لم أستسلم. في عام ٢٠١١، قبل عامين، حصلت على درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية متخصصاً في السلام وحل المنازعات من كلية فوراه بيه في جامعة سيراليون. لقد آثرت دراسة تلك المواضيع. وكان موضوع أطروحتي عن الحكم الصالح وإصلاح القطاع العام. وقد تعلمت عن المجتمع المدني وكيفية منع نشوب الصراعات. أريد أن أكرس حياتي لهذا العمل وأن أتكلم باسم الأطفال والشباب بحيث تُعرف قصتنا وتُسمع أصواتنا.

لقد أسعدني الحظ في سيراليون بأن التقيت بناس مكرسين لهذا العمل أيضاً. في العام الماضي، التقيت بالفريق روميو دالاير، مؤسس مبادرة الجنود الأطفال في فريتاون، وشاركت في تدريب للقطاع الأمني، شمل العمل الشُرطي والعمل العسكري وغير ذلك من الأعمال الرسمية، للحيلولة دون تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد ساعدت على تنظيم التدريب وساعدت الأطفال الذين حضروا لسرد قصصهم. وكان الهدف بناء المعرفة في القطاع الأمني لحماية الأطفال ومنع تجنيدهم.

إن القصة لم تتوقف هنا. إذ لا يزال يتعين علينا فعل الكثير وإنجاز الكثير. وفي الحقيقة، ما زلنا في بداية عملنا. واليوم يوجد العديد من الأطفال بأمس الحاجة لمساعدتنا. فالأطفال في البلدان وفي المناطق وفي جميع أرجاء العالم يشهدون العنف والصراع. وعلينا أن نعمل بكد لحمايتهم.

عند عودتي إلى فريتاون أريد أن أواصل عملي في بناء السلام. ويتعلق جزئياً بالقطاع الأمني، ولكنه أيضا يتعلق بمجتمعاتنا وحكوماتنا وبالبحث عن الفرص الحقيقية من أجل المستقبل. أما اليوم، فيوجد العديد من الأطفال غير المنتظمين على مقاعد الدراسة، ويوجد شباب عديدون غير قادرين على إيجاد عمل. وأناشد أعضاء مجلس الأمن أن يستخدموا الميكروفون الموجود أمامهم للكلام جهارا للمساعدة في حل تلك المشاكل. وعلينا أن نتكلم جهاراً، وعلينا أن نقوم بعمل لتغيير المعادلة. وعلينا

وقف الحرب والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وخاصة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة.

بالأمس، أطلقت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف حملة بعنوان ”أطفال وليسوا جنودا“. والحملة ستنهي استخدام القوات المسلحة التابعة للحكومة الأطفال كجنود. إنها مهمة ضخمة ولكنها ممكنة. ومع ذلك، فحتى ذلك غير كاف. علينا أيضا أن نوقف المجموعات المسلحة من تجنيد الأطفال. واستناداً إلى خبرتي الشخصية، أعرف إنها قصة طويلة. ويوجد اليوم العديد من الأطفال في العديد من البلدان الذين لديهم قصص مماثلة.

قبل خمسة عشر عاماً، كان يوجد في سيراليون جنود من الأطفال. وكنت أحد أولئك الأطفال. أما اليوم فسيراليون خالية من الجنود الأطفال. لذلك من الممكن تغيير بلد واحد في وقت واحد.

إنني إذ أستذكر ما حدث بعد انقضاء ١٣ عاماً على المناسبة التي تكلمت فيها هنا في مجلس الأمن آخر مرة (انظر S/PV.4422)، بوسعي أن أُخبر الأعضاء أنه كان كفاحاً حقيقياً بالنسبة لي. لقد أنجزت الكثير، ولكن لا يزال يتعين علي فعل الكثير. وما من شخص بإمكانه أن يقوم بذلك العمل بمفرده. وعلينا أن نعمل معاً لكي ننجح.

أشكر جميع الأعضاء على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وآمل في عام ٢٠١٦ أن أرى نهاية لتجنيد القوات المسلحة للأطفال، ومن ثم إنهاء تجنيد جميع الأطفال. ذلك ما يجب علينا فعله. باسم الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة ألتمس المساعدة من المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سوانيه على إحاطته الإعلامية المؤثرة والمحفزة جداً.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤).

الآن أود أن أدلي ببيان بصفتي ممثلاً للكسمبرغ.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، والمدير التنفيذي لليونيسيف والسيد الحاج باباه سوانيه على إحاطاتهم الإعلامية وشهادتهم.

كما كتب البير كامو فإن ما يحول معاناة الطفل إلى ثورة هو عندما لا يكون للمعاناة ما يبررها. فالمعاناة تتحول إلى ثورة وتكون أقل تبريراً عندما لا تنجم عن سوء الطالع في الحياة البشرية، بل عندما تنجم عن حقد البشرية. والكل منا لديه شعور غريزي مؤداه أن كل طفل مشوه ومصاب بجراح جراء الحرب يجرح مشاعرنا ويزعزع إيماننا بالبشرية. من هنا يتشاطر المجتمع الدولي بالإجماع الآن قناعة مؤداها أن الأطفال جديرون بالحماية من أثار الصراعات. ومع ذلك ومن سوء الطالع توجد حالات من العنف ضد الأطفال لا تُعد ولا تُحصى وتبعث على الاشمئزاز.

وحينما حول مجلس الأمن انتباهه إلى مسألة الأطفال في التراع المسلح قبل ١٥ عاما، ركز كل الاهتمام على ما كان

يسمى عادة في ذلك الوقت بـ ”الجنود الأطفال“، وهو مصطلح غامض وساذج. واليوم، فان الحملة التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، بالتعاون مه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، تذكرنا، ببساطة عنوانها ”نحن أطفال، ولسنا جنودا“ بانه لا يقصد للأطفال أن يكونوا جنودا، حتى لو وضعت بندقية هجومية في أيديهم. ويحدوني أمل كبير في أن تلقى الحملة، التي أطلقت رسميا بالأمس في مقر الأمم المتحدة، الدعم من جميع الدول الأعضاء. ولن يصبح تجنيد الحكومات للأطفال واستخدامهم في ساحة المعارك جزءا من التاريخ إلا بقطع التزام حقيقي.

ولكن الحكومات ليست وحدها التي تجند الأطفال لتعزيز قواتها المسلحة. فالأغلبية الساحقة للأطراف المدرجة في مرافق تقارير الأمين العام جماعات من غير الدول، على غرار المتمردين الذين اختطفوا الحاجي بابا سوانح وأجبروه على القتال في سيراليون. ولذلك من الأهمية بمكان ألا يتغاضى المجتمع الدولي عن الاعتداءات التي ترتكبها تلك الجماعات المسلحة ضد الأطفال وان يتصدى لها بنفس القدر من التصميم.

إن التجنيد ليس الخطر الوحيد الذي يتعرض له الأطفال. فيمكن للانتهاكات والاعتداءات التي ترتكب ضد الأطفال في التراع المسلح أن تتخذ أشكالا عديدة. ولكنهم سواء أن اصبح الأطفال ضحايا لعمليات التفجير أو لتبادل إطلاق النار، أو عرضوا للعنف الجنسي أو جندوا للخدمة في صفوف القوات أو الجماعات المسلحة باعتبارهم مقاتلين، احتجزوا بوصفهم أرقاء لغرض ممارسة الجنس، فان كل مصير يحكي قصة حياة ذهبت بددا.

وفي مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا، رأيت الهيئة المنهكة لليتامى ــــ فقد كانت نظرة مذهولة تلمح إلى جميع الأهوال التي شهدوها. وأجبر التراع السوري ما يقرب من ٢,٥ ملايين شخص، نصفهم أطفال، على التماس اللجوء في البلدان المجاورة. وقتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل؛ وعصف التراع السوري بحياة أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص بدون أي فرصة للتعافي. وكم من مئات الآلاف من الأطفال الآخرين الذين يتأثرون حتى آخر أيام حياتهم، من جراح قلوبهم وأجسادهم، فضلا عن أرواحهم، التي لحقت بهم من جراء التراع جراح من شهدوا الفظائع التي لا توصف أو من عذبتهم القوات الحكومية أو من أجبروا على القتال في صفوف الجماعات المسلحة.

وبالنظر لإلحاح الحالة الإنسانية، يميل المرء إلى الإقلال من أهمية حقوق الطفل مثل الحق في التعليم أو الحق في الصحة. وسيكون ذلك خطأ. فقد أغلقت آلاف المدارس، إذ يجري استخدامها للأغراض العسكرية. ومع تدمير ٣٠٠٠ مدرسة تقريبا والتدني الحاد لمعدل الالتحاق بالمدارس، يتعرض جيل كامل من السوريين لخطر الأمية، مما يعرض للخطر بصورة جدية فرص تحقيق تعافي البلد الاجتماعي ــ الاقتصادي.

ويجري استهداف المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية وتهديد الموظفين الطبيين والقضاء عليهم. وفي الوقت الحالي، يقدر أن نسبة ٦٠ في المائة من جميع المستشفيات العامة تضررت من التراع، مع خروج ٤٠ في المائة منها تقريبا من الخدمة. وظهرت مجددا أمراض الطفولة التي كان يعتقد انه تم القضاء عليها، مثل شلل الأطفال، وهي تمثل خطرا على الصحة العامة.

وتأتي الهجمات على المدارس والمستشفيات، فضلا عن منع إمكانية الوصول الإنساني، ضمن الانتهاكات الجسيمة الستة موضوع الرصد المنهجي الذي يقوم به مجلس الأمن من خلال الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، الذي تتشرف لكسمبرغ برئاسته. وتستحق جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال الإدانة بنفس القدر من الاقتناع.

ولا بد من إخضاع مرتكبي الفظائع ضد الأطفال للمساءلة عن أعمالهم. ولا يمكن أن يفلت من العقاب المسؤولون عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور هام في ذلك الصدد، على نحو ما يتجلى في القضايا المتعلقة بتوماس لوبانغا وجيرمين كاتانغا وبوسكو نتاغاندا.

لقد أوردت المثال السوري ولكن الحالات الأخرى تستحق اهتمامنا الكامل أيضا. فقد وصلت أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مستويات غير مسبوقة من القسوة والوحشية في الأشهر الأخيرة. ودفع الأطفال ثمنا باهظا. وبعضهم فصلت رؤوسهم عن أجسادهم أو شوهوا عمدا أو أصيبوا في تبادل إطلاق النار. وتضاعف تقريبا عدد الأطفال الذين جندوا بعد زيادة أعمال العنف في عام ٢٠١٣، مما أدى بالتالي إلى تبديد التقدم المحرز سابقا في تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم.

ويقدر أن ٦ ٠٠٠ طفل يعملون حاليا جنودا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال جيش الرب للمقاومة، وهو أبرز الجماعات المسلحة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال وأساليب الحرب الوحشية، يزاول أنشطته في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال طليقا قائده جوزيف كوني.

ومن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لجدول أعمال الأطفال والتراع المسلح. وعلينا البناء على الاقتناع المشترك بانه ينبغي ألا يستخدم الأطفال جنودا أو يقتلوا أو يشوهوا أو يعتدى عليهم جنسيا أو يختطفوا. ولا بد من ضمان حقهم في المساعدة الإنسانية والتعليم والصحة، إذ لن يتحقق هدفنا بصورة حقيقية إطلاقا ما لم نضع حدا لجميع أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال. ويجب أن تهدف جميع الجهود ال كفالة الاحترام الكامل لحقوق الأطفال، في أوقات الحرب وفي أوقات السلام.

إن القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي اتخذ من فوره، يجسد تصميمنا المشترك على وضع حد للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في التراع المسلح. وأشكر أعضاء المجلس على تأييدهم لمبادرتنا وأشكر أيضا العديد من الدول الأعضاء التي أبدت التزامها بمشاركتها في تقديم القرار.

ويجسد الأطفال أمل أي مجتمع ومستقبله. وتدمير الأطفال يحطم ذلك الأمل. ولذلك تؤدي حماية الأطفال إلى حماية المستقبل.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أهنئ بلدكم، سيدي، على توليه رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس وان أشكركم على توجيه الدعوة لي للاشتراك في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح. كما أشيد بوجود نائب الوزير من ليتوانيا وغيره من الممثلين الدائمين.

وأود أولا ان أشير إلى أمر نعتز به. ففي يوم الثلاثاء المقبل، وفي جمهورية شيلي الشقيقة، سيسلم الرئيس الديمقراطي، سباستيان بينييرا إتشينيكي، الرئاسة لرئيس آخر منتخب بصورة ديمقراطية. وذلك في الوقت الحالي أحد التقاليد في أمريكا الجنوبية التي تشعرنا بالفخر والارتياح. ولذلك أود أن أنوه بذلك علنا وأمام المجلس والشعب الشيلي قاطبة.

كما أود أن أعرب عن تضامني المطلق مع حكومة جمهورية الصين الشعبية وشعبها، اللذين عانا مؤخرا من هجوم مروع.

وأرحب بمبادرة لكسمبرغ لعقد هذه المناقشة بشأن مسألة يقدر وفد الأرجنتين اضطلاع لكسمبرغ بقيادتها في المجلس

من خلال السفيرة سيلفي لوكا. كما نشيد بالبيانات التي أدلى بها الأمين العام بان كي – مون، والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد أنثوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيد الحاجي بابا سوانح، الذي يشكل تاريخ التجربة المروعة التي مر بها وعباراته المؤثرة تحديا لنا للعمل بشكل عاجل وباقتناع حقيقي.

إن بلدي، الأرجنتين، ملتزم التزاما صارما بحماية الأطفال في التراع المسلح. ويمكن تلمس ذلك في كوننا إحدى الدول الأولى التي صادقت، في عام ٢٠٠٢، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

وبالمثل، نحن ملتزمون بالدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين في جميع المجالات وكفالة احترامها، وهو ما يتجلى في مبادرة حكومة بلدنا، والتي أقرها الكونغرس الأرجنتيني بالإجماع، لسن قانون ينص على ألا يقل سن التجنيد في القوات المسلحة عن ١٨ عاما، وذلك في احترام لأعلى المعايير بخصوص حقوق الطفل.

في آب/أغسطس، نحيي الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو الأول من نوعه بشأن قضية الأطفال والتراع المسلح والذي حظي بدعم الأرجنتين بصفتها عضوا في مجلس الأمن في ذلك الوقت. وفي عام ٢٠٠٥، شكل القرار ١٢٦١ (٢٠٠٥). والذي حظي أيضا بدعم قوي من قبل بلدي بوصفه عضوا غير دائم في المجلس، تقدما جوهريا في الاعتراف بحقوق الطفل في التراعات المسلحة وكفالتها وحمايتها. فالقرار يتضمن تعريفا واضحا للأعمال التي تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل وينشئ آلية للرصد والإبلاغ والتي تمثل، بالترافق مع المستشارين في مجال حماية الطفل، أداة أساسية لضمان حماية الأطفال في التراعات المسلحة.

وبالإضافة إلى هذا التقدم المحرز في وضع معايير، من المهم التأكيد على الأهداف التي تحققت في مجال منع الهجمات على الأطفال وحماية حقوقهم من خلال الإجراءات المنسقة التي يتخذها الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح التابع للمجلس وآلية الرصد والإبلاغ والجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ومن المؤكد أننا جميعا نرى أن الدروس التي تعلمناها جيدا والممارسات الجيدة المعمول بها لا تنطبق على المعايير القانونية والآليات الفعالة فحسب، ولكن أيضا على القرار الخاص بتنفيذ خطط العمل بطريقة منسقة يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي على الأحوال المعيشية للأطفال ومستقبلهم في حالات محددة.

وهذه الخطوات من قبل المجتمع الدولي لحماية الأطفال من الجرائم الخطيرة ومنع ارتكاب هذه الجرائم تسير يدا بيد مع أهمية كفالة ألا يسود الإفلات من العقاب وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للحقوق عن أعمالهم. ومكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هي بلا شك مسؤولية فرادى الدول. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن النظام الدولي يوفر آليات تكميلية مثل المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تكون فيها الدول غير قادرة على ممارسة ولايتها الأساسية أو غير راغبة في ذلك. والمحكمة هيئة أساسية لكفالة أن تكون المساءلة هي المعيار والمبدأ الأخلاقي لبناء مجتمع دولي يحترم سيادة القانون.

والاعتراف بالتقدم المُحرز لا يعني بأي حال من الأحوال تجاهل الحقائق المروعة التي تقف شاهدة كل يوم على حقيقة أن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للكثير من أشكال العنف والإيذاء في حالات التراع المسلح، أو الاستخفاف بها. ومن منظور حقوق الإنسان، يجب أن تظل حماية الأطفال

واحدة من أولوياتنا وبالتالي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وفي جهود بناء السلام التي يبذلها مجلس الأمن الذي ينبغي له أن يُشرك خبراء في مختلف بعثاته. ولا يقل أهمية عن ذلك بالنسبة للدول والمنظمة، ألا يقتصر التدريب وبناء القدرات في ما يتعلق بالأطفال والتراع المسلح حصرا على الموظفين الذين يتحملون مسؤولية مباشرة عن حماية الأطفال في الميدان.

ومن الضروري أيضا أن ندرج في البرامج التدريبية للعسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين المقرر إرسالهم في بعثات الأمم المتحدة منظورا يتعلق بحقوق الإنسان وأن يكون لديهم إلمام شامل بحقوق الأطفال والشباب وكذلك معرفة وفهم للاستراتيجيات وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات التراع المسلح. ومن الضروري إجراء تحليل دقيق لمختلف أساليب تجنيد الأطفال وكيفية الحيلولة دون انضمامهم إلى الجماعات المسلحة والتراعات، فضلا عن القدرة على العمل من أجل تغيير الممارسات والتقاليد الثقافية العنيفة التي تديم التمييز ضد الأطفال. ويجب أن نتخلص من نماذج الوصاية وأن نعترف بالأطفال باعتبارهم أشخاصا ذوي حقوق. وفي مجال التدابير المحددة المحتملة، ينبغي أيضا أن نشدد على أهمية اتخاذ تدابير وقائية يمكن لكل دولة اعتمادها، بما في ذلك تنفيذ إطار قانوني يكفل عدم إمكانية تجنيد الأطفال؛ وفي هذه الحالة، فإن وجود سجل سليم للمواليد أمر بالغ الأهمية.

ومن المهم بنفس القدر ضمان الاعتراف، في إطار برامج إعادة إدماج الأطفال من ضحايا حالات التراع المسلح وتعويضهم، بمركز هؤلاء الأطفال باعتبارهم أشخاصا ذوي حقوق وبأن لهم الحق في أن يكونوا عناصر فاعلة ومشاركين في عمليات صنع القرار ليس في ما يتعلق بخططهم الشخصية لحياتهم فحسب، ولكن أيضا داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم. ومن الضروري أيضا أن نتغلب على التدخلات والعمليات التي ترسخ أنماط الإيذاء أو تستنسخها.

وتعتقد الأرجنتين أن اتفاقية حقوق الطفل يجب أن تكون مصدر إلهام وإرشاد لقراراتنا في زمن السلم وفي حالات التراع المسلح على السواء. وفي زمن السلم، تتمثل مسؤوليتنا الرئيسية في تعزيز وحماية وكفالة حقوق الطفل من خلال السياسات العامة والضمانات القانونية. وفي حالات التراع المسلح، يجب علينا تعزيز آليات الحماية وإيجاد أدوات فعالة للمنع وضمان اتخاذ إجراءات محددة من أجل توفير رعاية شاملة للأطفال من ضحايا التراع المسلح.

وفي هذا الصدد، وفي الختام، أود أن أشيد إشادة خاصة بحركة حقوق الإنسان في بلدي، ولا سيما رابطتي أمهات وجدات بلازا دي مايو، والتي كانت – بفضل التزامها الذي لا يتزعزع بحقوق الإنسان – المحرك الرئيسي وراء الاقتراح الأرجنتيني الذي شكل الأساس لإدراج المواد ٧ و ٨ و ١١ في اتفاقية حقوق الطفل. واشتراط ضرورة تسجيل الأطفال بعد الولادة مباشرة والتزام الدول الأطراف في الاتفاقية باحترام حقوق الأطفال في الحفاظ على هوياتهم والتدابير التي يجب على الدول اتخاذها لتفادي نقل الأطفال بصورة غير مشروعة إلى الخارج – ذلك هو جوهر تلك المواد التي تجسد حقوق الطفل التي نقلتها هؤلاء النسوة اللاتي كن يضعن مناديل رأس بيضاء، بألم وشجاعة، إلى البشرية جمعاء باعتبارها ولاية تاريخية وتعهدا أخلاقيا وتعبيرا عن الاتساق السياسي وبوصفها التزاما قانونيا.

وأخيرا، أود أن أؤكد للمجلس تأييد بلدي للقرار المتخذ اليوم (٢٠١٤) ٢١٤٣، والذي شاركت الأرجنتين في تقديمه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم ووفد بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأخص بالشكر سفيرة بلدكم والممثلة الدائمة

لها على التزامها الثابت بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم في التراع المسلح. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه، وكذلك ممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسف، صديقنا السيد أنتوني ليك، على إحاطاتهم الإعلامية.

وأود أيضا أن أشكر أخانا الشاب وابننا، السيد الحاجي بابا سوانح، على مشاطرته إيانا قصته المؤثرة والتي روى فيها معاناته بوصفه جنديا طفلا مع قوات المتمردين في سيراليون. وفي الواقع، فإن قصته تنسجم تماما مع ماضينا المأساوي في رواندا حيث جرى قتل مئات الآلاف من الأطفال في عام ١٩٩٤ أو اختطافهم أو تشويههم بصورة تعسفية في حين أُجبر غيرهم على الانخراط في صفوف الميليشيات على يد ذات الحكومة التي كان من المفترض أن تحميهم.

من المؤسف استمرار سقوط ملايين الأطفال في براثن التراعات الدائرة في العالم اليوم، ولا ناقة لهم فيها ولا جمل لكنهم أهداف لها. ويقع بعضهم ضحايا لهجوم شامل ضد المدنيين. ويموت الآخرون جراء إبادة جماعية مخطط لها، كما حصل في رواندا قبل ٢٠ عاما. ويتمثل الدليل على محنة الأطفال في عدد القتلى من المدنيين، الذي يشمل عددا كبيرا من الأطفال في أماكن مثل سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر. ويمثل ذلك تذكيرا مروعا بأن الأطفال هم أول الضحايا، وبأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير. وهناك عدد أكبر من الأطفال الذين يعانون من آثار العنف الجنسي الناجم عن مختلف أشكال الحرمان، الناتجة عن الصراعات المسلحة التي تعرضهم للجوع أو الأمراض. وكما قال الأمين العام وهو محق في ذلك، ”لندع أطفالنا يعيشون طفولتهم“ .

أعتقد أننا قلقون كذلك جراء التقارير المتواترة بخصوص تنفيذ هجمات متعمدة وعلى نطاق واسع ضد المدارس والمدرسين والطلاب، كأداة من أدوات الحرب. ومهما كانت أسباب تلك الهجمات أو الاستيلاء على المدارس، فإننا ندعو الأطراف المتحاربة لوقف مثل هذه الأعمال اللاإنسانية، وأن تعلن على الملأ بأنه ليس للأطفال ببساطة دور في الحروب، وبالتالي يجب أن يكون مكانهم المدارس لا الأدغال.

وعلى الرغم من أنه ينبغي أن يشكل توفير حماية كافية للأطفال في حالات التراع المسلح المسؤولية الأولية للحكومات، فإننا نعتقد أنه ينبغي لجميع أطراف الصراع بذل الجهود اللازمة والمستدامة في مجال حماية الأطفال والتقيد بالالتزامات الدولية ذات الصلة، والكف عن تجنيد الأطفال والاعتداء عليهم. وهذا هو السبب في دعوتنا للتصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها. لقد كانت رواندا إحدى أوائل البلدان في العالم التي صدقت على تلك الاتفاقية، التي تتضمن المبادئ الأساسية المتعلقة بمساعدة الأطفال على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان حمايتهم من العنف والإساءة والاستغلال، وتمكينهم من بلوغ كامل إمكاناتهم.

وتنعكس تلك المبادئ في برامجنا الإنمائية الوطنية، وهي واضحة أيضا في إطاري الحكومة القانوني والسياسي القويين، فضلا عن التدابير العملية لحماية الأطفال. ونرحب أيضا بالتطورات الإيجابية الأخرى، بما في ذلك توقيع بعض الأطراف الحكومية وغير الحكومية المدرجة على خطط عمل، كأداة فريدة يمكن أن تحسن بنجاح الحالة في الصراعات المسلحة.

ويمثل توقيع عدد من الحكومات على خطط العمل، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته الأطراف الأخرى فيما يخص تسريح الأطفال، خطوة جيدة في هذا الصدد. إن رواندا تدعم بقوة توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير (انظر A/68/267)، وخاصة دعوته الجهات المانحة إلى إجراء مناقشات، لمعالجة فجوات التمويل لتنفيذ خطط العمل والرصد المرتبط بها، ودعوة مجلس الأمن لمعالجة مسألة الجناة المتمادين في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا الدول الأعضاء المعنية لإعطاء الأولوية لتنفيذ خطط العمل هذه. كما أشار القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) المتخذ، تتمثل الخطوة الهامة في تطوير بناء القدرات الوطنية، وكذلك التعاون الوثيق مع الدول ليتحقق ذلك التنفيذ. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشمل بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بين أولويات أخرى، قضايا إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء نظام ملائم لتسجيل المواليد من شأنه المساعدة على منع تجنيد القصر في المستقبل، وكذلك مؤسسات المساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن تساعد عملية الإدماج الأطفال على وضع أسس جديدة للحياة على أساس قدراتهم الفردية. وينبغي أن يجري الانتعاش وإعادة الإدماج في بيئة تعزز صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته، كما ورد في اتفاقية حقوق الطفل.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بالدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة التحديات المرتبطة بمسألة الأطفال والتزاعات المسلحة. وفيما يخص الاتحاد الأفريقي بالتحديد، فإننا نثني على ولايات الحماية الصارمة التي تنفذ في إطار بعثاته لحفظ السلام، بما في ذلك في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالمناقشات الجارية بشأن مواءمة التشريعات الوطنية للدول الأفريقية مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، وتقديم التدريب للبلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونغتنم هذه الفرصة أيضا، من أجل الدعوة لنشر عدد كاف من المستشاريين المعنيين بحماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بغية الاضطلاع بمهام تتعلق بحماية الأطفال.

أخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد دعم رواندا الذي لا لبس فيه للنهوض بجدول الأعمال المتعلق بحماية الأطفال داخليا وإقليميا على حد سواء، من خلال انخراطنا مع المجتمع الدولي.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاصة السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية، والجهود الدؤوبة التي تبذلها بالنيابة عن شباب العالم. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي السيد ليك على ت ملاحظاته وخدماته المتميزة. كما أشكر بوجه خاص وزيري خارجية لكسمبرغ والأرجنتين، ونائب وزير خارجية ليتوانيا على سفرهم إلى هنا اليوم وإعطاء أهمية لمعالجة هذه القضية الهامة.

وأرحب بشكل خاص بالحاجي بابا سوانح، إذ أن معرفته بالتحدي الذي نناقشه اليوم معرفة شخصية عميقة. كان للأحداث التي جرت في سيراليون في أواخر التسعينات تأثير كبير في تنبيه العالم لأبعاد المأساة التي يعيشها الأطفال في التزاعات المسلحة. إن حضور الحاجي، بوصفه جنديا طفلا سابقا اختطف عندما كان يبلغ من العمر ١٠ أعوام فقط، تذكير بأن المبادئ التي نشير إليها هنا ليست مبادئ مجردة. في الواقع، يمكن لتنفيذها توضيح الفارق بين الأمل والصدمة وبين الحياة والموت.

تتسم بعض مشاكل زملائي بأنها مصدر قلق إنساني أخطر من أثر التزاعات المسلحة على المدنيين. يكون الرعب مفزعا بوجه خاص عندما يكون الضحايا أو الجناة فتيانا وفتيات. خلال السنوات الأخيرة، إحتلت العلاقة المأساوية بين الأطفال والحروب مكانا بارزا على جدول الأعمال العالمي. وقد سنت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨، قانون حماية الجنود الجنود الأطفال، الذي يقلص المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة والتراخيص والمبيعات للحكومات التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استخدام الجنود الأطفال، والذي منح دبلوماسيينا نفوذا للانخراط بشكل بناء مع الحكومات فيما يخص الخطوات الإضافية الواجب عليها اتخاذها.

في عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، حجبت الولايات المتحدة مساعدة أمنية عن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت بحاجة إليها لتشكيل كتيبة مشاة خفيفة ثانية، إلى أن وقعت الحكومة هناك على خطة عمل مع الأمم المتحدة لمعالجة استخدام وتجنيد الأطفال. وفي غضون أسبوعين فقط، وقعت الحكومة خطة العمل، وتعمل حاليا مع الأمم المتحدة، في إطار جهد صادق لمواجهة التحدي. ووجهت المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١٢، رسالة ترحيب عندما حكمت على توماس لوبانغا ووجدته مذنبا بتجنيد الجنود الأطفال قسرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، أطلقت الأمم المتحدة حملة منهجية لمساعدة الحكومات والجماعات المسلحة فيما يخص وضع خطط عمل، لإنهاء استخدام الجنود الأطفال، جرى توقيع ١٨ منها حتى الآن. إن تشاد واليمن من بين البلدان التي تعهدت مؤخرا بتحقيق المزيد من التقدم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنني أثني على السفيرة لوكاس على رئاستها رحلة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن إلى بورما من أجل استعراض الجهود التي يبذلها البلد فيما يخص تنفيذ خطة عمله.

إن إنقاذ الأطفال من النزاعات المسلحة ليس دائما عملية بسيطة، وخاصة عندما يكونون قد عانوا من الصدمات النفسية جراء التورط المباشر في العنف. وتتطلب إعادة الإدماج التخطيط الدقيق وتوفير الأموال، والاعتراف بأن بعض الجراح الجسمية أو النفسية ستندمل ببطء، إن اندملت أصلا.

لكن على الرغم من كل هذه الأنشطة المفيدة، لا يزال الكثير من الأطفال يستغلون، وبعض القادة لم يتزلوا بكل ثقلهم للقضاء عل هذه الآفة. و لم يقم الأمين العام حتى الآن بحذف أي دولة أو جماعة مسلحة من القائمة، و ٢٥ من الأطراف المدرجة في القائمة البالغ عددها ٥٢، من المجرمين المتمادين المدرجة أسماؤهم في القائمة منذ أكثر من خمسة أعوام. والسودان هو الحكومة الوحيدة المدرجة في القائمة، التي لم توقع بعد على خطة عمل. لكن حتى عندما توضع الخطط، فلن تكون لها أي قيمة ما لم تنفذ. ويمكن للمانحين أن يساعدوا على ذلك بتقاسم الموارد، ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة وتقوم بالرصد.

إن الأمم المتحدة تشجع على نشر المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في جميع بعثات الأم المتحدة المعنية. كما نحث الأمم المتحدة على وضع برامج تدريبية موحدة بشأن المسؤوليات المتعلقة بالحماية، حتى يتسنى لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يواجهون الانتهاكات التصدي لها بصوة فعالة. وينبغي تشاطر هذه المعايير التدريبية مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى المشاركة في أنشطة حفظ السلام. ويجب علينا جميعا أن نسعى جاهدين إلى إنشاء أنظمة لتسجيل الولادات للتأكد من أعمار الأطفال. وعلى نحو ما يرد في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، يجب علينا جميعا الحث على تعزيز حماية المدارس، التي غالبا ما تتم عسكرتها.

واليوم، تمثل سوريا قلب أفظع كارثة إنسانية في عصرنا، والأطفال، مستقبل سوريا، من بين الضحايا الرئيسين. ومنذ بداية الحرب الأهلية، قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ من الفتيان والفتيات، أكثر من ١,٢ مليون منهم أصبحوا لاجئيين، و لم يعد بمقدور أكثر من ٣ ملايين الذهاب إلى المدرسة.

والولايات المتحدة تشارك في مبادرة ”لا لضياع جيل“ التي تقودها الأمم المتحدة وتروم حماية الأطفال من القتال، و لم شمل الأسر المفرقة، وتوفير فرص التعليم. وقد قال لاجيء إلى تركيا يبلغ عمره ٤ أعوام لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه يريد أن يصير طبيبا جراحا حتى يتمكن من إنقاذ أخيه، الذي لا يزال في سوريا، إن أصيب.

ووفقا لتقرير الأمين العام الصادر في ٢٧ شباط/فبراير (S/2014/31)، قامت الحكومة والجماعات المتطرفة باقتراف

أعمال عنف مباشرة وشنيعة ضد الأطفال، بما في ذلك الاختطاف والتعذيب والتشويه والقتل. واعتقلت القوات الحكومية أطفالا لا تتعدى أعمارهم ١١ عاما بذريعة انتسابهم إلى المعارضة، وأخضعتهم للضرب وأساءت معاملتهم بصورة وحشية بغية انتزاع الاعترافات منهم. وقام الجانبان بمنع الأطفال الجرحى من تلقي العلاج الطبي. وشن الجانبان، لا سيما الحكومة، هجمات عشوائية قتل فيها الأطفال والمدنيون. أما الرضع، فيتشلون من تحت الأنقاض التي تتسبب فيها قنابل البراميل، بعضهم ميت والآخرون بالكاد يتنفسون.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، طالب المجلس بوقف هذه الهجمات والحصار الذي أجبر الكثير من السوريين إلى الاختيار بين يقين الموت جوعا أو الوعد الكاذب بالسلامة مقابل الاستسلام. وليكن نظام الأسد على يقين أن تفحصنا لأعماله وأعمال أي طرف يجند الأطفال أو يستهدفهم لن يتوقف حتى تستجاب طلباتنا وتتوقف الأعمال الوحشية.

وخلال الأشهر الأخيرة، كانت جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا مسرحا لأعمال عنف مرعبة. ودورة الأعمال الإنتقامية بين ائتلاف سيليكا ومليشيات المعارضين لاستخدام السواطير كانت مقززة بصورة لا نظير لها، إذ كان جميع ضحايا الجانبين تقريبا من العزل. وتعرض الأطفال للهجمات والضرب والتشويه والاغتصاب، وبعضهم قتل بقطع الرأس.

وجندت الجماعات المسلحة نحو ٦ ٠٠٠ شاب ودربتهم على القتل، وفي بعض الحالات أجبرت الفتيات على الزواج قسرا.

وعلاوة على ذلك، لا يزال جيش الرب للمقاومة غير القانوني يشكل تهديدا في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنحاء من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يثلج الصدر أن ١٩ جنديا، بمن فيهم ستة شبان، هربوا من جيش الرب للمقاومة في شهر كانون الأول/ديسمبر، وقالوا إن الرسائل التي بثت عبر الإذاعة، من إنتاج أطفال مجهولين، هي التي شجعتهم على الإقدام على تلك الخطوة الجريئة. ومما يثلج الصدر أيضا أن جيش الرب للمقاومة أجبر أيضا على الانقسام إلى جماعات صغيرة، وأن عدد هجماته انخفض في عام ٢٠١٣. غير أن مستوى الوفيات وعمليات الاختطاف جراء تلك الهجمات لا يزال مرتفعا. ويجب على العالم ألا يهدأ له بال حتى يساءل جوزيف كوني وجماعته ويصير جيش الرب لمقاومة مجرد ذكرى فظيعة.

وأخيرا، في جنوب السودان، يتعرض الأطفال مرة أخرى لكل ويلات الحرب لأن قادة البلد فشلوا في تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية. والشبان المذعورون يهيمون في الأرض هم وآلاف الأشخاص المشردين داخليا، بحثا عن أمهاتهم وآبائهم. وقلوبنا تتألم لحالة منغوق بول، الطفل الضائع الذي يعيش الآن في بوسطن، والذي عاد إلى قريته في جنوب السودان من أجل محاولة العثور على بنات وأبناء أخيه الذين اختطفهم مقتالون ينتمون إلى جماعة عرقية منافسة.

عندما قدم الحاجي بابا سواني البالغ من العمر ١٤ عاما شهادته أمام المجلس عام ٢٠٠١، قال ”كان تجريدي من بندقيتي خطوة حيوية بالنسبة لي“ (S/PV.4422، صفحة ١٠). وفي ذلك السياق، أشيد بالممثلة الخاصة على حملتها ”أطفال.. لا جنود“. إن مكان الفتيان والفتيات هو ساحات اللعب وليس ساحات المعارك. وعلى أكتافهم الصغيرة، ينبغي أن يحملوا الحقائب المدرسية، وليس أحزمة الذخائر. وقلوبهم ينبغي أن تكون مفعمة بالتفاؤل والأمل، وليس الخوف مما قد يقع يوم غد. وإعادة الأمور إلى نصابها لجميع أطفال العالم مهمة عسيرة، لكن ليست هناك أي مهمة أخرى تستحق مواردنا وتفانينا ووقتنا.

السيدجيرماناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على استضافة مناقشة اليوم بشأن الأطفال والتراع المسلح. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الضافية. والسفيرة لوكاس تستحق إشادة خاصة على قيادتها الممتازة. كما أحيط علما مع التقدير بعمل الممثلة الخاصة وفريقها.

إن دراسة غراسا ماشيل لعام ١٩٩٦ المعنونة ”أثر التراع المسلح على الأطفال“ (A/51/306) قد أعطت زخما قويا لتعزيز منظومة الأمم المتحدة لحماية الأطفال في التراع المسلح. وأحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا على مدى فترة عقد ونصف الماضية في مجال حماية الأطفال. غير أننا نواجه، في جميع التراعات تقريبا التي نشبت مؤخرا، الآثار الفظيعة للتراعات على الأطفال.

وأود أن أشير إلى مجرد بعض الأمثلة. فقد أدى التراع في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حالة يفتقر فيها أكثر من مليوني طفل إلى الخدمات الأساسية، ويحرم فيها مئات الآلاف من فرص التعليم. وفي سوريا، قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل وجرح أكثر من ذلك العدد منذ آذار/مارس ٢٠١١. وتعرضت ٣ ٠٠٠ مدرسة تقريبا للتدمير، واستخدمت ١ ٠٠٠ مدرسة كمراكز للاعتقال والتعذيب. ويقدر أن ٢,٢٦ مليون من الأطفال لا يذهوب إلى المدرسة أو يتابعون دراستهم على نحو غير منتظم. وفي آخر حادث في نيجيريا، قتل ٥٩ طفلا رميا بالرصاص وأحرقوا، في رابع هجوم على المدارس في أقل من عام.

لقد اتخذ مجلس الأمن العديد من التدابير لإنهاء هذه الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. لكن كما نرى، لم تكن تلك التدابير كافية. وهذا يدل على وجوب أن نتخذ إجراء أكثر فعالية ضد هذه الجرائم. وينبغي أن نواصل تطوير خطتنا وتحسين أدواتنا. وفي هذا الصدد، أرحب بالصيغة اللغوية الجديدة للقرار المتخذ استجابة لتغير الديناميات في الميدان.

وأود أن أتناول ثلاث مسائل محددة: الهجمات على المدارس، وتنفيذ خطط العمل، ومكافحة الإفلات من العقاب.

أولا، إن ازدياد استخدام المدارس لأغراض عسكرية، وازدياد الهجمات على المدارس، لم يتسببا فحسب في التأثير على حق الأطفال في التعليم، بل هما انتهاك للقانون الإنساني الدولي. فالمدارس ينبغي أن تكون محصنة من الحرب، ويجب على مجلس الأمن أن يعالج مسألة إفلات مقترفي العنف ضد الأطفال في المدارس من العقاب، فضلا عن انعدام فرص الحصول على التعليم بسبب الخوف من الهجمات. ويكتسي الرصد والتقييم والإبلاغ أهمية حاسمة في هذا الصدد. وقد أحرز بعض التقدم، لكن ينبغي لنا أن نبذل مزيدا من الجهد لتعزيز الشراكات من أجل الرصد والإبلاغ بغية تحسين جمع البيانات والتحقق منها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أيضا إجراء حوار بين قادة المجتمعات المحلية، والجماعات المسلحة، والقوات والمسؤولين التابعين للحكومة، شأنه في ذلك شأن تعزيز القوانين.

ونرحب بإعداد المبادىء التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال التراعات المسلحة. ويمكن للدول أن تستهدي بهذه المبادىء لتحسين قوانينها الداخلية ونظرياتها العسكرية. وقد قامت بعض البلدان فعلا بسن القوانين والممارسات ذات الصلة، التي تقيد وتحظر استخدام المدارس للأغراض العسكرية. فالفلبين قيدت استخدام المدارس من لدن قواتها المسلحة. ومؤخرا، حظر جنوب السودان استخدام المدارس على قواته المسلحة.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية خطط العمل باعتبارها أداة رئيسية لإنهاء تجنيد الأطفال. والتوقيع على خطة ليس سوى البداية. فالتنفيذ سيتطلب الإرادة السياسية فضلا عن الموارد. ومن المهم للغاية أيضا نشر مستشاري الأمم المتحدة المعنيين بحماية الأطفال، وتقديم المساعدة على بناء القدرات الوطنية.

ومن جهة أخرى، نشجع الممثلة الخاصة على مواصلة تواصلها مع الجماعات المسلحة من غير الدول بغية إبرام خطط عمل يجب إدراج الهجمات على المدارس في خطط العمل.

بالأمس، أطلق مكتب الممثلة الخاصة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حملة بعنوان ”أطفال، لا جنود“. ومن الضروري أن تطبق تلك المبادرة عمليا في خطط العمل الوطنية ذات الصلة. وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور تضطلع به. الاتفاق الموقع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من شأنه أن يساعد على تعزيز حماية الأطفال المتضررين من التراع.

ثالثا، ينبغي تعزيز مساءلة مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال. ووقف الانتهاكات لا يعني بالضرورة وضع حد للإفلات من العقاب. إن تجريم تجنيد الأطفال بموجب القوانين الوطنية، مع القدرة على محاكمة المسؤولين عنه، من شأنه أن يبعث بإشارة مفادها أنه لا يمكن التسامح مع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وحيثما كانت السلطات الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على تقديم الجناة إلى العدالة ينبغي لآليات العدالة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، تأدية دور.

ويبقى اتخاذ تدابير محددة الهدف ضد الجناة المتمادين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال يشكل أداة هامة تحت تصرف المجلس. وينبغي إدراج العنف ضد الأطفال في معايير تحديد الجزاءات المحددة الأهداف. ومن المعم للغاية أيضا الحاجة إلى النظر في تدابير محددة الهدف ضد الجناة في الحالات التي تكون فيها لا توجد لجنة جزاءات مكرسة لهذا الغرض.

لقد قال الرئيس الراحل نيلسون مانديلا ”إننا مدينون لأطفالنا، الذين هم أكثر المواطنين ضعفا في مجتمعنا، بحياة خالية من العنف والخوف“. يتعين علينا أن نعمل من أجل جميع الأطفال، ويجب أن نتبع تلك الكلمات الحكيمة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسيدة ليلى زروقي، والسيد أنطوني ليك، والسيد الحاجي بابا سوانح على بياناتهم التي أدلو بها اليوم.

أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أهنئ لكسمبرغ على ما قامت به من عمل ممتاز بشأن الأطفال في التراعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى اعتماد القرار (٢٠١٤) ٢١٤٣ اليوم.

وما فتئ المجلس يعمل لـ ١٥ سنة من أجل حماية الأطفال في حالات التراع. وولد من رحم هذه التعبئة نظام عالمي أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من الجنود الأطفال. اليوم، ساقت السيدة زروقي والسيد ليك دليلا على أن هذه التعبئة جارية على قدم وساق. إن حملة ”أطفال، لا جنود“ تبعث فينا الأمل في تحقيق عالم حيث لا تعود الجيوش الوطنية تعيّن الجنود الأطفال. ولتحقيق ذلك، فإن التعاون الكامل من جانب الدول المعنية أمر بالغ الأهمية. وتمثل الأمم المتحدة أداة قوية في هذا الصدد، ووسيلة أظهرت فعاليتها. ومكّنت خطط العمل دولتين من شطب أسميهما من قائمة العار في عام ٢٠١٢. في المستقبل القريب، من المأمول أن تحذو الدول الأخرى الحذو نفسه. لذلك فإن إجراءاتنا ناجعة.

للأسف، لا يزال الأطفال أول الضحايا في التراعات الدائرة اليوم عندما يجندون كمقاتلين بالقوة. في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما نعلم، فإن الجماعات المسلحة، بما في ذلك ائتلاف سيليكا السابق والعناصر المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا) تضم أكثر من ٦ ٠٠٠ طفل في صفوفها. وستعضر فرنسا قريبا مشروع قرار لنشر عملية من عمليات حفظ السلام في ذلك البلد. لكنّ خطورة وإلحاحية الحالة يتطلبان تعزيز موارد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من الآن، ولا سيما فيما يتعلق

بحماية الأطفال، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤).

كما أن الأطفال يتعرضون للخطر عندما يكون تعليمهم مهدد. وتستهدف المدارس على نحو متزايد بهجمات لا يمكن السكوت عليها. إنها تُحرق وتدَمّر وتعلق وسط تبادل إطلاق النار. مع ذلك، فإن القانون الإنساني الدولي يضع قاعدة واضحة: لا يمكن أن تكون المدارس أهدافا عسكرية.

في سوريا، كانت هذه هي الحقيقة المحزنة بالنسبة للأطفال لفترة ثلاث سنوات. إن القصف الجوي العشوائي الذي يقوم به النظام، الذي تمت إدانته مؤخرا بالإجماع من قبل مجلس الأمن في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، قد حرم أبناء جيل كامل من حقه في التعليم. ودمرت أكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة. ولم يعد يذهب إلى المدارس أكثر من مليونين طفل سوري. كما أننا ندين جميع الانتهاكات ضد الأطفال التي ترتكبها الجماعات المسلحة. هناك حوار مستمر بين الجيش السوري الحر والأمم المتحدة بشأن مسألة تجنيد الأطفال. ونحن نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة ذلك الحوار بهدف التوقيع على خطة عمل.

وقد عقد المجلس في الآونة الأخيرة مناقشة مفتوحة بشأن سيادة القانون (انظر S/PV.7113) وتتيح مناقشتنا اليوم المجال لنا كي نحدد بطريقة ملموسة جانبا أساسيا من جوانب سيادة القانون – الحاجة لأن تلتزم الدول التزاما صارما بنظام سجلات المواليد وهي أمر لا غنى عنه للقضاء على ظاهرة الجنود الأطفال لأنها تلقي الضوء على هذه الممارسة، وتجعلها قابله لأن تكون مفهومة تماما. كما يجب أن نأخذ في الاعتبار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث دمر مقاتلو ائتلاف سيليكا بصورة منهجية محفوظات البلد، مما أدى إلى حرمان جميع المواطنين، أولا وقبل كل شيء الأطفال، من إمكانية الحصول على سيادة القانون.

وفي الكفاح من أجل حماية الطفل، تضطلع مكافحة الإفلات من العقاب بدور حيوي. ويمثل صدور الإدانة الأولى من المحكمة الجنائية الدولية بحق توماس لوبانغا دييلو، الذي أدين بتجنيد وتعيين الأطفال دون سن الخامسة عشرة، خطوة حاسمة. وترحب فرنسا بكون أن القرار الذي اتخذ اليوم يبرز الدور الذي تضطلع به العدالة، وعلى وجه الخصوص دور المحكمة الجنائية الدولية. ونحن جميعا ندرك الدور التكميلي الذي تضطلع به المحاكم الوطنية والحاجة إلى المزيد من تعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة أخطر الجرائم. ولكن عندما تخفق المحاكم، تصبح المحكمة الجنائية الدولية ضمانتنا بأن سبل الانتصاف الدائمة والمستقلةموجودة.

ولا بد لجهودنا الحثيثة أن تتواصل. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز عدة مسائل.

أولا، فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به الأمانة العامة، نحن نعلم أن التزام السيد بان كي – مون تجاه المنظمة لا غبار عليه. ولا بد لجهود إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تشمل بصورة كاملة مسألة الجنود الأطفال. وفي هذا الصدد، أصبح الفريق أول دالير داعية إلى البرامج التدريبية، ونحن نشيد به على أن هذا الالتزام الجديد، الأمر الذي يتجسد في القرار الذي اتخذناه اليوم.

ثانيا، فيما يتعلق بحماية التعليم في حالات التراع، تتابع فرنسا باهتمام العمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية لوضع مبادئ توجيهية بشأن الاستخدام العسكري للمدارس. لا بد من تشجيع الدول على العمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني لوضع أفضل الممارسات التي تُكّيف لتناسب الحقائق الواقع العملياتي من أجل تحسين حماية التعليم في أوقات التراع.

وأخيرا، ما فتئت تدعو فرنسا جميع الدول إلى الموافقة على مبادئ باريس، التي تكمل عمل مجلس الأمن. ونود أن نقترح نحن والممثلة الخاصة للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة والمنظمات غير الحكومية، عقد حلقة دراسية إقليمية بشأن مبادئ باريس هذا الصيف في أفريقيا لدعم حملة السيدة زروقي في المنطقة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة اليوم. أود أن أرحب بوزير خارجية لكسمبرغ، معالي السيد أسيلبورن، الذي جاء إلى نيويورك لتولي رئاسة هذه الجلسة. وأود أن أشكر الأمين العام، بان كي – مون. والممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة زروقي. والمدير التنفيذي لليونيسيف، السيد ليك، على إحاطاتهم الإعلامية. كما استمت الصين باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد سوانيه.

إن الأطفال يمثلون مستقبلنا وأملنا. وتقع المسؤولية المشتركة لإنشائهم بصورة آمنة على عاتق الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وفي السنوات الأخيرة، بذل المجتمع الدولي جهودا جبارة وأحرز بعض التقدم الإيجابي في حماية الأطفال في التراع المسلح. ومع ذلك، ومع تزايد تعقيد حالات التراع، في كثير من مناطق العالم، لا يزال الأطفال يتحملون وطأة التراع المسلح، وحالتهم عموما لا تزال تبعث على القلق.

وتعارض الصين جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في التراعات المسلحة وتدينها، وتحث جميع أطراف التراع على التقيد بالقوانين الدولية ذات الصلة والوفاء بالتزاماتها واحترام حقوق الأطفال وحمايتها.

يدل اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بصورة واضحة على الالتزام القوى من جانب المجتمع الدولي بتعزيز حماية الأطفال في التراعات المسلحة. وندعم المجتمع الدولي في مواصلة جهوده المشتركة من أجل توفير الحماية الشاملة للأطفال في التراعات المسلحة.

وأود في ذلك الصدد، التشديد على النقاط الثلاث التالية. أولا، تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال في التراعات المسلحة على عاتق حكومات الدول المعنية. ويتمثل الدور الرئيسي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن حماية الأطفال في تقديم الدعم والتعاون النشط من قبل الحكومات المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان المعنية، عن طريق تعزيز بناء قدراتها ومساعدتها على حل الصعوبات المالية والتكنولوجية العملية التي تواجهها، على أساس الاحترام الكامل لملكية البلدان المعنية هذه لتلك العملية، فضلا عن تعزيز الاتصال والتنسيق الوثيق معها. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي أيضا قصارى جهده لوضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة بحق الأطفال.

ثانيا، تقتضي حماية الأطفال في التراعات المسلحة أن تعمل مختلف الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة ضمن نطاق مسؤوليتها، فضلا عن استخدام نفوذها ومزاياها من أجل تحقيق التآزر اللازم بينها. وينبغي لمجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وخفض التراعات وكبحها عن طريق المساعي الحميدة وجهود الوساطة والمفاوضات بهدف تهيئة بيئة آمنة ومواتية لنمو الأطفال. وينبغي أن تؤدي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مهامها وفقا لولاية المجلس، وأن تواصل تعزيز حمايتها للأطفال. ونرحب بحملة ”أطفال لا جنود“ التي أطلقت يوم أمس بالاشتراك مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونأمل أن نبلغ الهدف المتمثل في القضاء التام على تجنيد الجنود الأطفال في الجيوش الوطنية بحلول عام ٢٠١٦ .

ثالثا، تقتضي حماية الأطفال في التراعات المسلحة التصدي لأعراض الظاهرة وأسبابها الجذرية على حد سواء. وينبغي أن يجعل المجتمع الدولي من حماية الأطفال جزءا لا يتجزأ من

جهده العام المبذول في مجال التصدي للتراعات، فضلا عن إيلائها اهتمامه الكامل في جهود المفاوضات السياسية واتفاقات السلام. وينبغي – في سياق تعزيز جهود الإعمار بعد انتهاء الصراع وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام – أن يضع المجتمع الدولي الأولويات اللازمة لعودة الأطفال إلى المدارس وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتعزيز بناء المؤسسات في البلدان المعنية فيما يتعلق بحماية الأطفال وتوفير القدر الكافي من الموارد، بالإضافة إلى زيادة المساعدة الإنمائية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم البلدان المعنية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق هدف حصول الجميع على التعليم، إلى جانب حماية حقوق الطفل، بغية القضاء على الأسباب الجذرية للتراعات.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر لكسمبرغ، وأن أشكركم شخصيا، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم الحازمة في مواجهة التحديات الصعبة المتعلقة بالأطفال في التراعات المسلحة. وأشكر الأمين العام والمدير التنفيذي، ليك، على بيانيهما. وأتقدم بالشكر أيضا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، زروقي، على جهودها المتفانية الدؤوبة. وأود أن أشكر بصفة خاصة، الحاج بابا سوانح، على الإفادة الشخصية التي قدمها. فغالبا ما نتكلم في هذه القاعة على نحو مجرد. وبالتالي، فإننا بحاجة إلى أن نسمع أكثر من الأفراد، من أمثال الحاج، الذين يمثلون منارات وضيئة لمستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وندرك جميعا أن التراع المسلح لا يزال يلقي بآثار مروّعة على الأطفال الذين يتم تجنيد العديد منهم أو استغلالهم من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وتفيد التقارير بوجود حوالي ٦ ٠٠٠ من الجنود الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد قتل بالفعل آلاف من الأطفال في هجمات متعمدة على المناطق المدنية أو علقوا في مرمى النيران. ولقي ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ طفل حتفهم أثناء الصراع السوري. وتعرّض العديد من الأطفال أيضا لأعمال الاختطاف والعنف الجنسي. وما تزال الهجمات على المدارس والمستشفيات تحرم الأطفال من التعليم والرعاية الصحية التي تزداد الحاجة إليها. ويؤدي الحرمان من تلقي المساعدة الإنسانية أيضا إلى حرمان الأطفال من الأغذية والضروريات الأساسية. ويمثّل ذلك وصمة عار رهيبة في جهودنا المبذولة من أجل إحلال السلام والأمن.

وفي ذلك الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات ينبغي بذل مزيد من الجهود فيها، بهدف حماية الأطفال أثناء التراعات المسلحة: إنهاء تجنيد الأطفال من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول، والتصدي للاستخدام العسكري للمدارس، وضمان المساءلة. وكما لاحظت الممثلة الخاصة للأمين العام، زروقي، فقد أدرجت أسماء ثماني قوات مسلحة حكومية في آخر تقرير للأمين العام (انظر S/2013/245) على أنها تمارس تجنيد الأطفال أو استخدامهم. وقد التزمت ست من تلك الحكومات بإنهاء تلك الممارسة من خلال التوقيع على خطط عمل ذات صلة. وعليه، فإن الهدف من وضع حد لتجنيد الأطفال من قبل القوات الحكومية يبدو قابلا للتحقيق. ونعرب عن تأييدنا القوي لحملة ”أطفال لا جنود“ التي أُطلقت بالأمس، على أن تبلغ ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٦. ونرحب بتكرار الدول الثماني المتضررة والمعنية التزامها بتحقيق ذلك الهدف يوم أمس. وفي إطار منطقتنا، فإننا سعداء بدعم الجهود التي تبذلها اليونيسيف في مساعدة حكومة ميانمار على تنفيذ خطة عملها الرامية لإنهاء تجنيد القوات المسلحة واستخدامها للأطفال.

وإذ نرحب بالجهود المبذولة لإنهاء تجنيد الأطفال من قبل القوات الحكومية، فإنه يجب علينا ألا نغفل عن الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول بحق الأطفال. وفي واقع الأمر، فإن معظم الجماعات المدرجة في تقرير

الأمين العام على أنها تجنّد الأطفال أو تستخدمهم هي من الجماعات المسلحة من غير الدول، إذ يبلغ عددها ٤٦ جماعة من أصل ٥٥ اسما مدرجا في التقرير. وما فتئت العديد من تلك الجماعات المسلحة من غير الدول تواصل تجنيد الأطفال منذ ما يزيد على خمس سنوات. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الممثلة الخاصة للأمين العام جهودها الرامية إلى وضع خطط عمل مع الجماعات المسلحة من غير الدول، فضلا عن تنفيذها على الرغم من صعوبة هذه المهمة. ولكي تتمكن الممثلة الخاصة من القيام بتلك المهمة، فإنه يجب أن تسمح حكومات الدول المعنية بوصول الأمم المتحدة إلى تلك الجماعات بهدف التصدي للشواغل المتعلقة بحماية الأطفال. ويجب أن يراقب المجلس عن كثب التقدم المحرز في هذا الصدد.

وتتعرض المدارس – في العديد من حالات التراع الدائرة في شتى أنحاء العالم – للهجوم أو يجري استخدامها للأغراض العسكرية. ففي سوريا دُمّر ما يقرب من ربع المدارس في البلد أو تضررت أو شُغلت. ومن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف بتنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن وصول المساعدة الإنسانية في سوريا، الذي اتخذه المجلس قبل أسبوعين والذي حث جميع أطراف التراع في سوريا على الكف عن استخدام المدارس للأغراض العسكرية. وقد كان ذلك القرار إجماعا ومطلبا قويا من قبل المجلس.

وتستخدم المدارس في العديد من حالات الصراع ثكنات عسكرية ومرافق للاحتجاز ومراكز للاستجواب أو مرافق لتخزين الأسلحة. بيد أن استخدام المدارس للأغراض العسكرية يعرّض للخطر الجسيم حياة الأطفال، ويتنافى مع القانون الدولي. ولا يمكننا حرمان أجيال من الأطفال من حق التعليم جراء تدمير المباني المدرسية أو إساءة استخدامها. ويجب علينا أن نعمل بحزم لمنع ذلك.

وينبغي أن نسلّم جميعا – على نحو ما ذكّرنا اليوم ”الحاج“ بوجوب مساءلة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة بحق الأطفال أثناء التراع. وحيثما كانت السلطات الوطنية غير قادرة على التحقيق أو غير راغبة فيهفي تلك الجرائم ومقاضاة مرتكبيها، فإن بوسع المحكمة الجنائية الدولية الاضطلاع بدور أساسي في ذلك الصدد. وقد كانت إدانة المحكمة الجنائية الدولية بالإجماع لتوماس لوبانغا بارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في التجنيد القسري للأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة فعليا في أعمال القتال، قرارا تاريخيا هاما. ولا يسعنا ردع ارتكاب الجرائم في المستقبل إلا عن طريق كفالة المساءلة.

وختاما، يجب علينا ألا نقبل أبدا تعرّض الأطفال للخطر أثناء التراعات المسلحة. فنحن ندرك أنهم هم الأكثر ضعفا والأقل قدرة على مواجهة العواقب الوخيمة المترتبة عنها. وعلى نحو ما ذكرنا السفير غاسانا للتو، فإن الأطفال غالبا ما يكونون أول ضحايا التراعات. ويجب أن تظل حمايتهم محورا لجهودنا المبذولة في إطار المجلس لحماية المدنيين، بوصفها المهمة الرئيسية في أعمال المجلس. ولا يسعنا إلا أن نعمل بما فيه الكفاية لتحقيق ذلك الهدف. وكما ذكرت ليلى زروقي صباح اليوم، فإن عيون مئات الآلاف من الأطفال تتطلع إلينا.

السيدز اغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد بلدنا أن يشكر وفد لكسمبرغ على مبادرته بعقد جلسة اليوم، وعلى الروح المهنية العالية التي تولى بها رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ونشكر الأمين العام بان كي – مون، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد إيرفيه لادسو، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيد أنتوني ليك، والسيد حاج بابا سوانح على مشاركتهم في هذه الجلسة، وعلى إسهاماتهم القيّمة في المناقشة اليوم. ونود علاوة على ذلك، أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح،

السيدة زروقي، على التزامها بمساعدة الأطفال، وعلى عملها النشط في مناطق شتى من العالم.

لا يزال الأطفال، بوصفهم إحدى أكثر فئات السكان ضعفا، يعانون ويلات الحرب، على الرغم من كل التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى الرغم من وجود أساس قانوني دولي واسع النطاق. يجب أن يتسم النهج المتبع في النظر في مسألة الأطفال والتراع المسلح بالشمول، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وما تلاه من وثائق صدرت عن مجلس الأمن. ويتطلب هذا إيلاء نفس القدر من الاهتمام لكل الفئات الست من الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في التراعات المسلحة، سواء في إطار آليات الرصد والإبلاغ القائمة أو خلال الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل المواضيعي المعني التابع لمجلس الأمن.

يجب أن تُعنى هذه الآليات، في المقام الأول، بالحالات الأكثر إلحاحا والأوسع نطاقاً من حالات التراع المسلح المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وللأسف، فإن مجلس الأمن يقوم دوريا باستعراض مسألة الأطفال ليس فقط في الحالات غير المدرجة في جدول أعماله، بل أيضا في حالات لا يمكن أن توصف بأنها نزاعات مسلحة. ومع أن هذا الموضوع في غاية الأهمية، فإننا نعتقد أن من الخطأ، في هذا السياق، أن يركز المجلس على مسائل لا ترتبط بصون السلام والأمن الدوليين. فهذه مسائل تندرج ضمن صلاحيات كيانات أخرى، وينبغي عدم تكرار عملها. ولن يكون بوسعنا أن نكفل قدراً أكبر من الفعالية لجميع الهيئات المنخرطة في مسألة الأطفال، ولا أن نحقق التآزر فيما بينها، إلا بالتقسيم المتوازن للعمل فيما بينها.

ويبذل الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، برئاسة لكسمبرغ، جهوداً كثيرة من أجل التوصل إلى توافق، في جو من الثقة، على الحالات المحددة، وهيكلة الحوارات مع البلدان المتضررة من التراع المسلح. من أجل التنفيذ الفعال للخطط القائمة لا بد من تطوير التعاون الوثيق مع حكومات تلك البلدان، ما مِن شأنه أن يساعد في النهاية على تحسين حالة الأطفال على أرض الواقع. وتضطلع الحكومات الوطنية بدور مهم في حماية الأطفال في التراعات المسلحة وإعادة تأهيلهم، في حين يجب أن تسعى الإجراءات التي تتخذها الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الوطنية واستكمالها.

يشكل منع الجرائم المرتكبة بحق الأطفال عنصراً مهما ضمن مجموعة التدابير المصممة لتعزيز التسوية والتعافي في فترة ما بعد انتهاء الصراع. يدين الاتحاد الروسي الانتهاكات كافة التي ترتكب بحق الأطفال، خاصة الانتهاكات الأشد خطورة، أياً كان مرتكبوها، ويدعو إلى تقديم الجناة إلى العدالة. لا ينبغي أن تمر الجرائم بحق الأطفال بدون عقاب. ونشعر ببالغ الانزعاج لمقتل وإصابة الأطفال في هجمات متعمدة وجراء الاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة، بما في ذلك نتيجة استخدام الطائرات غير المأهولة. لقد أدى التطور السريع للتكنولوجيات العسكرية إلى وقوع حالات من هذا القبيل بصورة منتظمة تخلّف نتائج مأسوية. وتتطلب هذه المسألة إيلاءها قدراً متعاظماً من الاهتمام.

يشير تقرير السيد إميرسون، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، الذي أُعد لأغراض الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، إلى ٣٧ حالة تسببت فيها الهجمات بالطائرات غير المأهولة في وقوع خسائر في صفوف المدنيين. واستنادا إلى بيانات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، أدت ١٩ حالة مؤكدة لاستخدام الطائرات غير المأهولة في عام ٢٠١٣ إلى وقوع ٥٩ حالة إصابة بين المدنيين، من بينها ٤٥ حالة وفاة. وكان نتاج ٥٤ عملية جوية نفذتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية أنْ وقعت ١٨٢ إصابة، من

بينها ١١٨حالة وفاة. وتشكل النساء والأطفال نحو ٤٥ في المائة من الضحايا المدنيين لهذه العمليات.

ويورد التقرير الموضوعي الذي قدمته السيدة زروقي العام الماضي إلى مجلس الأمن (S/2013/245) معلومات محددة عن استخدام الطائرات غير المأهولة في باكستان وما أسفر عنه من قتلٍ وجرح بين الأطفال. والمعلومات متوفرة عن الأطفال من ضحايا الضربات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة في اليمن. ومن تلك الحالات الهجوم الذي شنته إحدى المركبات الجوية غير المأهولة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في منطقة رداع، وكانت نتيجته ١٢ حالة وفاة بين المدنيين، وكان من بين القتلى ثلاثة أطفال وامرأة حامل. وينبغي أن نتذكر أيضا الوفيات بين المدنيين نتيجة العمليات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا. نحن لا نقبل المحاولات التي تهدف إلى تصنيف الضحايا المدنيين، لا سيما الأطفال، على أنهم أضرار جانبية. فذلك يخالف، ضمن ما يخالف، أحكام القانون الإنساني الدولي. وندعو إلى إجراء تحقيق شامل في هذه الحوادث ومعاقبة مرتكبيها.

وقبل أقل من عام بقليل، في مناقشة نظمها مجلس الأمن عن الأطفال والتراع المسلح، تقدمت عدة وفود بفكرة ذات أولوية تدعو إلى ممارسة الضغوط على الجناة المتمادين. ومع أننا لا نشكك في أهمية تناول هذه المسألة في إطار السياق المناسب، فإن علينا أن نفهم في كل حالة مَنْ هم هؤلاء الجناة، ولماذا بقي عدد من أطراف الصراعات لفترة طويلة مدرجين في القوائم الواردة في مرفقات تقارير الأمين العام، على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة الحالة. ونحن نؤمن بأن وضع معايير وإجراءات واضحة بشأن إدراج أسماء أطراف التراعات المسلحة في القوائم المرفقة بتقارير الأمين العام وشطبها من تلك القوائم من شأنهما أن يعززا شفافية الإجراءات القائمة وأن يزيدا الثقة بموضوعية عمل الصكوك بأسرها. وللأسف، لم ينعكس ذلك الأمر على النحو الواجب في القرار الذي اتخذ اليوم (٢٠١٤) ٢١٤٣.

نحن نعتقد أن حملة ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقت يوم أمس بهدف وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦، تمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. ونرى أن الانفتاح فيما يتعلق بهذه المسألة لن يؤدي، فحسب، إلى نتائج ملموسة في منع التجنيد لدى القوات المسلحة الحكومية، بل سوف يقدم أيضا مثالا تحتذي به العديد من الجماعات المسلحة. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه الحملة، بعد أن أثبتت طابعها المتوازن والمحايد، في تعزيز فعالية مشاركة أطراف الصراع مع الأمم المتحدة في منع العنف ضد المرأة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. ونود أن نتوجه بالشكر إلى الأمين العام بان كي – مون، والممثلة الخاصة ليلى زروقي، والمدير التنفيذي، السيد أنتوني ليك، والسيد الحاجي بابا سوانح على مشاركتهم وبياناتهم.

في السنوات الأخيرة، احتل موضوع الأطفال والتراعات المسلحة موقعاً راسخاً في جدول الأعمال الدولي. وأثبت مجلس الأمن التزامه بحماية الأطفال في التراعات المسلحة، لا سيما باتخاذه القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠). ولقد أُحرز تقدم في ما يتعلق بالحوار مع الأطراف في التراعات والتوقيع على خطط العمل على أرض الواقع.

ومع ذلك، ما برح الأطفال يشكلون أشد الفئات ضعفا في العديد من التراعات المسلحة الجارية في أنحاء العالم. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2013/245)، يواجه الأطفال في سوريا وضعاً مزريا، إذْ يتعرضون للقتل، والإصابة، والتشريد، والتعذيب. وهناك الكثير من التقارير عن

الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في مناطق الصراع، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي. ولا يزال ثمة الكثير مما يتعين عمله من أجل تعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالتراع. على هذه الخلفية، أود أن أقدم بعض الملاحظات عن الجوانب التي يمكن بذل جهود أكبر فيها.

أولا، نرحب بحقيقة أن جميع القوات المسلحة الحكومية المدرجة في تقرير الأمين العام قد دخلت في عملية خطة عمل. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أيضا أن الجماعات المسلحة من غير الدول تشكل الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة في القائمة. لا تمكن الحماية التامة للأطفال في التراعات المسلحة ما لم تمتثل جميع الأطراف في الصراعات لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي. وعلى هذا النحو، فإن من الضروري أن يقوم كل طرف من الأطراف الواردة أسماؤها في التقرير بوضع خطة عمل وتنفيذها.

ثانيا، ينبغي كفالة حماية الأطفال بالوفاء بولايات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. على وجه التحديد، يضطلع مستشارو حماية الأطفال المنتشرون حاليا في ست من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأربع من البعثات السياسية بأدوار حاسمة في تعميم مسألة حماية الأطفال. ينبغي أن تتضمن ولايات بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة أحكاما محددة بشأن حماية الأطفال.

ثالثا، يجب إخضاع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال للمساءلة. ووضع حد للإفلات من العقاب أمر حيوي لمنع ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، ننوّه بإسهام المحكمة الجنائية الدولية في كفالة المساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، كما هو بيّن في قضية توماس لوبانغا ديلو. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز التشريعات والنظم القضائية الوطنية من أجل التحقيق مع مرتكبي مثل هذه الجرائم ومحاكمتهم عليها.

أخيرا وليس آخرا، جدير بالذكر أن عدة لجان للجزاءات تابعة لمجلس الأمن تدرج الانتهاكات ضد الأطفال في معايير فرضها للجزاءات. وهذا الربط بين منظور حماية الطفل وعمل نظم الجزاءات ذات الصلة يمكنه أن يكون أداة عملية لممارسة الضغط على الجناة.

إن الأطفال يمثلون مستقبلنا الجماعي. وإنقاذ الأطفال المتضررين من الصراع المسلح هو إنقاذ لمستقبل البشرية. وجمهورية كوريا تؤيد تمام التأييد القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي اتخذ هنا في هذه القاعة في وقت سابق.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إن الوفد النيجيري يشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والصراع المسلح، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2014/144، المرفق)، التي تسلّط الضوء على هذا الموضوع، وهي بمثابة دليل مفيد لمناقشاتنا هنا اليوم. ونحن نشكر الأمين العام على بيانه. ونشكر أيضا الممثلة الخاصة ليلى زروقي، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنتوني لايك على إحاطتيهما الاعلاميتين، وكذلك الحاجي بابا سواني على مشاطرة تجربته معنا.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بتوافق الآراء، وهو القرار الذي كانت نيجيريا من مقدميه. فهو يتناول على نحو شامل مسألة الأطفال والصراع المسلح، ويؤكد على استمرار اهتمام مجلس الأمن بهذا الموضوع.

وحرصا على الوقت، سوف تركز تعليقاتي على جانبين من خطة العمل المسماة الأطفال والتراع المسلح، أي دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ خطة العمل هذه، وحملة ''نحن أطفال ولسنا جنودا'' التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

إن نيجيريا تنوّه بالإسهامات القيّمة التي قدمتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ خطة العمل المسماة الأطفال

والتراع المسلح، وتشيد بهذه الاسهامات. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاتفاق الذي وقّعه مكتب الممثلة الخاصة وإدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والذي يهدف إلى تعزيز آليات الحماية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وهذا الاتفاق يحدد مجالات التعاون التالية بين الكيانات الثلاثة: أولا، حماية الأطفال في جميع أنشطة السلام والأمن التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي؛ ثانيا، نشر الأخصائيين بحماية الأطفال في إدارة السلام والأمن؛ ثالثا، المشاركة في وضع برنامج عمل يشمل مواءمة التشريعات المحلية مع حقوق الطفل المعترف بها دوليا؛ رابعا، المشاركة في وضع مبادئ توجيهية لحماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح؛ وخامسا، وضع برامج تدريبية بشأن حماية الطفل للبلدان المساهمة بقوات في بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

من حيث الإطار القانوني على المستوى الإقليمي، دخل الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٠، حيز النفاذ في عام ١٩٩٩. ويحظر هذا الميثاق تجنيد أي شخص تحت سن ١٨ سنة أو مشاركته المباشرة في الأعمال العدائية أو التراعات الداخلية. وهو يطلب إلى الدول الأطراف أن تحترم وتكفل احترام قواعد القانون الدولي الإنساني المطبّقة في الصراعات المسلحة التي تؤثر على الطفل. ويقضي الميثاق باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة عدم مشاركة أي طفل في الأعمال العدائية بشكل مباشر، ويطلب إلى الدول على وجه الخصوص أن تمتنع عن تجنيد أي طفل. وهو يفرض على الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، أن تحمي السكان المدنيين في الصراع المسلح، وتتخذ جميع التدابير الممكنة عمليا لكفالة حماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح ورعايتهم. وثمة سبع وأربعون دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ٥٤ دولة قد صدّقت على الميثاق، مما يشير إلى قرب إضفاء الطابع العالمي على صك القارة هذا.

ونرحب بحملة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، بغية إنهاء تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الحكومية أثناء الصراع ومنع استخدامهم بحلول عام ٢٠١٦. وتتساءل المذكرة المفاهيمية عن أفضل السبل التي يمكنها أن تدعم هذه الحملة. ونحن نعتقد أن ثمة طريقة فعالة لتحقيق ذلك تتمثل في قيام الدول، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة الآخرين ببدء السعي الحثيث نحو إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا الصك في أيار/مايو ٢٠٠٠، ودخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠٠٢. ويوجد حاليا ١٥٤ دولة طرفا في الاتفاقية، ويوجد ١٢٩ دولة موقّعة على البروتوكول الذي يحظر التجنيد القسري للأشخاص دون سن ١٨ عاما في القوات المسلحة للدول الأطراف، فضلا عن مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية. وهناك ما مجموعه ٤٢ بلدا من البلدان الأفريقية قد وقّعت على البروتوكول أو صدّقته. وقد وقّعت نيجيريا عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وصدّقته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ونود أن نرى جميع الدول تصدّق على هذا الصك الهام في خطة عمل الأطفال والتراع المسلح. وكما ذكرت الممثلة الخاصة زروقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ خلال الذكرى السنوية للمعاهدة، ”إن التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري سيجعلنا خطوة واحدة أقرب إلى عالم خال من الجنود الأطفال“.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة

المفتوحة الهامة في هذا اليوم لمناقشة التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عمل الأطفال والتزاع المسلح بشكل كامل. وأشكر أيضا وزير الخارجية أسيلبورن على حضوره الشخصي في المجلس، وعلى قيادة لكسمبرغ لهذه المسألة بقوة واتساق، بما في ذلك من خلال رئاستها للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. واسمحوا لي أن أشكر بحرارة أيضا الأمين العام، وممثلته الخاصة ليلى زروقي، ومقدمي الإحاطات الاعلامية الآخرين على بياناتهم. لقد تأثرت على نحو خاص بشهادة السيد سواني، التي أثبتت لكل واحد منا لماذا هذا الموضوع هام جدا.

قبل خمسة عشر عاما، اعترف مجلس الأمن، من خلال اتخاذه القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، بأن الأطفال والصراع المسلح مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وبينما شهدنا منذ ذلك الحين إطلاق سراح آلاف الأطفال وإعادة إدماجهم وتوفير الحماية لهم، غير أن الانتهاكات ما زالت مستمرة: في سوريا، قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل، وتضررت أو دمرت ٣ ٠٠٠ مدرسة، وهناك ٣ ملايين طفل في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، وفي أفريقيا، يوجد جيش الرب للمقاومة الذي يسبب الشقاء لآلاف الأطفال، ويروعهم ويشردهم من منازلهم، فضلا عن تجنيدهم للقيام بأعمال التعذيب والقتل. وطالما أن حياة الأطفال لا تزال تتعرض للتمزق بفعل الصراعات، فإن عملنا والتزامنا يجب أن يستمرّا أيضا. لذلك، نرحب باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) في هذا اليوم، وهو القرار الذي يعتمد خطوات عملية لمكافحة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. والقرار يلفت الانتباه إلى الهجمات المدمرة على المدارس في الصراع المسلح. فالمدارس هي مرافق مدنية يحميها القانون الدولي الإنساني، ومع ذلك سمع المجلس أثناء إحاطات إعلامية قدمتها فاليري آموس عن استمرار عسكرة المدارس في الصراع، وخاصة في سوريا. فينبغي للمدارس أن تكون مكانا للأمان، والتعليم، والسلام وليست مكانا للعنف والصراع.

لقد حان الوقت كي تتحمل الدول الأعضاء مسؤوليتها عن حماية الأطفال. وإننا نرحب ترحيبا حارا بحملة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“، بغرض إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة الحكومية أثناء الصراع بحلول عام ٢٠١٦. وتدرك المملكة المتحدة أن هذا العمل هو عمل طموح. الممثلة الخاصة زروقي والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة توني لايك يقودان هذه الحملة، ولكن هذا لا يكفي. ونحن نطلب إلى الأمين العام كفالة تعميم الحملة في جميع أعمال الأمم المتحدة، من عمليات السلام إلى عمليات بناء السلام، بما في ذلك أعمال الأفرقة القطرية. وإننا نتطلع إلى السيد لادسو والسيد فيلتمان لتمكين المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة الميدانية.

وعندما يتعلق الأمر بحياة الأطفال، لا يمكن ادخار أي جهد. وبوسعنا أيضا كدول أعضاء أن ندعم تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعني بالأطفال والتزاع المسلح. إن المملكة المتحدة تقوم بدورها. فلقد التزم شخصيا وزير الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية، مارك سيموندز، بالعمل على إطلاق سراح الجنود الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، وتشاد، وبورما.

وحض تلك الحكومات على تنفيذ خطط عملها مع الأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأبرز أيضاً الحاجة إلى حماية الأطفال من الانتهاكات الخطيرة الأخرى ومنع وقوعها، بما في ذلك العنف الجنسي.

تعتقد المملكة المتحدة أن بوسع المنظمات الإقليمية أن تُقدم أيضاً مساهمات هامة، كما استمعنا من فورنا من زميلي النيجيري. لهذا نقوم حالياً بتمويل مكتب مستشار حماية الأطفال في الاتحاد الأفريقي الذي سوف يساعد في تنفيذ الإعلان المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثلة الخاصة.

يجب على جميع أطراف الصراعات المسلحة، سواء أكانت من الدول أو الأطراف من غير الدول، أن تلتزم بالقانون الدولي. ولا بُد من محاكمة الذين ينتهكون القانون الدولي. وبفضل المعلومات المتحقق منها التي تقدمها فرق العمل القُطرية التابعة للأمم المتحدة عن الانتهاكات المُرتكبة ضد الأطفال، والتزام السيدة زروقي بإنجاز خطط العمل، يُمكن قياس الامتثال للقانون الدولي. نحض جميع الأطراف على التوقيع على خطط العمل، أما الأطراف التي وقعت بالفعل على تلك الخطط فنحضها على الوفاء بالتزاماتها على الوجه الأكمل. ونُناشد الأمين العام تعزيز عملية الإبلاغ والرصد والاستجابة، ونناشد الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المُسلح زيادة الضغط على الجناة المُمعنين.

أريد اليوم إبراز المساهمة القيمة للمحكمة الجنائية الدولية في كفاح الإفلات من العقاب على الجرائم المُرتكبة ضد الأطفال. فقبل عامين، وجدت المحكمة الجنائية الدولية بأن توماس لوبانغا دييلو مُذنبا بارتكاب جريمة حرب باستخدام الأطفال في الأعمال القتالية. واليوم وجدت المحكمة الجنائية الدولية بأن جيرمان كاتانغا مذنبا بارتكاب جرائم حرب. على الرغم من تبرئته من استخدام الجنود الأطفال، قضت المحكمة الابتدائية بأن الأطفال استخدموا كمقاتلين. وبغض النظر عمن هو المسؤول عن تلك الأفعال، فهذا انتهاك مروع لحقوق الأطفال. ولا بد من الاستمرار في مكافحة الإفلات من العقاب. نُرحب أيضاً بمساءلة المحكمة الجنائية الدولية لبوسكو نتاغاندا على التجنيد المزعوم للأطفال في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لدينا التزام تجاه الجيل المُقبل في البُلدان المتأثرة بالصراعات. وليس من قبيل المبالغة القول بأن انتهاكات حقوق الإنسان تعرض للخطر ازدهار البلد في المستقبل وقُدرته على بناء السلام الدائم. ولا بد لنا من الالتزام بفعل كل ما بمقدورنا لحماية الانتهاكات البغيضة والصمود أمام التحديات لحماية أطفال العالم.

السيد الحمود (الأردن): سيادة الرئيسية، أود في البداية، أن أشكركم على ما تبذلونه من جهود في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم وللكسمبرغ التوفيق والنجاح. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون؛ وإلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، السيدة ليلى زروقي، وإلى السيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. فضلا عن شكرنا للحاج سوانيه على مداخلاته المؤثرة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به لكسمبرغ في تعميم منظور الأطفال والتراعات المسلحة في مداولات المجلس من خلال رئاسة فريق عمل مجلس الأمن المكرس لهذه الغاية، وزيادة الوعي بالانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل التي حددها الأمين العام والمُبينة في آلية الرصد والإبلاغ. ويتجلى ذلك أيضاً من خلال قيادة جهود المجلس واعتماد قرارنا هذا اليوم الذي يُعد من أكثر قرارات مجلس الأمن تقدماً من حيث حماية حقوق الأطفال، ويُعبر عن الإرادة السياسية لأعضاء المجلس للنهوض بالعمل الخاص بهذه المسألة.

بالرغم من التطور الملحوظ الذي شهده القانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، ما برحت حقوق الطفل تتعرض لانتهاكات مستمرة جراء التراعات المسلحة وخاصة في المناطق والبيئات الهشة التي يعيش فيها الأطفال حيث يتعرضون للتجنيد والقتل والاختطاف والعنف والتعذيب. وكذلك للتهديدات الناجمة عن الهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالسكان، ومخاطر الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة. كذلك فإن الهجمات على

المدارس واستخدامها كمعسكرات اعتقال، ومخازن للأسلحة، وأماكن للتدريب وقواعد لشن عمليات عسكرية، كلها تعتبر انتهاكات خطيرة وتؤدي إلى حرمان الأطفال من حقوقهم وتحد من ضمان إعادة تأهيلهم.

يرى الأردن ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة في الأجل القصير تكفل التزام الأطراف المعنية كافة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال وضع وتفعيل آليات تضمن تطبيق المواثيق والاتفاقيات، وخاصة اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها ودمجها في التشريعات الوطنية للدول وضمان تنفيذها ومراقبتها. كما يتوجب إلزام الأطراف المشاركة في التراعات المسلحة في الأماكن الأكثر هشاشة بوضع وتنفيذ خطط عمل محددة بإطار زمني لوقف الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال.

وفي هذا الإطار، نرى أنه من الضروري دعم استراتيجية تعزيز جهود إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من جانب القوات الحكومية والمدرجة في مرفق تقرير الأمين العام وذلك بحلول عام ٢٠١٦، كما نتطلع إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال يستدعي أيضاً دعم برامج طويلة الأجل لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة، وضمان إدراج قضايا حماية الأطفال في التدريب الذي يتلقاه أفراد حفظ السلام وأعمال لجان بناء السلام، وتعزيز وجود المستشارين في شؤون حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام بهدف دعم تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، والمشاركة في الحوار مع أطراف التراع، ونحث في هذا السياق الهيئات الدولية على مواصلة رصد الانتهاكات بدقة، وتطوير الأدوات والمبادئ التوجيهية ومواد التدريب ونُظُم إدارة المعلومات اللازمة لتعزيز آلية الرصد والإبلاغ إضافة إلى تعزيز قدرات الدول المعنية برفدها بالدعم التقني وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع المجتمع المدني والمانحين.

إن كفالة احترام حقوق الأطفال في التراعات المسلحة تدعونا إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة أمامنا لتتكامل منظومة حماية الأطفال وذلك من خلال تفعيل الآليات التي تكفل عدم إفلات مرتكبي الجرائم ضد الأطفال في التراعات المسلحة من العقاب، والتشديد على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بخصوص عدم التعرض للأطفال أو زجهم في العمل العسكري، إضافة إلى ضرورة تأكيد مجلس الأمن على عدم جواز استخدام المدارس للأغراض العسكرية.

وهنا نود التأكيد على ضرورة اتخاذ المجلس إجراءات عقابية رادعة وفاعلة بحق منتهكي حقوق الأطفال في التراعات المسلحة ومحاسبتهم. ويمكن لمجلسنا اتخاذ المزيد من التدابير لدعم نظام الجزاءات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، وذلك مع مراعاة الأحكام ذات الصلة بقرارات المجلس ومن خلال تعميم منظور التعاون بين فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح ولجان الجزاءات.

ويدعو الأردن إلى تطوير آلية للتحقق من عدم تجنيد الأطفال، والى اتخاذ تدابير ملموسة لضمان مساءلة المسؤولين وإنهاء إفلاتهم من العقاب على ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، حيث أن محاكمة هؤلاء تعد أمرا واجبا في المقام الأول على الدول المعنية باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة، وهي تتطلب كذلك تفعيل آليات الرقابة والتعاون بين الدول والمجلس وتضافر جهود المجتمع الدولي لتحقيق العدالة. وهنا يسهم النظام الجنائي الدولي، بما فيه المحكمة الجنائية الدولية، في الاضطلاع بدور رئيسي في تفعيل العدالة ضد مرتكبي الجرائم الدولية بحق الأطفال.

يأتي الأردن في طليعة دول الشرق الأوسط التي صادقت على المواثيق الدولية ذات الصلة بحماية الأطفال وطبقتها. وقد

صادق الأردن على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في التراعات المسلحة لعام ٢٠٠٦. وتم نشر مبادئ وأحكام البروتوكول على نطاق واسع وتعميمه على جميع الجهات الوطنية المتخصصة في هذا الشأن. وتم تضمين التشريعات الأردنية نصوصا حول عدم إشراك الأشخاص الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية. كما ان مصادقة الأردن على البروتوكول الاختياري وعلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تشكل دليلا على الالتزام والحرص على توفير جميع أنواع الحماية للأطفال.

تعاني منطقة الشرق الاوسط من وجود فراغ واضح في مجال حماية حقوق الأطفال في التراعات المسلحة وفي ظل الاحتلال الأجنبي. فقد أدى بناء اسرائيل للجدار ألفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم منح تصاريح لبناء مدارس، وإعاقة تقديم الخدمات التعليمية للسكان العرب في القدس الشرقية، واستمرار الحصار غير القانوني إلى حرمان الأطفال من الوصول إلى الخدمات التعليمية حيث يعاني قرابة ٣٠ ألف طفل فلسطيني من حرمان من إمكانية الانخراط في جهاز التعليم الرسمي.

وتناول القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) أبعاد الكارثة الإنسانية داخل سوريا وخارجها، التي أكثر ما يعاني منها الأطفال السوريون. إن تطبيق هذا القرار من شأنه أن يخفف من حدة هذه الكارثة على الأطفال. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار والى تضافر جهود المجتمع الدولي في هذا الخصوص. وننوه هنا بالفقرة ١٥ من منطوق القرار التي تشدد على تدهور الحالة الإنسانية في سوريا، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التحديات الإنسانية والاقتصادية التي تواجهها دول المنطقة، لا سيما الأردن، الذي استقبل موجات عديدة من اللاجئين السوريين الذين يشكل الأطفال نسبة كبيرة منهم. وقد فتح الأردن مدارسه لتعليم الأطفال اللاجئين من سوريا في المدارس الحكومية، الأمر الذي أدى إلى اكتظاظ الغرف الصفية بزيادة قدرها ٤١ في المائة، ودفع ٨٠ في المائة من المدارس في المملكة إلى العمل بنظام الفترتين. وتشير التقديرات إلى تسجيل ٨٦ ألف طفل سوري في المدارس العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في مختلف المحافظات و ٢١ ألف طفل سوري في مدارس مخيمات اللاجئين منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار/مارس ٢٠١١. وأدى ذلك إلى تحمل الحكومة الأردنية للأعباء المادية والاقتصادية والاجتماعية لاستضافة اللاجئين، حيث تبلغ كلفة استضافة الطفل اللاجئ أكثر من ٣٥٠٠ دولار سنويا تتحمل الخزينة الأردنية العبء الأكبر منها. وقد وفر الأردن، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برامج الدعم النفسي والاجتماعي لما يزيد عن ١١١ ألف طالب سوري. وتهدف هذه البرامج إلى تخفيف ضغوطات اللجوء وإعادة تأهيلهم.

كما يستضيف الأردن أكثر من ٤٢ ألف من المجموع الكلي للاجئين الفلسطينيين بمجموع أكثر من مليوني لاجئ. ولكن بالرغم من ذلك، لا يتلقى الأردن سوى نسبة تقارب ٢٠ في المائة من ميزانية وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، علما بان الأردن قدم على مدى ٦٥ عاما الماضية خدمات مباشرة وغير مباشرة للاجئين بالرغم من محدودية موارده، بما في ذلك التعليم، حيث تشير التقديرات إلى انخراط حوالي ١١٥ ألف طفل فقط في مدارس الأونروا مقابل انخراط أكثر من ٤٩١ ألف طفل لاجئ يدرسون في المدارس الحكومية في مختلف أنحاء المملكة، مما يكلف خزينة المملكة أكثر من ١٩٠ مليون دولار سنويا فوق ما تقدمه الأونروا جراء الخدمات التعليمية المقدمة لهم.

يواصل الأردن التنسيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح. ونعرب عن تقديرنا لدور الأمم المتحدة وللجهود التي تبذلها في سبيل تخفيف معاناة

الأطفال اللاجئين في المملكة، إلا اننا نؤكد على اهمية أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأردن لتمكينه من الاستمرار في الاضطلاع بدوره الريادي في حماية حقوق الطفل.

السيد إيراسوريسز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر لكسمبرغ والوزير أسيلبورن ونشكركم، سيدتي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى قيادة بلدكم للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ويشيد وفد بلدي بالقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) المتخذ بالإجماع، الذي اقترحته لكسمبرغ وقدمته شيلي في وقت حرج، على نحو ما بينه الأمين العام بان كي – مون. ونقدر ونشيد بالبيانات التي أدلى بها الأمين العام؛ وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي؛ والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيد أنثوني ليك، وعلى وجه الخصوص بالبيان الذي أدلى به الحاجي بابا ساوانح، الذي حثت شهادته المجلس على اتخاذ إجراء حاسم بشأن المسألة المعروضة عليه.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل اليونان بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، والتي ينتمي بلدي إلى عضويتها.

على الساحة الدولية اليوم، يضفي ضعف الأطفال في حالات التراع المسلح طابع الإلحاح على الجهود العالمية الرامية إلى حماية الأطفال ويجعلها تتطلب تفانيا والتزاما قويا. وهي جهود ينبغي قطعا ألا تكون انتقائية. والحالات في الجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ضمن حالات أخرى، تذكرنا بمسؤولياتنا. وفي هذا الصدد، تود شيلي أن تشدد على التحدي الذي تنطوي عليه ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح.

وستستند تأملاتنا في هذا المقام إلى بعض المسائل المثارة في مذكرة الرئيس المفاهيمية (S/2014/144، المرفق) وشيلي، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وفي الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية وفي مبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، ترحب بحملة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقتها الممثلة الخاصة واليونيسف أمس والتي ترمي إلى منع تجنيد واستخدام القوات المسلحة الحكومية للأطفال بحلول عام ٢٠١٦ والقضاء عليهما. ونود أن نشدد على مدى أهمية ألا تصرف الحملة الانتباه عن الإجراءات الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة من جانب الجماعات المسلحة. ونعتقد أن الحملة يمكن أن تستفيد من تشكيل ائتلافات وعقد اجتماعات إقليمية، على غرار ما تم القيام به في إطار المؤتمرين المتعلقين بتجنيد الأطفال واللذين عقدا في مابوتو ومونتيفيديو في عام ١٩٩٩.

تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للإفلات من العقاب وعن محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الفظائع التي تُرتكب بحق الأطفال. وفي الحالات التي تكون فيها الدول غير قادرة على تقديم المشتبه بهم إلى العدالة أو غير راغبة في ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية تتحمل المسؤولية عن محاكمة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. ويجب على لجان التحقيق الدولية أن تعالج هذه المسألة وأن تضاعف الجهود للمحافظة على الأدلة في هذه الجرائم الخطيرة للغاية.

وتسجيل المواليد، بما في ذلك التسجيل المتأخر، لا يمكننا فحسب من التحقق من سن المجندين من الأطفال وضمان تسريحهم، بل يشكل أيضا أدلة يمكن أن تُستخدم لمعاقبة المسؤولين عن تجنيد الأطفال، مما يساعد على إنهاء الإفلات من العقاب. ونرحب بأن القرار المتخذ اليوم ٢١٤٣ (٢٠١٤) يغطي هذه المسألة. وينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ إجراءات أشد ضد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة ومتواصلة ضد الأطفال وفرض جزاءات على المتمادين في

ارتكاب انتهاكات. ونرحب بالتوصيات بشأن هذا الموضوع المقدمة من أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات ونأمل أن تأخذ قرارات إنشاء لجان جديدة وتجديد الولايات حالة الأطفال في التراعات المسلحة في الاعتبار على النحو الواجب.

بخصوص تنفيذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، والذي كانت شيلي من مقدمي مشروعه، نشدد على أهمية احترام الطابع المدني للمدارس وإدانة الاعتداءات والتهديدات بارتكابها، بالمخالفة للقانون الإنساني الدولي، ضد المدارس والمستشفيات وضد الأشخاص المشمولين بالحماية من خلال ارتباطهم بها. ويساورنا القلق أيضا إزاء إغلاق المدارس والمستشفيات في حالات التراع المسلح، مما يقوض الحق في التعليم. ونحث أطراف التراعات المسلحة على الامتناع عن هذه الأعمال ونأمل أن يواصل الأمين العام رصد الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات والإبلاغ عنه. ونؤيد صياغة وتنفيذ مبادئ توجيهية للحد من استخدام أطراف التراعات المسلحة للمدارس والجامعات لدعم أعمالها العسكرية، وبالتالي التقليل إلى الحد الأدنى من التأثير السلبي للتراعات المسلحة على سلامة الطلاب وعلى التعليم. وفي هذا الصدد، نلاحظ باهتمام المبادئ التوجيهية التي صاغها المجتمع المدني والتي يمكن أن تشكل أساسا للإجراءات الحكومية في هذا المجال. ونعتقد أن هذه المسألة ينبغي إدراجها في اتفاقات وقف إطلاق النار وفي جداول أعمال حالات ما بعد انتهاء التراع.

ومن الضروري أن تتضمن ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الهامة للأمم المتحدة أحكاما محددة تكفل حماية الأطفال والنشر المستمر لمستشارين في مجال حماية الأطفال وتوفير تدريب للوحدات والموظفين في هذا المجال وضمان أن نظل مطلعين بشأن هذه المسائل في مشاورات المجلس حول تلك الولايات. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام بشأن هذه المسألة. واستنادا إلى تجربة بلدي في بعثات حفظ السلام، فقد أدمجنا في وحدات الشرطة التابعة لهذه البعثات شرطيات من قوات الدرك وشرطة التحقيقات في شيلي، واللاتي يمكنهن بخبرتهن في هذا المجال أن يسهمن إسهاما ملموسا في تنفيذ الولايات في ما يتعلق بحماية الأطفال.

ونشدد على أن ثمة حاجة تدعو إلى بذل جهود حاسمة ومنهجية بقدر أكبر لوضع حد للإفلات من العقاب وإيجاد حل دائم لمسألة الممارسات غير القانونية التي تضر بحقوق الطفل والقضاء على هذه الممارسات ومنعها. وقبل عامين من الذكرى السنوية العشرين لصدور تقرير غراسا ماشيل عن الأطفال والتراع المسلح (A/51/306)، تؤكد شيلي مجددا التزامها بالإسهام الفعال في منع واستئصال جميع أشكال العنف التي تؤثر على أطفال العالم، بما في ذلك التراعات المسلحة والعنف في المناطق الحضرية.

وأختتم بياني بالمقولة الشهيرة للشاعرة الشيلية غابريلا ميسترال الحائزة على جائزة نوبل: مستقبل الأطفال هو دائما اليوم. فغدا سيكون الأوان قد فات.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر لكسمبرغ على تنظيم هذه الجلسة بشأن الأطفال والتراع المسلح وأن أهنئها على قيادتها والتزامها المستمر بحماية الأطفال. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح والمدير التنفيذي لليونيسف على إحاطاتهم الإعلامية. كما أرحب بحضور وشهادة السيد الحاجي بابا سوانح، وهو من الجنود الأطفال السابقين في سيراليون.

إن الأطفال في الغالب هم أضعف ضحايا التراعات المسلحة وأكثرهم عرضة للخطر. وهم يظلون متأثرين مدى الحياة بفعل الفظائع والآثار المترتبة على الحروب.

لذلك، تظل حمايتهم في زمن الحرب وستظل شغلا شاغلا للمجتمع الدولي. ورغم اعتماد اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الإضافيين، وكذلك الصكوك القانونية الإقليمية مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، فإننا بعيدون كل البعد عن القدرة على حماية الأطفال خلال التراعات المسلحة. وتؤكد للأسف، الفظائع التي يتعرض لها الأطفال في سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى هذا الواقع المحزن.

ويجري في جمهورية أفريقيا الوسطى، استهداف الأطفال بشكل متزايد بسبب انتمائهم الطائفي أو الديني. كما أن العنف المرتكب ضدهم لم يسبق له مثيل. حيث قتل بعضهم وبقرت بطونهم، أو حتى قطعت أوصالهم. وتمثل هذه الأعمال الوحشية التي تجري في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي الشروع في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية، حتى تتم معاقبة مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة.

إن وتيرة وشدة الحروب واستراتيجياتها الجديدة والناشئة اليوم، تختبر إطار منع العنف ضد الأطفال وحمايتهم منه، في حالات التراع المسلح. ويتعرض الأطفال في مناطق مختلفة للقصف العشوائي، وأحيانا في المدارس. ويتم تجنيدهم في القوات المسلحة طوعا أو كرها. ويظل المجتمع الدولي أمام العديد من الحالات غير المقبولة، عاجزا للأسف أو يتحرك بعد فوات الأوان لمنع وقوع كارثة. على أي حال، يحتاج المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده والتزامه بضمان تنفيذ الدول للتعهدات التي جرى الالتزام بها في سياق حماية الأطفال في التراعات المسلحة. وبالمثل، فإننا بحاجة إلى تعزيز أدوات وآليات الرصد، في مناطق التراع المسلح، لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الأطفال بشكل أفضل.

وفي بلدي تشاد، كما هو معروف، جرى بسبب الحرب الأهلية الطويلة والعديد من الاعتداءات الخارجية، تجنيد الأطفال واستخدامهم لسنوات في صفوف العديد من الجماعات والقوات المسلحة. لكن مع استعادة الاستقرار وتوفر الإرادة السياسية من جانب السلطات العليا، تعهدت تشاد بحزم بإنشاء جيش محترف من خلال وضع حد لتجنيد الأطفال في صفوفه، ومن خلال تسريح جميع أولئك الذين كانوا أطفالا جنودا فيه. وشكل تحقيق ذلك الهدف تحديا كبيرا يتعين الوفاء به، ولكن بفضل الإرادة السياسية الدؤوبة لفخامة رئيس الجمهورية، والمشورة الحكيمة للسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، التي أود أن أشيد بها، والمساعدة المستمرة من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نجحت تشاد في تحقيق ذلك الهدف، بما يرضي الجميع.

كما قلت أمس بمناسبة إطلاق الحملة المشتركة ”أطفال، لا جنود“، نفذت تشاد بالكامل خطة العمل المتفق عليها مع الأمم المتحدة، و لم يعد لديها الآن أطفال في قواتها المسلحة. وقد جرى تأكيد ذلك من خلال تحقق خارجي مستقل أجري في المناطق العسكرية الثمانية و ١١ منطقة للدرك الوطني وستة تجمعات للحرس الوطني. وتؤكد تشاد من جديد التزامها بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة، واليونيسيف لتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بهدف تعزيز حماية الأطفال، كما تعهدنا في إطار ما يسمى إعلان نجامينا، الذي اعتمدته ووقعته تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ونيجيريا والنيجر والكاميرون في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠. إننا ندرك الحاجة إلى توطيد مكاسبنا بشكل يومي، من أجل أن تكون مستدامة وتجنب الارتداد، لكن التقدم والنتائج التي جرى تحقيقها هي نتائج ملموسة، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم الحالة.

وعلى الصعيد الدولي، نعتقد أن المجتمع الدولي بحاجة إلى التعبئة، من أجل دعم جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة،

بهدف وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، بحلول عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، سيكون من المرغوب فيه، اتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والإقليمي، في جملة أمور، من أجل تقييم التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، وذلك لضمان الانسجام وتعزيز تدابير المنع والحماية، وتوسيع عدد الدول الأطراف في الصكوك المتعلقة بحقوق الطفل، من خلال برامج موجهة توجيها جيدا واتخاذ تدابير تحفيزية قوية، فيما يتعلق ببعض الدول، ودعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة، بغية تطوير أو تكييف تشريعاتها من أجل التعامل بشكل أفضل مع انتهاكات حقوق الطفل، وأخيرا تعزيز التعاون في مجال منع العنف ضد الأطفال وحمايتهم منه في التراعات المسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من خلال تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية.

أخيرا، أود أن أشكر مرة أخرى منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، واليونيسيف، اللتين كان دعمهما مفيدا للغاية لتشاد فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتخذة في إطار خطة عمله. وستظل تشاد منفتحة على اقتراحاتهما ومشورتهما فيما يتعلق بما لم ينجز بعد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص المكتوبة وأن تدلي ببيان مختصر عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة فونتا (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة لكسمبرغ على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، والسيدة زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، والسيد سوانح على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

إنني أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل شبكة الأمن البشري.

إن بلدي يرحب بالتطورات الأخيرة الحاصلة في مناقشات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، مثل التركيز على العنف الجنسي، ولا سيما على العدالة والمساءلة، وزيادة الاهتمام بقضايا حماية الطفل عند إسناد أو تجديد ولايات بعثات الأمم المتحدة، والاهتمام بالأطفال في حالات سريعة التغير مطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن. ونرحب أيضا بالإحاطات الإعلامية المنتظمة التي تقدمها الممثلة الخاصة زروقي للفريق العامل المعني بالأطفال في التراع المسلح، فضلا عن الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمزيد من المساءلة. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على مواصلة بذل تلك الجهود وتعزيز كفاءة الوسائل المتاحة لها.

يساورنا قلق بالغ جراء أنه، رغم ما تم القيام به منذ عام ١٩٩٦ عندما أصاب تقرير ماتشيل بشأن أثر التراع المسلح على الأطفال (A/51/306) المجتمع الدولي بصدمة، فإن الأطفال ما برحوا يعانون في حالات التراع المسلح، كما هو الحال في سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي العديد من الأماكن الأخرى.

ويظل يساور سلوفينيا القلق جراء حقيقة أن أكثر من نصف الأطراف المدرجة في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، هم جناة متمادون. ويجب أن يعالج مجلس الأمن هذه المسألة على وجه السرعة، من خلال فرض تدابير ذات أهداف محددة، والنظر في سبل زيادة الضغط على هؤلاء الجناة المتمادين في إطار الفريق العامل.

إننا نعتقد أيضا بأن ثمة حاجة ملحة لتحديد سبل التعاطي مع الجماعات المسلحة من غير الدول، وإبرام خطط عمل معها، لأن الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة في مرفقات التقرير السنوي هي جماعات مسلحة. وثمة دور هام تضطلع به السلطات في البلدان المعنية التي ينبغي أن تتيح وصول الأمم المتحدة غير المشروط إلى تلك الجماعات المسلحة.

و تشعر سلوفينيا – بدافع من إيمانها القوي بأهمية دور التعليم – بقلق شديد إزاء تزايد التقارير الواردة عن الهجمات على المدارس والاستخدام العسكري للمدارس. فالهجمات على المدارس واستخدامها لتلك الأغراض يعرّضان المعلمين والأطفال للخطر، بالإضافة إلى حرمان الأطفال من حقهم في التعليم. ونرحب بصياغة مبادئ لوستر التوجيهية لمنع استخدام المدارس والجامعات للأغراض العسكرية أثناء التراعات المسلحة. ونؤيد وضع تلك المبادئ في صيغتها النهائية، على أن يعقب ذلك تأييدها من قبل الدول على نطاق واسع.

وبلدي أيضا على إيمان راسخ بأهمية المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. وتقع المسؤولية الأساسية عن محاكمة الجرائم ذات الصلة بالتراع، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال، على عاتق الدول. وعليه، فإن هناك ضرورة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين العدالة الجنائية على الصعيد الوطني. فنحن بحاجة – من بين إجراءات أخرى – إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي لتبادل المساعدة القانونية بين الدول، بما في ذلك تسليم المطلوبين، من أجل دعم المقاضاة الفعالة لمرتكبي الجرائم الدولية على الصعيد الوطني. وإدراكا منها لتلك الفجوة القانونية، فإن سلوفينيا والأرجنتين وبلجيكا وهولندا تعمل معا على وضع مبادرة للنظر في إمكانية اعتماد صك دولي جديد بشأن تبادل المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين، بهدف كفالة فعالية التحقيق في أخطر الجرائم المثيرة لقلق المجتمع الدولي، فضلا عن محاكمتها أمام الهيئات القضائية المحلية. ونحن عازمون على مواصلة الجهود المبذولة في ذلك الصدد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وندعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذه المبادرة.

وما فتئ المجتمع الدولي يتناول مسألة الجنود الأطفال لفترة طويلة من الزمن. ومع ذلك فإن تجنيد واستخدام الأطفال من قبل أطراف التراع ما زالا مستمرين. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بحملة ”أطفال، لا جنود“ التي أطلقت بالأمس في مكان ليس بعيدا من هنا. وينبغي ألا نحيد عن تحقيق هدفها المتمثل في منع وإنهاء تجنيد الأطفال في صفوف قوات الأمن الوطنية بحلول عام ٢٠١٦.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية من أجل تحقيق هدفنا المشترك. ونسلّم بأن تسجيل المواليد يعتبر من أهم التدابير الواجب اتخاذها. لقد نُفّذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ برنامج للتدريب المهني على نظام متعلق بأوضاع المدنيين والهجرة في أفغانستان، بتمويل مشترك من سلوفينيا. وشمل البرنامج أنشطة تدريب في مجال التسجيل المدني. ويتمثل الهدف الرئيسي لذلك البرنامج المعني بتقديم المساعدة الإنمائية في عرض وتقاسم خبرة سلوفينيا في ذلك المجال.

وأخيرا، أرحب باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وهدفه الرامي إلى تعزيز تنفيذ الإطار المعياري الذي تم وضعه على نحو تدريجي في مجلس الأمن منذ اتخاذ القرار الأول بشأن هذا الموضوع قبل ١٥ عاما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يؤيد هذا البيان البَلَدان المرشحان للانضمام،الجبل الأسود وصربيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان، ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على حسن عروضهم. وأود أن أنوه على وجه الخصوص، بالعمل الدؤوب الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام، ليلى زروقي، لصالح الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وتكتسي ولايتها اليوم أهمية أكثر من ذي قبل، نظرا إلى التقارير المزعجة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في العديد من التراعات الجارية، كما هو الحال في سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وأود أيضا أن أشكر بصفة خاصة، السيد الحاج بابا سوانح، على البيان الهام والمؤثر للغاية الذي أدلى به هنا اليوم.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما حملة ”أطفال، لا جنود“ التي أطلقتها بالأمس الممثلة الخاصة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وفي تعاون مع سائر شركاء الأمم المتحدة، بهدف إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في التراع من قبل القوات الحكومية المسلحة بحلول عام ٢٠١٦. ونعرب عن امتناننا العميق للاهتمام الشديد الذي توليه دوقية لكسمبرغ الكبرى لكل هذه المسائل، بما في ذلك عن طريق مبادرتها بعقد جلسة اليوم.

وأود أن أقول أيضا أن من المهم بصفة خاصة أن يواصل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح الاستفادة من الصكوك المختلفة في مجموعة أدواته بهدف الاستجابة لجميع أنواع الانتهاكات الجسيمة وقتما تحدث، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات من غير الدول. ومن الضروري أن تتيح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى الجهات المسلحة من غير الدول دون قيد أو شرط، وأن يتم تناول مسألة الأطفال والتراع المسلح في سياق مفاوضات السلام.

ونعرب عن تأييدنا التام لتقييم الأمين العام الذي يبعث على القلق، الوارد في تقاريره المتعلقة بزيادة استخدام المدارس للأغراض العسكرية، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للهجمات، ويؤدي إلى إبعاد مزيد من الأطفال من المدارس، أو يعرّضهم لخطر الإصابة أو الاختطاف أو غير ذلك من الانتهاكات. وعليه، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالجهود التي تبذلها لكسمبرغ بصفتها رئيسة للفريق العامل بهدف التوصل إلى اتفاق على مستوى المجلس بشأن التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها للحيلولة دون إساءة استخدام تلك المرافق، فضلا عن ضمان المساءلة.

ونحث جميع الأطراف في التراعات على وقف الهجمات التي تُشن على المدارس والمستشفيات، وعلى الموظفين الذين يتمتعون بالحماية، علاوة على احترام الطابع المدني لتلك المرافق والموظفين. وفي غضون ذلك سيواصل الاتحاد الأوروبي – على سبيل تدابير التخفيف من الأثر – إيلاء الاهتمام اللازم لتعليم ورفاه الأطفال المتضررين من التراع. وكما يذكر أعضاء المجلس، فقد استغل الاتحاد الأوروبي أموال جائزة نوبل التي حاز عليها في تمويل مبادرة أطفال السلام. وتمكّن الاتحاد الأوروبي – عبر ذلك البرنامج في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤ من الوصول إلى نحو ١٠٨ ٠٠٠ طفل في بلدان من بينها سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان وكولومبيا. وتمثل حماية وتعزيز حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، وخصوصا في البلدان المتضررة من التراعات، أولوية قصوى في أدوات التمويل التي يخصصها الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان.

وما تزال المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور هام للغاية في مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي أن تتصدى

النظم القضائية الوطنية للجرائم المثيرة للشواغل الدولية. ولكن حين تكون تلك النظم غير راغبة أو عاجزة عن القيام بذلك الواجب، ينبغي أن تنظر الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في إحالة تلك الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم أيضا أن يستخدم مجلس الأمن سلطته بإحالة تلك الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن شأن إجراء مزيد من الحوار المؤسسي بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، ومتابعة الإحالات من قبل مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية بطريقة فعالة أن يساعد على ضمان المساءلة.

إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فضلا عن تقيدها بذات المعايير الدولية لحماية الطفل. ويشكل ذلك أيضا معلما هاما في الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات وبناء السلام، مع نشر ما يقرب من ٠٠٠ ٧ من الموظفين المدنيين والعسكريين في مختلف مناطق التراع.

ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة تدريب حفظة السلام على مسائل حماية الطفل وكفالة إدراج أحكام تتعلق بحماية الطفل في ولايات العمليات المعنية بإدارة الأزمات وفي الإجراءات العملياتية الموحّدة وفي قواعد الاشتباك.

لقد بذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة على مدى الأشهر الأخيرة بغية تعزيز قدراته في مجال حماية الطفل، في المقر وفي العمليات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، وعبر التعاون مع اليونيسيف والعديد من المنظمات غير الحكومية – نظّم الاتحاد الأوروبي أول دورة من دورات التدريب المنظم لموظفيه في مسألة الأطفال والتراع المسلح. وستعقد تلك الدورة على أساس سنوي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اختبر الاتحاد الأوروبي – بمساعدة بلجيكا ومنظمة إنقاذ الطفولة – نموذجه التدريبي قبل النشر في مجال حماية الأطفال للأفراد المدنيين والعسكريين.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٤ اكتمل وضع مجموعة من الأدوات الرامية إلى إدماج حقوق الطفل في التعاون الإنمائي ولا يقتصر استخدامها على موظفي الاتحاد الأوروبي فحسب، إنما هي متاحة أيضا لجميع الجهات المانحة الأخرى، فضلا عن منظمات المجتمع المدني. ونشير إلى أن مجموعة الأدوات تلك قد وضعت بالتعاون مع اليونيسيف.

وفي عام ٢٠١٣ توخى الاتحاد الأوروبي الحرص على تعميم مراعاة تعزيز حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والقانون الإنساني الدولي في ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي. وأدرجنا هذا العام، حماية الطفل في التخطيط الجاري لعملية الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعتقد أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً مهماً تضطلع به في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك أثناء التراع المسلح. هناك مبادرات عديدة نظمناها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والأمم المتحدة، من بينها، على سبيل المثال، حلقة عمل عن الأطفال في التراعات المسلحة، عقدت في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي مؤتمر القمة الأوربي الأفريقي المزمع عقده الشهر المقبل، سيقدم رؤساء دولنا وحكوماتنا التزامات بالمزيد من التعاون، بما في ذلك التعاون في مجال حماية المدنيين. ويحدونا الأمل في أن نقيم شراكات مع المنظمات الأخرى كذلك.

واسمحوا لي بأن بأختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن يظل مجلس الأمن منتدىً يسترشد بالمصالح الكبرى للأطفال في قراراته بشأن السلام والأمن. فالأطفال يستحقون ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للدول الأعضاء لتبادل الآراء في هذا الموضوع الهام. ونود أيضا أن نشكر وفدكم على المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2014/144، المرفق)

تصوّر إحدى الديانات العديدة التي تنتشر في الهند الإله نفسه في صورة طفل. فالطفل بالتأكيد مخلوق مقدس. لكن بالرغم من تلك القداسة، فقد استخدِم الأطفال جنوداً في الحروب منذ أقدم العصور. في العصر الحديث، كان الصبية الطبالون في طليعة الهجوم الأولي الذي شنه نابليون في معركة ووترلو في ١٨ حزيران/يونيه ١٨١٥، وسرعان ما مزقتهم النيران المنبعثة من الجانب الآخر إرباً إرباً. كما قتلت أعداد كبيرة من النساء والأطفال عمدا في معسكرات الاعتقال ومن جراء الغارات الجوية العشوائية في الحرب العالمية الثانية.

لقد استمعنا إلى ما قاله السيد الحاجي بابا سوانح، من سيراليون، اليوم. ثمة معركة لها علاقة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، شنت القوات البريطانية الخاصة ”عملية باراس“ لإنقاذ الجنود بريطانيين الذين أسرتهم جماعة ”صبيان الحي الغربي“. وعلى الرغم من أن العملية كانت ناجحة، فقد أدت إلى وقوع خسائر في الأرواح.

وحين ننظر في مسرح العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم، نجد استخداماً واسع النطاق للأطفال الجنود من قبل مختلف الجماعات المسلحة. وقد أعربت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها عن القلق إزاء الادعاءات القائلة بأن ما بين ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من عناصر جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو قد يكونون دون سن الثامنة عشرة. وعلى الرغم من هذه الأدلة، أذن مجلس الأمن بإنشاء لواء للتدخل للقيام بعمليات هجومية محددة الأهداف. غير أن قواعد الاشتباك تلوذ بالصمت فيما يتعلق بالاشتباك مع الجنود الأطفال. ولا بد أيضاً من النظر في طابع هذا النوع من الاشتباك والصدمة التي تنتج عنه.

إننا نشاطر الرأي الوارد في المذكرة المفاهيمية الداعي إلى ضرورة مساءلة الأشخاص الذين يستغلون الأطفال. ونوافق أيضا على أن أنجع وسيلة للقيام بذلك هي من خلال بناء قدرات الدول الأعضاء. وينبغي أن يصدر إي إجراء في هذا الخصوص بعد النظر في المسألة في الجمعية العامة ولجنة بناء السلام. ينبغي دعم الجهود الوطنية على أرض الواقع بالبعثات السياسية. ولن يكون بوسع مستشاري حماية المدنيين أنفسهم، الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من بعثات حفظ السلام، إلا القيام بدور محدود.

ويجب أن تذهب الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة المشكلة إلى ما هو أبعد من مسرح الحرب. يجب أن نتصدى لما تعانيه الدول الأشد فقراً من تهميش اقتصادي واجتماعي يعيش بسببه مئات الملايين من الأطفال طفولة بائسة تجعلهم جزءاً من مشاكل الغد بدلا من أن يكونوا جزءاً من الحلول في المستقبل. وهذا الفهم هو ما يفسر الأهمية التي يوليها وفدنا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تتسم بالطموح والمزودة بوسائل التنفيذ والبيئة المؤاتية للإنجاز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد ميخيا بيليس (كولومبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والسادة أعضاء مجلس الأمن، والسيدة زروقي، وأخص بالشكر السيد الحاجي بابا سوانح، الذي جسد اليوم قصةً عاشها الكثيرون في بلدان مثل كولومبيا حيث كابد الكثير من الأطفال هذه الصعاب.

(تكلم بالإسبانية)

أعتقد أن من المهم أهمية خاصة أن يكون الموضوع عن الأطفال في التراعات المسلحة في أول مشاركة لي في مناقشات مجلس الأمن. لذلك أود أن أعرب عن امتناني، بالنيابة عن كولومبيا، على هذه الدعوة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة. بالنسبة لبلد مثل بلدي يواجه تحديات هائلة نتيجة للصراع المسلح، تمثل هذه فرصة قيمة لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة في مسألة خبرنا جميعاً ويلاتها خبرة طويلة للأسف.

وتحظى قرارات مجلس الأمن في هذا الموضوع بالدعم القوي من جانب حكومتي، كما أنها تتمتع بالثقل المؤسسي، لكونها تُسلِّم، على النحو المحدد في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرار (٢٠١٤) ٢١٤٣ المتخذ اليوم، بالدور الرئيسي للدول في توفير الحماية والمساعدة للفتيات والفتيان في التراعات المسلحة ووضع التدابير التصحيحية اللازمة. وتتفق كولومبيا مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة زروقي أنَّه، في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن أي حوار بين الممثلين الخاصين أو فريق الأمم المتحدة في بلدنا أو فرقة العمل المعنية بآلية الرصد والإبلاغ لن يكون ممكنا إلا بعد الحصول مسبقا على موافقة صريحة من حكومة كولومبيا، وقد مكننا ذلك من العمل بصورة مشتركة.

بعد الزيارة التي قامت بها إلى كولومبيا السيدة غراسا ماشيل في عام ١٩٩٦، قبل ٢٠ عاما تقريبا، بهدف إطلاعنا على تقريرها عن أثر التراع المسلح على الأطفال (A/51/306)، أصدرنا قانونا يحظر تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة ويعاقب على ذلك. ويشهد على التزامنا أيضا قبولنا الطوعي بالآلية، والحوار الجاري على المستويين السياسي والتقني بين الحكومة الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة، ووضع وتنفيذ سياسات شاملة لحماية الأطفال من التجنيد.

اسمحوا لي أن أحيط المجلس علماً بأن الإستراتيجية الأساسية للدولة الكولومبية تتضمن سياسة تمنع تجنيد واستخدام الفتيات والفتيان والمراهقين من قبل الجماعات المسلحة المنظمة غير المشروعة والعصابات الإجرامية. ومنذ عام ٢٠١٠، تمكنا من تخصيص مبلغ كبير، بلغ ١٩٠ مليون دولار حتى الآن، لتنفيذ تلك المبادرة. وأنشأت كولومبيا لجنة مشتركة بين القطاعات ظلت تعمل منذ عام ٢٠٠٧ على الحد من تجنيد الشباب من قبل الجماعات المسلحة غير القانونية. تضم اللجنة ٢٣ من الكيانات المحلية والوطنية والإقليمية تُعنى بمنع العنف الجنسي بحق الفتيات والفتيان. وأثمرت تلك الإستراتيجية حتى الآن نتائج مشجعة. لم نحقق كل ما نريده، ولم يتسنّ لنا الإعلان عن تحقيق النصر الكامل، لكننا أفلحنا في تحرير ما لا يقل عن ٣٤٠٠ طفلاً من الجماعات غير القانونية. وفتح المدعي العام في البلد نحو ١ ١٦٠ تحقيقاً منذ عام ٢٠٠٣ تتعلق بحقوق الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة قسراً وحرمتهم من طفولتهم.

وتعتقد كولومبيا أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة يستحق منا الاهتمام والأهمية نظراً إلى خطورة المسألة. ينبغي أن ينصب التركيز على التعاون، والوقاية، وتطوير القدرات الوطنية لمنع هذا النوع من المشاكل ومكافحته والاستجابة له، ما يلقي على عاتقنا واجباً أخلاقياً يتمثل في إتاحة مستقبل أكثر إشراقا لأي مجتمع يتوق إلى ذلك.

في عام ٢٠١٣، قام المركز الوطني للذاكرة التاريخية، الذي أنشأته الحكومة الكولومبية كجزء من عملية السلام ومن خلال قانون رعاية الضحايا وإعادة تأهيل الأراضي، بنشر تقرير يفطر القلوب عنوانه ”كفى من قبل: ذاكرة الحرب والكرامة“ وهو يحكي عن بسالة الأمهات في مطالبة الجماعات

غير القانونية بإعادة أطفالهن، الذين غُرر بهم لتنجنيدهم، أو ببساطة جندوا قسراً.

لذلك، أريد أن أؤكد، كما أوضح سفيرنا للمجلس في العام الماضي (انظر S/PV.6980)، على اعتقادنا أن تنفيذ الآلية المنصوص عليها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ينبغي أيضا أن يركّز تركيزا شديدا على تعزيز الضغوط الدولية القائمة التي تتعرض لها الجماعات المسلحة غير الشرعية، بغية وضع حد لأعمالها العنيفة وتجنيد القصّر. وبالمثل، نعتقد أيضا بوجوب أن نبقي في بالنا أنّه ينبغي للمجلس، لدى تناوله هذه المسألة، أن ينظر في مختلف الحالات، ويركّز على تلك الحالات التي تهدد فيها جماعات مسلحة بالفعل السلم والأمن الدوليين، ويميّز بينها وبين الحالات غير المدرجة في جدول أعماله. ويجب تحليل كل حالة بمفردها، وينبغي إيجاد الاستجابة المناسبة لظروف كل حالة، فضلا عن السياق المحدد لها.

وتعمل حكومة كولومبيا مع الاقتناع التام بأن إعادة بناء المجتمع في حالات ما بعد الصراع، إذا أردنا تحقيق السلام الذي نتوق إليه بشدة نحن أبناء كولومبيا، ينبغي أن تتحقق على أساس توفير الحماية للفتيان والفتيات. وكما أكد الرئيس سانتوس كالديرون نفسه، تسعى كولومبيا للتوصل إلى السلام الحقيقي – السلام الذي يكفل عدم تكرار الصراع، والإسهام في تهيئة بيئة للمصالحة وتضميد الجراح الناجمة عن المواجهة، وإعطاء بلدي جيله الأول، بعد انقضاء وقت طويل، من الأطفال الذين يترعرعون في بيئة يعمّها السلام والأمن والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر لكسمبرغ على إجراء هذه المناقشة، والممثلة الخاصة للأمين العام، فضلا عن غيرها من مقدمي الإحاطات الاعلامية، على تزويد مجلس الأمن بالمعلومات والتحليلات في الوقت المناسب عن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال في جميع أنحاء العالم. ونشيد إشادة خاصة بالسيد سواني لكلماته الملهمة وتحلّيه بالشجاعة لمشاطرة خبراته معنا هنا اليوم.

إن ليختنشتاين تدين بشدة الهجمات المتعمدة الواسعة النطاق على الأطفال والمدرّسين في المدارس. كما نأسف لاستخدام المدارس في المجال العسكري، مما يعرّض المدنيين للخطر الشديد ويحرم الأطفال من التعليم. هذه الانتهاكات هي انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، ونحن نحث الدول على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لوضع حد لهذه الممارسات، وحماية حق الأطفال في التعليم. وفي هذا السياق، نرحب ترحيبا خاصا بمشروع مبادئ لوسينس التوجيهية، ونأمل اعتمادها على نطاق واسع.

وتكرر ليختنشتاين دعمها الثابت لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، وترحب بحملة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“. ونشعر بالسعادة إزاء استعداد الحكومات للتوقيع على خطط العمل الوطنية، ووضع حد لتجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم. ولكن معظم الأطراف المدرجة في مرفق تقرير الأمين العام (S/2013/245) هي جهات فاعلة من غير الدول. ومن بين ١١ مرتكبا من مرتكبي الجرائم باستمرار، هناك ١٠ مرتكبين هم من الجهات الفاعلة من غير الدول. لذلك، نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل العمل مع جميع الأطراف المعنية في سبيل إنجاز خطط العمل والتشجيع على تنفيذها. والانجاز المبكر لخطط العمل هذه هو أيضا لصالح الدول المعنية. وينبغي لها بالتالي أن تسمح بالوصول غير المشروط للأمم المتحدة، وتيسير عملها الهام في هذا الصدد.

لقد شعرت ليختنشتاين بالصدمة إزاء النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والتراع المسلح

في سوريا (S/2014/31)، الذي أورد عددا من الانتهاكات والاعتداءات الفظيعة ضد الأطفال. ونشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات والاعتداءات الجارية من كلا طرفي الصراع، وأطلب إليهما وضع حد لها على الفور. واتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) مؤخرا يتصف بأهمية خاصة بالنسبة إلى حالة الأطفال الذين يعانون بصورة جائرة من الصراع المسلح في سوريا. وقد شعرنا بالارتياح لرؤية المجلس يتخذ إجراءات مفيدة، بعدما طال انتظارها، بشأن الوضع الإنساني في سوريا. ونأمل أن يستمر المجلس في العمل بعزم، وأن يفرض الجزاءات المناسبة إذا لم يمتثل الطرفان لهذا القرار. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس في نهاية المطاف أن يتحمل مسؤوليته عن كفالة تقديم مرتكبي الجرائم الوحشية في سوريا، ولا سيما الجرائم ضد الأطفال، إلى العدالة. وفي ظل الظروف الراهنة، لا يمكن اطلاق جهود المساءلة في سوريا إلا بإحالة الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بلفت انتباه المجلس إلى النتائج التي خلصت إليها حلقة العمل عن تعزيز الأطفال وخطة العمل المعنية بالصراع المسلح، التي عقدناها في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي مع شريكتنا منظمة واتشليست غير الحكومية، ومعهد ليختنشتاين المعني بتقرير المصير. ولقد تم مؤخرا نشر التقرير كوثيقة رسمية، وهو يتضمن عددا من التوصيات المفيدة التي نوصي بها جميع أصحاب المصلحة في ميدان الأطفال والصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر رئاسة لكسمبرغ على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع قريب جدا من عمل لكسمبرغ في المجلس. إن حضور نائب رئيس الوزراء أسيلبورن شخصيا لا يؤكد سوى على ذلك. ومن هذا المنطلق، نعرب كذلك عن تقديرنا الخاص للكسمبرغ على رئاستها للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، فضلا عن المذكرة المفاهيمية (S/2014/144، المرفق) التي أعدت لهذه المناقشة. ونشكر أيضا الأمين العام، والسيدة ليلى زروقي، والسيد أنطوني لايك على الاحاطة الإعلامية لكل منهم بشأن البند قيد المناقشة. كما نعرب عن تقديرنا للسيد الحاجي بابا سواني على مشاطرة تجربته المؤلمة معنا، وعلى تشجيعه لنا من أجل مواصلة العمل على إيجاد حياة أفضل لجميع الأطفال.

إن غواتيمالا تواصل إعطاء أولوية قصوى لمعالجة حالة الأطفال العالقين في الصراعات المسلحة، فضلا عن تعزيز الأحكام المتعلقة بتوفير الحماية للفتيان والفتيات في جميع الولايات ذات الصلة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك نشر مستشارين معنيين بحماية الأطفال.

منذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) في عام ١٩٩٩، فإن الروابط التي تطورت بين الحكومات، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره، والمجتمع المدني هي روابط قيّمة للإفراج الفعلي عن الجنود الأطفال، فضلا عن جمع الأدلة على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، المنصوص عليها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والتي تلزم لآلية الرصد والابلاغ.

ونعتقد أن الزيارات الميدانية التي يقوم بها الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح توضيحية جدا. وكان وفدنا قد حظي بشرف المشاركة في زيارة ميانمار خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الأمر الذي أتاح لنا تلمّس الإرادة السياسية للحكومة بغية وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة كخطوة أولى يجب تعزيزها في وقت لاحق، من خلال تنفيذ آليات التحقق من العمر في مراكز التوظيف، مما يتطلب وجود سجل عالمي لشهادات الميلاد، لا سيما في المناطق الريفية النائية.

لذلك، نعتقد أنه من الضروري تعزيز القدرات الوطنية ودعم إصلاحات قطاعي العدالة والأمن، فضلا عن إنشاء محاكم متخصصة ومحاكم مختلطة لمكافحة إفلات الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة ضد حقوق الطفل من العقاب، لا سيما الجناة الذين يواصلون ارتكاب هذه الجرائم، والذين ينبغي عدم منحهم أي عفو أو شغلهم وظائف في حكوماتهم أو قواتهم المسلحة.

ونعلق أهمية على دور العدالة الدولية المكمل للآليات الوطنية، من قبيل المحكمة الجنائية الدولية، لكي يمثل أمام العدالة المسؤولون عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب أمام العدالة، وبوجه الخصوص تلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، لا بد لسياساتنا من أن تتطور وفقاً لتغير الظروف. ومما يبعث على الجزع أن المدارس ما فتئت تُستخدم للأغراض العسكرية، كثكنات أو مخابئ للأسلحة أو مراكز قيادة، أو مراكز احتجاز واستجواب.

لذلك نؤيد بحماس حملة: ”أطفال وليسوا جنودا“، التي أطلقتها بالأمس الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف بالتعاون مع الوكالات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي تسعى إلى إنهاء عملية تجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة من جانب الحكومات والقوات الأمنية المدرجة في مرافق التقرير السنوي للأمين العام مع نهاية عام ٢٠١٦.

في الختام، نرحب باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) هذا الصباح الذي عالج الشواغل التي أعربنا عنها في وقت سابق، وحظي القرار بالأصوات التي تمكننا من المُضي قُدما في حماية الأطفال كي لا يكونوا أضعف المجموعات في الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد غروندبتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج وباسم بلدي السويد.

نشكر رئاسة لكسمبرغ على عقد هذه المناقشة الهامة ونرحب باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) اليوم. كذلك نؤكد من جديد تأييدنا الشديد للممثلة الخاصة ليلى زروقي وللعمل الهام الذي يقوم به مكتبها في هذا المجال واليونيسيف وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ونود أن نعرب عن تقديرنا للذين قدموا إحاطات إعلامية على مساهماتهم، ولا يفوتنا أن نشكر السيد الحجي باباح سوانيه على شهادته الشخصية المحركة للمشاعر وعلى نُصحه. ونُقر أيضاً بالدور الحيوي للمجتمع المدني في النهوض ببرنامج الأطفال والصراعات المسلحة ونؤيد ذلك الدور.

إن قيام الحكومات والأمم المتحدة بتنفيذ خطط العمل أمر حتمي للنهوض بالبرنامج. لذلك نؤيد تأييداً كاملاً الحملة التي أطلقتها اليوم الممثلة الخاصة بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات الأمنية الحكومية مع حلول عام ٢٠١٦.

ندعو أيضاً إلى تحسين المشاركة مع المجموعات المسلحة من غير الدول بهدف إنهاء الانتهاكات وإنجاز خطط العمل. ونحض الدول الأعضاء المعنية على تمكين تلك المجموعات التابعة للأمم المتحدة من الوصول غير المشروط لتلك المجموعات.

إن الاختبار الحقيقي المقبل لعمل المجلس في كبح الانتهاكات ضد الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة سيتمثل في كيفية تصرف المجلس في ما يتعلق بفئة الأطراف التي أدرجها الأمين العام في تقريره السنوي بوصفهم ”ممعنين في ارتكاب تلك الانتهاكات“. أما أطراف الصراع الذين انتهكوا حقوق الأطفال بصورة مُزمنة وأُدرجوا في مرفقي

تقرير الأمين العام لأكثر من خمس سنوات فإنهم يشكلون أكثر من نصف الأطراف.

وقّعت حتى الآن ستة أطراف على خطط العمل مع اتخاذ خطوات محددة محكومة بإطار زمني لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الحكومية. ومن المهم أن يساعد المجلس في ضمان ترجمة الخطط إلى عمل قابل للقياس وأن تواصل الأمم المتحدة توفير الموارد والمشورة والمساعدة الفنية للحكومات المعنية. ونهيب بجميع الأطراف المعنية التوقيع على خطط العمل هذه.

إن بلدان الشمال الأوروبي تشعر بقلق شديد إزاء استمرار الانتهاكات ضد الأطفال في سوريا. ونحض جميع الدول الأعضاء على التصرف لحماية المدارس، والمدرسين والطلاب من الهجمات ومساءلة الفاعلين عنها. وندين الهجمات على المدارس واستخدام المدارس للأغراض العسكرية ونحض الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ضمن تشريعاتها، وسياساتها ومبادئها العسكرية، والعمل على الصعيد الدولي لإنهاء استخدام المرافق المدرسية وحماية حق الأطفال في التعليم. ونرحب بصياغة مشروع مبادئ لوسنس التوجيهية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال فترة الصراعات المسلحة، ونحن ملتزمون بدعم عملية إنجاز الدول له وإقراره.

كثيراً ما تخلف الصراعات أثرا إقليميا. لذلك يتعين على العديد من المنظمات الإقليمية أن تقوم بدور في منع نشوب الصراعات، والوساطة وحفظ السلام. ونؤيد تركيز الممثلة الخاصة على الدخول في شراكات مع المنظمات الإقليمية وتعزيز تلك الشراكات من أجل وضع حماية الأطفال في الاتجاه السائد. إن شراكة الممثلين الخاصين للأمين العام واليونيسيف مع إدارة السلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي مثال جيد على الكيفية التي يتم بها تناول تلك المسألة. ونحض المنظمات الإقليمية على اقتسام خبراتها والتعاون والتعلم من بعضها البعض.

تعتزم السويد هذا العام استضافة دورة تدريبية للمُدربين على حماية الأطفال. وسيتم تنظيمها بدعم من الأمانة العامة في شراكة مع المركز الدولي للقوات المسلحة السويدية الذي يتمتع بخبرة ودراية واسعتين لتقديم برامج تدريبية مماثلة.

إن ضمان حصول الأطفال على الرعاية الصحية والتعليم في الصراعات المسلحة ربما يكون في أحيان كثيرة مهمة تنطوي على قدر كبير من التحدي، غير أنها على جانب كبير من الأهمية. فالتعليم أداة قوية لمنع الشباب من الانخراط في مجموعات مسلحة من غير الدول، إذ أن وجود سكان مثقفين مصدر هام لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية وإقامة مجتمع عادل ومُنصف في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال الذين يجري التمييز ضدهم بصورة اعتيادية أو الذين يتعرضون لخطورة عالية جداً في أن يتحولوا إلى هدف للعنف، وخاصة الفتيات والأطفال من ذوي الإعاقات.

علينا أن نكافح الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك العنف الجنسي، والتشديد على أهمية آليات المساءلة الوطنية والدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمجلس الأمن أن يبحث على جناح السرعة الحالة في سوريا من جميع جوانبها، بما في ذلك إمكانية الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بطلب الممثلة الخاصة إحراز تقدم في المحاكمة على جرائم العنف الجنسي على الصعيدين الوطني والدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيدة فرانكينيت (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي

في هذه المناقشة، ونهنئ لكسمبرغ على التزامها بالمسألة قيد المناقشة.

لقد اتسمت السنوات القليلة الماضية بإحراز تقدم ملموس في مجال حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، وعلى نحو أكثر تحديداً، في مجال منع العنف والانتهاكات المرتكبة ضدهم والتصدي لها. وفي ذلك السياق، نُشير إلى تسريح آلاف الجنود الأطفال الذين تم تجنيدهم أعضاء في القوات المسلحة، وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وتوقيع خطط العمل الوطنية بين الأطراف المعنية في الصراعات المسلحة والأمم المتحدة.

غير أنه مع إحراز التقدم، لا تزال توجد تحديات هائلة. ونشدد أولا على أنه بالرغم من التطورات الإيجابية التي يمكن تحقيقها في مجال مكافحة تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، ما فتئت تلك التطورات في هذه المرحلة قاصرة على القوات الحكومية. لذلك السبب توجد ضرورة لمواصلة الحوار لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على استخدام القوات والمجموعات المسلحة غير الحكومية للأطفال الجنود.

ترحب بلجيكا بالاهتمام الذي أُولي لمسألة استخدام المجموعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية للمدارس في الأغراض العسكرية ولشن الهجمات على المدارس والمستشفيات كما ورد في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، وشاركت بلجيكا في تقديمه. وفي الواقع يشير تقرير الأمين العام عن الأطفال في التراعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية (S/2014/31) إلى زيادة الهجمات على المدارس والمستشفيات والتي ينبغي أن تكون منطقة سلام وملاذ، بينما يشير التقرير إلى تزايد الهجمات عليها أو استخدامها للأغراض العسكرية.

ويبرز القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) تأثير تلك الهجمات على أمن الأطفال في التراع المسلح وتعليمهم وصحتهم، ويدعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للمسألة. ولذلك اضطلعت بلجيكا ولكسمبرغ بمبادرة تنظيم مناسبة على هامش الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان بغية زيادة التوعية بتلك المشكلة الملحة وتسليط الضوء على التحديات والفرص التي ينطوي عليها تنفيذ القرار.

ولدى بلجيكا شواغل مماثلة حيال إعادة إدماج الأطفال الذين أشركوا في التراعات المسلحة، ليس باعتبارهم جنودا أطفالا فحسب، بل أيضا باعتبارهم رقيقا جنسيا أو مرشدين أو سعاة أو كانوا يعملون في أي مهمة من مهام الحياة اليومية. ويجعل التأثير النفسي لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة ووصمهم الكبير عودتهم إلى الحياة المدنية أمرا صعبا بشكل خاص. وبدون تقديم المساعدة المحددة الهدف المناسبة والطويلة الأنجل – على نحو ما سمعه المجلس في شهادة اليوم – فانهم يتعرضون لخطر أن يصبحوا، بدورهم، مرتكبين لأعمال العنف نتيجة لتجاربهم المحدودة في الحياة المركزة على استخدام الأسلحة. ولذلك السبب نحن بحاجة إلى تزويدهم بمساعدة خاصة ومراعاة آرائهم وتجاربهم في عمليات السلام.

وعلاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات مختلفة لزيادة التوعية بمسألة الأطفال في التراع المسلح. فمن ناحية، تقوم حاجة إلى زيادة الوعي فيما بين الأسر والمجتمعات لمنع وصم الأطفال؛ ومن الناحية الأخرى، لا بد من اطلاع قوات الأمن نفسها على الآثار السلبية الناجمة، على الأطفال المعنيين فضلا عن قوات الأمن نفسها.

كما ان زيادة الوعي ضرورية لمعالجة مسألة العنف الجنسي، لا سيما في الحالات التي تشمل الأطفال. ففي السودان وفي سوريا، على سبيل المثال، يميل الأطفال الذين عانوا من الاعتداء الجنسي إلى أن يبقوا صامتين، بدلا من الشكوى، لأنهم يخشون الاستبعاد الاجتماعي وعمليات الانتقام. ولذلك من الأهمية القصوى بمكان تنفيذ أحكام

محددة من أجل ضمان الوصول إلى العدالة وتقديم المساعدة المناسبة باعتبارها جزءا من عملية إعادة الإدماج.

إضافة إلى ذلك، لئن كان الابلاغ عن وقوع تلك الجرائم خطوة أولى هامة للضحايا، فان أصواتهم بحاجة إلى أن تسمع ويلزم أن يواجه الجناة العدالة.

ولا تزال بلجيكا تشعر ببالغ القلق من الإفلات من العقاب المحيط بمرتكبي أعمال العنف. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى تنفيذ خطة وطنية تهدف إلى منع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الوطنية والقضاء عليه ومنع وقوع أعمال العنف الجنسي. ومع ذلك، تشير بلجيكا مع شعور بالقلق إلى ما يتمتع به مرتكبو أعمال العنف الجنسي من إفلات من العقاب. ونناشد جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم إلى العدالة.

وبموجب الإطار المتعلق بمكافحة العنف الجنسي، يدعو بلدي مرة أخرى إلى تطبيق أوسع تعريف ممكن للعنف الجنسي، على النحو الذي حددته المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، تناشد بلجيكا جميع البلدان التي لم تصادق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في التزاعات المسلحة أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح. وأود أيضا أن أغتنم الفرصة لأشيد برئاسة بلدكم لفريق المجلس العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

وأشاطر المتكلمين الآخرين الترحيب ببدء حملة ”نحن أطفال، ولسنا جنودا“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي. كما أود أن أشكر السيد إريفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) السيد أنثوني ليك، على التزامهما بالدفاع عن حقوق الأطفال ضحايا التزاعات المسلحة وتعزيز هذه الحقوق.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتشيد إيطاليا، باعتبارها مناصرا ثابتا لزيادة عمل مجلس الأمن للتصدي لآفة الأطفال في التزاعات المسلحة، بالتقدم المحرز في الأعوام الأخيرة من أجل تعزيز إطار الحماية. ويؤكد على ذلك الاتجاه القرار الذي قدمته لكسمبرغ واتخذ اليوم (القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤))، الذي شاركت في تقديمه إيطاليا. بيد انه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولذلك نناشد أعضاء مجلس الأمن أن يظلوا ملتزمين بالنهوض جدول الأعمال البالغ الأهمية هذا.

وتتفق إيطاليا مع تقييمات الأمين العام الواردة في تقريره (A/68/267)، فيما يتعلق بازدياد الهجمات المتعمدة على المدارس والمعلمين والطلاب. كما نشعر بالقلق حيال استخدام المدارس الواسع النطاق للأغراض العسكرية، بما في ذلك باعتبارها مواقع للتعذيب. ومن جراء جعل المدارس أهدافا شرعية للهجوم، يتعرض الأطفال والمعلمون للخطر ويمنع حق الطلاب في التعليم.

وفي العديد من أجزاء العالم، ترتكب الانتهاكات ضد الأطفال في مناخ للإفلات من العقاب. ويؤدي الإفلات من العقاب إلى تقويض مصداقية نظام الحماية الذي أنشأه مجلس الأمن. وعلى المجلس زيادة انخراطه السياسي في ذلك المجال. ويكتسي التعاون مع المحاكم الوطنية والدولية أهمية بالغة. وفي ذلك الصدد، تشير إيطاليا إلى انه، في حالات الجرائم الخطيرة التي تحظى بالاهتمام الدولي، على الدول الأطراف في نظام

روما الاساسي أن تنظر في إحالة تلك الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية حينما تكون النظم القضائية الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على التعامل مع تلك الحالات.

إن انخراط منظومة الأمم المتحدة بأكملها أمر بالغ الأهمية لضمان تنفيذ الهيكل المنشأ منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولذلك السبب نشيد بالأعمال التي تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية، لوضع برنامج شامل ومنهجي للتدريب بشأن حماية الأطفال وحقوق الأطفال لجميع موظفي حفظ السلام – وهي مبادرة دعمتها إيطاليا منذ بدايتها.

وأختتم بياني بتكرار الدعوة إلى اتخاذ المجتمع الدولي ومجلس الأمن لإجراء صارم وموحد. فنحن لدينا إطار متين للحماية لكي ننفذه. ويمثل إنقاذنا لأي صبي أو فتاة من آفة الحرب أملا بتحقيق مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بامرونغوفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ لكسمبرغ على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر اذار/مارس وأيضا أن اشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات (S/2014/144، المرفق).

ويود وفد بلدي أن يشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد أنثوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والسيد الحاجي بابا سوانح على البيانات الهامة والمنظورات القيمة التي قدموها.

وتؤيد تايلند، باعتبارها عضوا في شبكة الأمن البشري، البيان الذي سيدلي به لاحقا وفد اليونان بالنيابة عن الشبكة.

وينبغي للأطفال أن يلعبوا مرحا في الملاعب – لا ان يتخذوا ساترا للحماية خوفا في ميادين المعارك. ولذلك تشيد تايلند بحملة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“ وتؤيد تأييدا تاما الحملة التي أطلقتها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح بالترافق مع اليونيسيف.

ولدى تايلند، باعتبارها دولة طرفا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة، الذي يحظر تجنيد الاطفال أو استخدامهم جنودا، قواعد ونظم واضحة لكفالة عدم تجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاما أو استخدامهم جنودا أو إشراكهم في القتال. كما ان الحكومة الملكية التايلندية بصدد تعديل قانونها لحماية الطفل لكي تجرم صراحة إشراك الأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

وأود أن أتناول مسألة تعميم حماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة بحفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية. ففي حالات التراع المسلح، غالبا ما يكون حفظة السلام في موقع الصدارة في حماية الأطفال.

ونشدد على أهمية وجود ولايات ومبادئ توجيهية واضحة لكي يتمكنوا من العمل بفعالية. وحفظة السلام وبناة السلام بحاجة أيضا إلى تدريب محدد قبل النشر وفي أثناء البعثات بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال المتضررين من التراعات المسلحة.

ونتوخى أيضا دورا متناميا لحفظة السلام من الإناث في مجال حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم خلال التراعات المسلحة وبعدها. وتكثف تايلند جهودها الوطنية بهدف زيادة أعداد حفظة السلام من الإناث. وسيجري تدريبهن تحديدا في مجالات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في ما يتعلق بحقوق وحماية النساء والأطفال. ويحدونا وطيد الأمل في أن يكون بوسع حفظة السلام من النساء التايلنديات الإسهام

المستمر، لا سيما في الحالات التي تنطوي على عنف ضد النساء والأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة وإلى علاج.

وتنظم تايلند يوم الاثنين المقبل، ١٠ آذار/مارس، حدثا جانبيا بشأن زيادة إسهام المرأة في السلام والأمن وذلك في مقر الجمعية اليابانية هنا في نيويورك. وسيتبادل مشاركون من أستراليا ورواندا وإندونيسيا الآراء ووجهات النظر حول دور حفظة السلام من الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، ستعرض سيدتان تايلنديتان من حفظة السلام تجاربهما في بعثتي حفظ السلام في هايتي ودارفور.

تثير الرئيسة في مذكرتها المفاهيمية (S/2014/144، المرفق) موضوع الكيفية التي يمكن بها إحراز تقدم فعال بشأن مسألة الأطفال والتراع المسلح. وفي هذا الصدد، تود تايلند أن تؤكد مجددا على آرائها بشأن هذا الموضوع والتي عرضتها في هذه القاعة في العام الماضي.

أولا، إن قضية حماية الأطفال متعددة الأبعاد. ووكالات الأمم المتحدة المختلفة لديها ولايات مختلفة. ويمكن إيجاد أوجه تآزر من أجل حماية الأطفال عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. ولتجنب الازدواجية في الجهود والاستفادة على أفضل وجه من الموارد المحدودة، ينبغي التقيد بولاية كل كيان على نحو صارم وتنفيذها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

ثانيا، لقد شددنا مرارا على أهمية المعلومات التي تشكل الأساس للتقارير والتحليلات ذات الصلة. وتايلند تسلم بأهمية جمع المعلومات من جميع المصادر والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وموضوعية وموثوقة ويمكن التحقق منها، حسبما تنص الفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن التاريخي ١٩٩٨ (٢٠١١). فالتقييمات التي تستند إلى معلومات كاذبة أو غير صحيحة أو، وهو الأسوأ، إلى تحليلات منحازة يمكن أن توفر توجيها خاطئا للسياسات والبرامج في المستقبل وستكون ذات أثر عكسي.

ثالثا، ما فتئ وفد بلدي يسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للعمل بموافقة الحكومات المعنية وفي تعاون وثيق معها. وينبغي أن ترمي جميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الوطنية وزيادة قدرات الحكومات المعنية، لا أن تعقد عملها أو أن تترك آثارا سلبية غير مقصودة على أرض الواقع يمكن أن تعرض الأطفال لخطر أكبر في نهاية المطاف.

ويلاحظ وفد بلدي أن القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، المتخذ للتو، يدعو الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح إلى إطلاع المجلس على مسألة الرفع من القوائم. ونرحب بهذه الإجراءات. فوجود معايير واضحة لرفع الأسماء من القوائم سيمكن البلدان والأطراف المعنية من فهم متطلبات الرفع من القوائم واتخاذ التدابير الملائمة للوفاء بها. وسيسمح بالتركيز في العمل على المناطق التي تشهد نزاعا مسلحا حقيقيا وعلى تلك التي يتعين اتخاذ إجراءات فيها لضمان حماية الأطفال. وسيكفل أيضا أكفأ استخدام للميزانيات المحدودة وللوقت والقوى البشرية. وفي هذه الحالة، سيكون جميع المكلفين بولايات والموظفين، فضلا عن موظفي الأمانة العامة والدول الأعضاء، قادرين على تكريس أوقاتهم وطاقاتهم وجهودهم للحالات التي تكون فيها حاجة حقيقية إلى جهودهم والتي يمكن أن تحدث فيها تغييرا، وخاصة على أرض الواقع. ونأمل بإخلاص أن يأخذ المجلس وجهات نظرنا بعين الاعتبار.

وختاما، فإن وفد بلدي يشجب جميع الانتهاكات والجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال في حالات التراع المسلح. وأود أن أؤكد مجددا دعم تايلند للتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة ولجميع المكلفين بولايات الذين يعملون من أجل المصالح العليا للأطفال، والتزامها بذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع الهام. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية العديدين على البيانات التي أدلوا بها في وقت سابق اليوم.

وأرحب أيضا باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) وأؤيده.

اليوم، أود أن أتطرق إلى أربع مسائل. تتعلق الأولى بالجنود الأطفال؛ والثانية بالمتمادين في ارتكاب الانتهاكات. وفي المسألة الثالثة، أود أن أناقش مسؤولية حفظة السلام عن حماية الأطفال. وتتعلق المسألة الأخيرة بالاستخدام العسكري للمدارس وشن هجمات عليها.

أولا، أود أن أتطرق إلى مسألة الجنود الأطفال وأرحب بحملة ”أطفال، لا جنود“ التي أُطلقت أمس. وأثني على المبادرة التي اتخذتها الممثلة الخاصة زروقي والمدير التنفيذي لليونيسف، السيد ليك، ببدء هذه الحملة. ونحن نؤيدها وسنشارك في جهودها الرامية إلى القضاء على تجنيد واستخدام القوات المسلحة الحكومية للأطفال في الصراع بحلول عام ٢٠١٦. وإذا نظرنا إلى الوراء، يمكن أن نرى أن مسألة الجنود الأطفال هي تحديدا التي جعلت مجلس الأمن يدرج موضوع الأطفال والتراع المسلح في جدول أعماله. فالجنود الأطفال محرومون من حقهم في التعليم. ومن الصعب إعادة إدماجهم في المجتمع. وهذه خسارة فادحة للمجتمع بأسره.

واليابان تقدم الدعم لإعادة إدماج الجنود الأطفال في المجتمع في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، من خلال المساعدة الثنائية والمنظمات الدولية على السواء. ويمثل هذا الدعم تطبيقا لمفهوم الأمن البشري الذي دأبت اليابان على تعزيزه من خلال حماية وتمكين الأطفال، وهم أكثر الفئات ضعفا في التراعات المسلحة. وقد أنفقنا قرابة ٧٥ مليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية على إعادة إدماج الجنود الأطفال في المجتمع. ويشمل ذلك تقديم تبرع مالي لسري لانكا بغرض دعم التدريب المهني للجنود الأطفال السابقين من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. ونعتزم تقديم مزيد من التبرعات المالية بخصوص مسألة الجنود الأطفال في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وموريتانيا وجنوب السودان.

ثانيا، عند تناول جدول أعمال الأطفال والتراع المسلح، يجب على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام للجناة المتمادين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي أخر خمسة تقارير للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح، أُدرجت أسماء أكثر من ٣٠ من أطراف التراعات في القائمة. ومن بين هذه الأطراف، هناك ١١ اسما مدرجا على القائمة منذ أكثر من عقد من الزمان. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى بحزم أكبر للمتمادين في ارتكاب الانتهاكات من هذا القبيل، وذلك باتخاذ تدابير تشمل النظر في إمكانية تجميد الأصول. وفي هذا السياق، ترحب اليابان برفع أسماء أطراف التراعات في سري لانكا ونيبال من القائمة في تقارير الأمين العام. وقد رُفعت أسماؤها لأنها حققت تقدما ملحوظا في تنفيذ خطة العمل التي تم الاتفاق عليها بينها وبين الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن ندرس هذه الحالات لفهم أسباب التمكن من رفع الأسماء من القائمة لأننا نعتقد أن تلك الدروس يمكن تطبيقها على الحالات المماثلة في البلدان الأخرى.

أليس هذا عار على سمعة الأمم المتحدة؟.

أود التأكيد أنه يتعين أن تشكل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نموذجا في مجال حماية الأطفال. وينبغي لنا، كبلدان مساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام في الأمم

المتحدة، أن نعترف بمسؤوليتنا عن تدريب أفرادنا في الوطن، بحيث لا يسيئون معاملة الأطفال خلال أداء مهامهم، بل يقومون بحمايتهم.

أخيرا، فإن برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالأطفال والتراع المسلح، لا يتعلق فقط بالجنود الأطفال. فثمة أيضا اعتراف متزايد بالاستخدام العسكري للمدارس والهجوم عليها.

إن اليابان تولي اهتماما كبيرا لصياغة مشروع مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ويؤتي عمل التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات ثماره. واليابان راغبة من جانبها، في المشاركة في العملية المستقبلية لمبادئ لوستز التوجيهية.

يجري أحيانا استغلال الأطفال وترهيبهم وتهديدهم وحتى قتلهم في جميع أنحاء العالم. وثمة عدد من التدابير الواجب اتخاذها لمنع تلك الحالات المأساوية، بما في ذلك تقديم المساعدة للبلدان التي تشهد نزاعات، ووضع قواعد ومعايير لمواجهة التحديات الجديدة. إننا مصممون على الإسهام في حماية حقوق الأطفال، من خلال استخدام تلك الإجراءات الملموسة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد ريكين (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نتقدم بخالص الشكر للكسمبرغ على عقدها هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لقيادة لكسمبرغ، وللجهود الدؤوبة المبذولة في المجلس بشأن الأطفال والتراع المسلح. ونرحب بالإحاطات الإعلامية المقدمة، فضلا عن اعتماد القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والتراع المسلح.

إن النمسا تؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبيان شبكة الأمن البشري الذي سيدلي به ممثل اليونان.

وليس ثمة شك في أن مجلس الأمن قد وضع إطارا شاملا ومثيرا للإعجاب فيما يخص حماية الأطفال في حالات التراع المسلح. لكن يتعين تكريس المزيد من الجهود للتنفيذ المنهجي لقرارات مجلس الأمن وتعميم الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال على أعمال المجلس.

توجد من بين ٥٥ طرفا في التراعات مدرجا في مرفق تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (A/68/267)، أغلبية من المتمادين في ارتكاب الانتهاكات، والمدرجين في القوائم منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات، وأدرج ١١ منهم حتى لمدة تجاوزت العشرة أعوام. لذلك، ترحب النمسا ترحيبا حارا بالحملة الجديدة التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي واليونيسيف، الرامية إلى وضع حد لتجنيد قوات الأمن الحكومية للأطفال واستخدامهم في الصراع بحلول عام ٢٠١٦.

في الوقت نفسه، لا ينبغي لنا أن نغفل أهمية انخراط الأمم المتحدة ووصولها إلى الجماعات المسلحة من غير الدول والجهود المتواصلة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل وضع خطط عمل مع الأطراف الفاعلة من غير الدول. على أي حال، فإنها تشكل الغالبية العظمى من جميع الأطراف المدرجة في المرفقات. وينبغي لمجلس الأمن أيضا الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات المتاحة، ويجب أن يكون مستعدا لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المتمادين في ارتكاب الانتهاكات، من خلال استخدام الجزاءات المحددة الأهداف، على سبيل المثال.

كما تظهر بوضوح نتائج الدراسة الصادرة عام ٢٠١٤ المعنونة التعليم يتعرض للهجمات، التي نشرت الأسبوع الماضي، فإن الهجمات على المدارس والمدرسين والطلاب وحوادث الاستخدام العسكري للمدارس أكثر انتشارا بكثير ومنتشرة أكثر مما جرى توثيقه مسبقا، وبالتالي تتطلب المزيد من الإجراءات. وينبغي لمجلس الأمن أن يدين باستمرار، بما في ذلك خلال إجراءاته الخاصة ببلد بعينه، الهجمات ضد

المدارس وإساءة استخدامها. وبناء على هذه الخلفية، ترحب النمسا بعمل التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، بشأن ما يسمى مشروع مبادئ لوستر التوجيهية الخاصة بحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء التراعات المسلح.

أخيرا وليس آخرا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى الجهود التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشأن حماية الأطفال. ويضطلع المستشارون المعنيون بحماية الأطفال، بدور حاسم ليس كجهة اتصال واحدة داخل البعثة فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالوصول إلى جميع أصحاب المصلحة المسؤولين عن حقوق الأطفال وغالبا أيضا فيما يتعلق برصد تنفيذ خطط العمل.

بالإضافة إلى نشر مستشارين معنيين بحماية الأطفال، يكتسي ضمان توفير التدريب المناسب لقوات حفظ السلام فيما يخص حماية الأطفال، أهمية حاسمة. من هنا، فإننا نرحب بالإجراءات التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بوضع معايير للتدريب، كما أننا فخورون بالإسهام في وضع تدريب متخصص للمستشارين المعنيين بحماية الأطفال. وبعد اعتماد المواد الدراسية، ستعقد الدورة التدريبية الأولى للمستشارين المعنيين بحماية الأطفال في خريف هذا العام. كما ستستضيف النمسا تدريبا تجريبه الأمم المتحدة لفائدة المدربين في مجال حماية المدنيين وحماية الأطفال في أيار/مايو من هذا العام.

بالإضافة إلى التأكد من امتلاك قوات حفظ السلام المهارات الملائمة لتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية الأطفال، ينبغي أن تتقيد في سلوكها بأعلى معايير الأمم المتحدة. وتشكل إجراءات التدقيق، ولا سيما سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بالتدقيق في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتقديم الأمم المتحدة الدعم لقوات الأمن غير التابعة لها، أدوات هامة في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): في البداية أود الترحيب بالسيد جان أسيلبورن، وزير خارجية لكسمبرغ، على رئاسته هذه الجلسة الهامة. لقد وقفت مليا عند ملاحظته التي قال فيها أنه قد زار شخصيا مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا، وأنا أتمنى أن يقوم أيضا بزيارة سوريا نفسها لكي يطلع على أوضاع الأطفال، ملايين الأطفال وليس عشرات الأطفال عشرات الآلاف أو عشرات المئات، ملايين الأطفال السوريين الذين يعانون من قذائف الهاون والتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وهو ما ورد في تقرير السيدة زروقي (A/68/267)، وسنتطرق إليه لاحقا. أرجو أن يقوم بزيارة سوريا لكي يرى الصورة كاملة من الطرف الآخر.

ألاحظ باهتمام الإحاطات الإعلامية التي قدمت خلال هذا الصباح، كما أود اغتنام هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام حكومة الجمهورية العربية السورية بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها وصادقت عليها مبكرا والمتعلقة بالأطفال، خاصة اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها.

لطالما كانت سوريا من الدول الرائدة في توفير جميع متطلبات الأطفال، وتعزيز حقوقهم وحمايتها خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات التعليمية والطبية النوعية المجانية لهم وهذه حقيقة أقرت بها تقارير وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على مدى عقود من الزمن، إلا أنه من دواعي الأسف إفراز الأزمة الجارية في سوريا لمظاهر متطرفة غير إنسانية تتناقض مع قيم الاعتدال السورية. كان أول من تأثر بها الطفل السوري، وهذه المظاهر الشاذة التي أتى بها المرتزقة والتكفيريون الذين

يجري جلبهم علنا من جميع بقاع الأرض ليفرضوا أفكارا وهابية ظلامية على شبابنا وأطفالنا، ويرتكبوا أفظع أشكال الإجرام في حق الطفل السوري، من تجنيد لهؤلاء الأطفال والفتيان وتدريبهم على القيام بأبشع الجرائم الإرهابية من ذبح واختطاف وتشويه وقطع للأطراف والرؤوس بالبلطات والسيوف وفتح بطون الحوامل وتعليق الأجنة بالحبل السري على الأشجار، والاتجار بالبشر وبأعضائهم وغير ذلك كثير.

لم أسمع، السيد الرئيس، على مدار عشرات الجلسات التي عقدها مجلس الأمن، سواء عن سوريا بشكل مباشر أو غير مباشر، أبدا أن دولة أو بعض الدول ذات النفوذ على المجموعات المسلحة في سوريا، ومن بينها دول أعضاء في هذا المجلس، لم أسمع أن دولة من هذه الدول قد مارست ضغطا على المجموعات المسلحة الإرهابية أو أنها ضغطت على المجموعات المسلحة الإرهابية لرفع الحصار عن منطقة ما في سوريا أو أنها ضغطت لإنهاء عسكرة مستشفى أو مدرسة في سوريا أو أنها قد ضغطت لتحرير قادة دينيين، مطارنة وراهبات، وأيتام مختطفين منذ شهور، لا بل سنين، و لم أسمع أبدا أن أحدا من هذه الدول التي تمارس ضغوطا على الجماعات الإرهابية المسلحة قد ضغط باتجاه الإفراج عن نساء وأطفال سوريين اتخذوا رهائن بشرية وخطفوا من اللاذقية ودير الزور والرقة ودرعا، لم أسمع أبدا. لم أسمع أبدا أن أحدا قد ضغط باتجاه الضغط على المجموعات الإرهابية المسلحة للإفراج عن النساء والأطفال الذين اختطفوا من معان بعد أن تم ذبح العشرات والمئات منهم.

إن الطامة الكبرى، السيد الرئيس، لا تكمن في قيام مجموعة من المجرمين والإرهابيين بهذه الأفعال، إلا أنها تكمن في أن هذه المجموعات الإرهابية تعمل بتمويل ودعم وتسليح علني من حكومات دول عربية وإقليمية ودولية، آلت على نفسها إلا أن تكون جزءا من هذه الموبقات والآثام و لم تتوان هذه الحكومات عن بذل كل ما يمكنها من أموال طائلة وإعلام ذي سطوة وتحريض طائفي بغيض بهدف تقويض مستوى التقدم الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي الذي وصل إليه بلدي، سوريا. وكذلك بهدف تطويع استقلالية القرار السياسي الوطني السوري، علاوة على العمل على التغطية المتعمدة لما يجري في سوريا من إرهاب وتدمير وتخريب ونهب للثروات الوطنية، من غاز وبترول، وفتح الدول المجاورة لحدودها مع سوريا لإدخال الإرهابيين والمرتزقة الأجانب إلى الأراضي السورية، تحت مسميات مخجلة تسئ لصورة العرب والمسلمين.

ومع مأساوية هذه الصورة السوداء، ما زال بعض كبار مسؤولي الأمانة العامة يعتبرون أن تلك الأحداث هي مجرد تقارير لم يتسن التثبت من صحتها بعد.

وعلى الرغم من كل التحديات الجمة غير المسبوقة، تواصل الحكومة السورية بذل جهود جبارة اتساقا مع التزاماتها وتعهداتها بشأن حماية الأطفال، حيث استمرت الحكومة السورية في انخراطها الايجابي مع الأمم المتحدة لكشف تفاصيل ما يجري في سوريا من انتهاكات لحقوق الأطفال، نتيجة لممارسة الجماعات الإرهابية المسلحة. ومؤخرا، وزع الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية مذكرة رسمية على أعضاء مجلس الأمن بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ تتضمن معلومات وأمثلة موثقة تفصيليا عن الجرائم المرتكبة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة بحق الأطفال السوريين. وقد شرحنا في تلك الرسالة كيفية قيام تلك الجماعات بشكل منهجي ومتكرر بالهجوم على المدارس والمستشفيات وسرقة معداتها وقتل طواقمها. وكنا قد زودنا الممثلة الخاصة للأمين العام وأعضاء مجلس الأمن بقائمة تتضمن ٢٨ حالة استهدفت فيها المجموعات الإرهابية المدارس في جميع أنحاء سوريا و ٥٤ حالة قتل وتشويه واختطاف للأطفال. وللأسف، فإن أحدا في أجهزة الأمانة العامة لم يكلف نفسه

عناء التحقق من أي منها ولا الاستفسار لدى الحكومة السورية عن أي معلومات إضافية بشأنها.

ومع استمرار قيام المجموعات الإرهابية المسلحة بتجنيد الأطفال السوريين من ذكور وإناث في عملياتها العسكرية، تقوم الجهات المختصة لدى الحكومة السورية باتخاذ الإجراءات القانونية حيال الأطفال المجندين، وذلك وفقا لمضمون القانون الخاص بتجنيد الأطفال الذي صدر بتاريخ ٦ آيار/مايو ٢٠١٣ والذي يتعلق بتجريم من جند الأطفال في أعمال قتالية من أي نوع كانت وتكون العقوبة هي السجن من ١٠ إلى ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة، كما تشدد هذه العقوبة إلى الإعدام في حال وفاة الطفل عند قيامه بأعمال قتالية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا القانون يعامل الطفل المجند كضحية تطبق عليه قوانين الأحداث في القانون السوري، حيث يتم وضعهم في مراكز للحماية الاجتماعية وليس مراكز احتجاز، يقيمون فيها تمهيدا لإخضاعهم لمحاكمات عادلة وإحالتهم فورا إلى دور الإصلاح لرعايتهم بالتعاون مع المجتمع الأهلي ووجود مشرفين مختصين.

وفي شكل آخر من أشكال انتهاكات حقوق الأطفال في سوريا، تقوم جهات أجنبية ومحطات فضائية تبث من دول عربية خليجية بتجنيد أطفال سوريين للعمل لديها كمسلحين متمردين ضد سلطة الدولة وكمراسلين حربيين وتزويدهم بالكاميرات وأجهزة الاتصالات وإرسالهم في مهمات إلى المناطق غير الآمنة لنقل الأخبار منها، معرضة بذلك حياتهم للخطر ومنتهكة جميع المبادئ والمواثيق المعنية بحماية حقوق الطفل. إننا ندعو وكالات الأمم المتحدة المعنية والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، إلى القيام بإجراء تحقيقات فورية في هذه الأفعال المشينة، خاصة وأن الجهات المختصة في سوريا ألقت القبض على إحدى العصابات المنظمة لعملية تجنيد الأطفال تلك، وتم بث اعترافات أفرادها على التلفزيون السوري مؤخرا. كما استمرت الحكومة السورية ممثلة في وزارة الصحة في تنفيذ برامجها الخاصة بتعزيز صحة الطفل حيث بدأت المرحلة الرابعة من حملة اللقاحات ضد شلل الأطفال، وهو المرض الذي تم القضاء عليه منذ عشرات السنين في سوريا، علما بأن الجميع يعرف الآن أن انتشار فيروس مرض شلل الأطفال في سوريا مصدره أفراد المجموعات الإرهابية نفسها، التي أتت من باكستان وأفغانستان وغيرها حاملة هذا الفيروس.

يساورنا، السيد الرئيس، بالغ القلق إزاء استمرارية الأوضاع المأساوية والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال السوريون في مخيمات الدول المجاورة. وعلى الرغم من اطلاع ومعرفة جميع الفاعلين في المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية وممثلي الأمين العام بمدى فداحة الانتهاكات التي يتعرض لها أطفالنا في تلك المخيمات، وهو الأمر الذي تم توثيقه في تقاريرهم ذاتها، فإننا نستغرب استمرار تجاهل الإشارة إلى أي من تلك الانتهاكات من عنف جنسي وإكراه على الزواج المبكر وعدم القدرة على الوصول إلى التعليم وتفريق العائلات نفسها في عدة مخيمات والحرمان من العمل والتنقل حتى بين المخيمات نفسها، ناهيك عن عسكرة العديد من تلك المخيمات وتجنيد العديد من الأطفال السوريين فيها على يد الجماعات الإرهابية المسلحة، سواء بإشراف أو غض طرف من قبل الحكومات المضيفة لهؤلاء اللاجئين في بعض الحالات.

ويساورنا بالغ القلق إزاء إحجام الأمم المتحدة لغاية اليوم عن اتخاذ أي إجراء ملموس مع حكومات الدول المجاورة من شأنه أن يساهم في حل تلك المظاهر الخطيرة.

إن الأمم المتحدة، السيد الرئيس، مطالبة اليوم بالعمل بحيادية وشفافية وفاعلية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الطفل السوري من خلال تذكير حكومات الدول الأعضاء وبعضها عضو في هذا المجلس بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم

المتحدة والقانون الدولي ودفع حكومات الدول التي تدعم وتمول وتدرب وتسهل انتقال المجموعات الإرهابية المسلحة والمتطرفة لوقف هذه الأعمال فورا، علاوة على دفع تلك الدول التي تفرض التدابير القسرية غير الشرعية الأحادية الجانب إلى رفعها فورا.

ختاما، يؤكد بلدي جديته في التصدي الحازم لأي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان ويؤكد على استعداده لاستمرار التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الشريكة لإظهار حقيقة الأوضاع في سوريا بعيدا عن التسييس والتلاعب بالرأي العام والتهييج لوضع حد لجميع أشكال العنف ضد الأطفال في حالات التراعات المسلحة ولمعاقبة مرتكبيها والمحرضين عليها من أي طرف كانوا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد راجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تهنئتي لكم، سيدي الرئيس، ولكسمبرغ على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للأمين العام بان كي – مون، والسيدة ليلى زروقي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، والسيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، والسيد الحاجي بابا سوانح، لإحاطاتهم الإعلامية.

إن ماليزيا تشعر بالقلق بشكل خاص لأن التراعات المسلحة في أنحاء مختلفة من العالم ما زالت تعصف بحياة الأطفال، وتحرمهم من حقهم في الحياة والسلامة الجسدية، حسبما يرد في التقرير السنوي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة (A/HRC/25/46).

ووفدي يشعر بالانزعاج إزاء الآلاف من الأطفال الذين يجرى تجنيدهم، أو قتلهم أو تشويههم أو خطفهم أو يتعرضون للعنف الجنسي والتلقين، ويجبرون على ارتكاب الفظائع، ويحرمون من الوصول الإنساني ومن الرعاية الصحية. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، هناك الكثير الذي يتعين عمله في مجال حماية الطفل في التراعات المسلحة.

إن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال من قبل أطراف التراع المسلح ليس مجرد جريمة حرب فحسب، فهو يؤثر أيضاً على أصول لا تقدر بثمن في أي مجتمع – وأعني بذلك أطفاله. وينبغي أن يسمح للأطفال بتطوير قدراتهم إذ تتحول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج. والأطفال هم الأشخاص الذين يجب حمايتهم أثناء فترة مهمة من تطورهم. وماليزيا تؤكد مجدداً التزامها القوي بالجهود الرامية لحماية حقوق الطفل والنهوض بها. ونحن ندين تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود من قبل أي طرف في التراع.

ويرى وفدي أيضا أن المساءلة من أجل إنهاء إفلات أولئك المسؤولين من العقاب أمر واجب وفقاً للقانون المحلي والدولي على السواء. ولا يمكن إنكار أن أكثر الفئات ضعفاً بين السكان، خصوصاً النساء والأطفال، تستهدف في كثير من حالات الصراع في ظل الإفلات من العقاب. ووفدي يؤمن إيماناً راسخاً أنه ينبغي ألا يكون هناك أي تساهل أو عفو عن الجرائم المرتكبة بحق الأطفال الأبرياء. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى توجيه نظم المساءلة الوطنية صوب تحقيق المعايير الدولية من أجل وضع تدابير فعالة للمساءلة أملاً في تحقيق العدالة والكرامة وإعادة التأهيل للأطفال ضحايا التراعات المسلحة.

وفي عام ٢٠٠٥، اقترح الأمين العام وضع آلية للرصد والإبلاغ في الوثيقة S/2005/72. وماليزيا ترى أنها خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد

أن هذه الآلية من شأنها أن توفر معلومات موضوعية ودقيقة وموثوقة عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك للقانون الدولي المنطبق، وعن الانتهاكات وغيرها من الإساءات التي ترتكب بحق الأطفال. ونود أن نرى مزيداً من التطور بشأن آلية الرصد، لأننا نعتقد أن من شأن تلك الآلية حث الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال المتضررين بالتراعات المسلحة.

ان المناقشة بشأن الأطفال المتضررين بالتراعات المسلحة لن تكون كاملة من دون الإشارة إلى دور حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ووفدي يعتبر التدريب عنصراً أساسياً في ضمان فعالية عمل حفظة السلام في مجال حماية الأطفال. ونشدد على ضرورة تعرض حفظة السلام الذين يجري نشرهم في مناطق التراع للقضايا والصكوك المتصلة بحماية الأطفال على أرض الواقع. ومن شأن هذه الآلية أن تساعد حفظة السلام بشكل كبير على تنفيذ واجباتهم وضمان حماية أفضل للأطفال في التراعات المسلحة.

ونحن نشعر بالارتياح للعمل الجاري من جانب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تتعامل مع الأطفال المتضررين بالتراع المسلح. وماليزيا تحيط علماً بحملة ”أطفال، لا جنود“ التي ينظمها الممثل الخاص للأمين العام واليونيسيف لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة الحكومية في التراعات بحلول عام ٢٠١٦. ونرى أنه ينبغي ألا تكتفي الحملة بالتوعية فحسب، بل ينبغي أن تشجع الدول على الالتزام باحترام حقوق الأطفال أيضاً.

وماليزيا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، تواصل بذل الجهود لضمان حماية حقوق الأطفال. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أكدت ماليزيا مجدداً التزامها بالنهوض بحقوق الطفل وحمايتها من خلال الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، وبشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة. وقبل ذلك، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، اعتمدت ماليزيا سياستها الوطنية وخطة عملها الوطنية بشأن الأطفال. وتحدد المبادرتان معاً أولويات حكومة ماليزيا للنهوض بحقوق الطفل وحمايتها في ماليزيا.

ختاماً، تؤكد ماليزيا من جديد التزامها بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال حماية الأطفال في التراعات المسلحة. وماليزيا تشدد على أهمية القرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بشأن الأطفال في التراع المسلح. وندعو الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية وإيلاء الاهتمام لهذه القضية الهامة بالنسبة لنا لتوفير الحماية الضرورية للأطفال من أضرار التراع على نحو أفضل. فليطمئن المجلس إلى أن ماليزيا ستواصل القيام بدورها في هذا المضمار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): إن موضوع هذه المناقشة المفتوحة يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لوفدي. والمكسيك تشكر لكسمبرغ ووزيرها للشؤون الخارجية والأوروبية، السيد جان إسيلبورن، لإتاحة الفرصة لنا لتقييم التقدم المحرز في التصدي لتحدياتنا المشتركة في هذا المجال. وترى المكسيك أن القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي اتخذ اليوم، وقد شاركنا في تقديمه، يقوي التزامنا بضمان أن يكون الأطفال أطفالا، لا جنوداً.

وعلى الرغم من التقدم الذي لا ينكر في السنوات الأخيرة بشأن جدول الأعمال الخاص بالأطفال والتراع المسلح، والذي تحقق نتيجة للتعاون بين المنظمة والحكومات والمجتمع

المدني، ما زال تجنيد الآلاف من الأطفال كجنود، وتعرضهم للاعتداء الجنسي واستبعادهم من الحق في التعليم والخدمات الأساسية الأخرى مستمراً. والجهود والموارد التي يكرسها المجتمع الدولي منذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) تمكننا اليوم من استخدام أدوات لرصد تجنيد الأطفال ومنعه في سياقات محددة، ولكن من الواضح أنها ليست كافية. وكما هو الحال في غيرها من المهام المنوطة بالمنظمة في صون السلم والأمن الدوليين، فإن جدول الأعمال الخاص بالأطفال والتراع المسلح يدعو إلى توفير القدرات المالية والبشرية والتقنية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات في الميدان.

والتكتيكات الجديدة التي قد تستخدمها أي أطراف في التراع، كالهجمات على المدارس والمستشفيات، تتطلب استجابات لا تقل قوة وفعالية وإبداعاً من جانب المجتمع الدولي. وترى المكسيك أن الإرادة السياسية التي تحققت إزاء هذا التحدي ينبغي أن تقترن باستراتيجية قوية لتعزيز القدرات الوطنية والدولية، وخاصة في قطاعي العدالة والأمن، بدءاً من الوقاية إلى إعادة الإدماج.

ولكي نتمكن من منع تجنيد الأطفال، فإننا بحاجة إلى إطار قانوني من شأنه أن يستجيب للإفلات من العقاب ويمكّننا من توفير آليات فعالة للتحقق من السن. وبوسع المجلس على وجه الخصوص، فضلا عن الأمم المتحدة بوجه عام، أن يوفرا دعما حاسما للتأكد من أن الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمرحلة ما بعد انتهاء التراع تشمل رعاية الأطفال ضمن أولوياتها.

ويدين بلدي الهجمات على المدارس والمستشفيات باعتبارها أسلوبا من أساليب الحرب، علاوة على استخدام المتفجرات والمركبات الجوية غير المأهولة في المناطق المكتظة بالسكان، نظرا لأثرها السلبي البالغ على السكان المدنيين، وعلى القُصّر على وجه الخصوص. وتنتهك تلك الممارسات التزامات الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونرحب بحملة ”أطفال لا جنود“ التي أطلقها بالأمس مكتب الممثلة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونكرر التزامنا التام بتحقيق أهدافها. ونشيد أيضا بتوقيع الدول الأعضاء على خطط للعمل في ذلك الصدد. ونرى أيضا أن من الضروري مضاعفة جهودنا الرامية إلى ضمان احترام الجهات الفاعلة من غير الدول لحقوق الأطفال. ونقترح، تحقيقا لتلك الغاية، تخصيص مزيد من الموارد المالية والبشرية والسياسية.

وننوه بالعمل الذي تضطلع به لجان الجزاءات التي أدرجت في معايير عملها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ونحث مجلس الأمن على اعتماد معايير مماثلة في جميع لجانه الأخرى.

وأخيرا، ينبغي أن يواصل المجلس اتخاذ تدابير محددة لحماية الأطفال في إطار جهود عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. وندعو البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتلك البعثات إلى تدريب الموظفين قبل نشرهم كي يتسنى لهم الاستجابة للتحديات الميدانية في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد كياو تِن (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر رئاسة لكسمبرغ على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح. ونود أن نتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام بان كي – مون، والممثلة الخاصة، ليلى زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسيف، السيد أنتوني ليك، والسيد الحاج بابا سوانح، على البيانات التي أدلوا بها هذا الصباح.

لقد أحرز تقدم كبير خلال السنوات الـ ١٥ الماضية في النهوض بجدول الأعمال المعني بحماية الأطفال في التراعات المسلحة، الأمر الذي أسفر عن وضع إطار مناسب لآلية الرصد والإبلاغ.

وتعرب ميانمار – بوصفها بلدا ملتزما التزاما تاما بإنهاء اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة – عن تأييدها الكامل لحملة ”أطفال لا جنود“ التي أطلقتها بالأمس الممثلة الخاصة للأمين العام ومنظمة اليونيسيف، بهدف إنهاء ومنع تجنيد واستخدام القوات المسلحة الحكومية للأطفال في التراعات بحلول عام ٢٠١٦. ونرى إمكانية تحقيق ذلك الهدف في حال تعزيز المجتمع الدولي ودعمه لزخم تعاوننا الحالي مع الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه المبادرة المحدد تنفيذها وفق جدول زمني معيّن من حشد التأييد الدولي لها على نطاق واسع، بغية توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ خطط عملنا على وجه السرعة.

ومنذ أن سلكت ميانمار طريق التحول الديمقراطي السلمي، ما فتئت الحكومة تبذل قصارى جهدها من أجل تحسين حقوق الإنسان في جميع الجوانب. وتتمثل إحدى الخطوات الجريئة التي اتخذتها الحكومة منذ ذلك الحين، في التوقيع على خطة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ ترمي إلى إنهاء تجنيد القُصّر.

إن لدينا في ميانمار أساسا قانونيا متينا يحظر التجنيد الإجباري وتجنيد الأشخاص دون سن الثامنة عشرة. ومع ذلك، فقد كانت هناك في الماضي حالات وجد خلالها الأطفال سبيلا للانخراط في صفوف القوات المسلحة لأسباب مختلفة، من بينها مشاكل العلاقات في مجتمعاتهم المحلية، وعدم توفر الوثائق المناسبة للتعرّف على سنّهم، وانعدام فرص العمل والتوظيف، بالإضافة إلى ضعف أداء مكاتب التوظيف وضعف الإجراءات المتبعة فيها.

وتدرك الحكومة تلك المشكلة الشائنة، وقد اتخذت خطوات جادة لمعالجة تلك المسألة منذ عام ٢٠٠٤. ويسرنا أن نبلغ اليوم أن ميانمار قد أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ خطة العمل هذه خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية. وكما سبق لي أن أوضحت بالأمس على نحو تفصيلي أثناء إطلاق الحملة، فإنني امتنع عن تكرار ذكر التدابير نفسها التي اتخذتها الحكومة في سياق التصدي لهذه المسألة. غير أنني أود أن أؤكد مرة أخرى أنه قد تم التحقق بصورة سليمة من جميع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، فضلا عن تسريح جميع الأطفال المجندين القصّر وإعادة إدماجهم بأسرهم. فقد تم تسريح وإعادة إدماج ٢٧٢ طفلا منذ إطلاق خطة العمل هذه.

وبموجب القانون أيضا، عوقب المسؤولون عن تجنيد الأطفال، سواء كانوا مدنيين أم أفرادا عسكريين. وقد وردت الإشارة إلى بعض ذلك التقدم المحرز في آخر تقرير لمنظمة العمل الدولية بشأن ميانمار، كما يلي.

”لقد كانت هناك استجابة جيدة للأنشطة الجارية بشأن تجنيد القصّر، بما في ذلك، زيادة الوعي في أوساط الأفراد العسكريين، وإطلاق سراح المجندين القصّر“.

وأدرجت خطة العمل أيضا في مناهج تدريب المسؤولين العسكريين في بلدي.

ونحن مسرورون لتمكننا من تيسير الزيارة الناجحة التي قام بها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح إلى ميانمار، بقيادة السفيرة سيلفي لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، العام الماضي بهدف تقييم الحالة الميدانية. ونتطلع إلى توصيات الفريق العامل في هذا الخصوص، بما في ذلك أن نصبح طرفا في البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة. وفي أعقاب تلك الزيارة، وافقت السلطات في ميانمار مرة أخرى على تمديد خطة العمل الحالية.

ولا تزال صعوبات التحقق من الأعمار تمثل تحديا فيما يتعلق بالتعرّف على هويات الجنود القصّر ،نظرا إلى عدم وجود بطاقات تسجيل وطنية. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من التغلب على هذا التحدي بإجراء تعداد سكاني عام على

مستوى البلد بأسره في وقت لاحق من هذا الشهر. ويحدونا الأمل في أن يؤدي التقدم الملموس الذي أحرز في تنفيذ خطة العمل في ميانمار إلى رفع اسم القوات المسلحة الوطنية لميانمار من القائمة في المستقبل القريب.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن أفضل طريقة لحماية الأطفال من التراع المسلح تتمثل في إنهاء تلك التراعات. وقد أسفرت جهود السلام التي بذلتها الحكومة عن إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع سائر الجماعات العرقية المسلحة تقريبا. ونحن على وشك التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على نطاق البلد برمته، الأمر الذي من شأنه أن يساعد كثيرا على حماية الأطفال. ويسهم ترسيخ السلام والاستقرار في تهيئة بيئة مؤاتية لجهودنا الرامية إلى تنمية الريف والحد من الفقر وإيجاد فرص العمل، الأمر الذي يساعد على منع إشراك الأطفال في الجماعات المسلحة. وينبغي أن تقترن الجهود الوطنية الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال ببرامج حسنة التمويل في المجالين الإنمائي وإعادة الإدماج بهدف توفير سبل كسب العيش والتدريب المهني للجنود الأطفال السابقين كي يتمكنوا من استئناف حياتهم بكرامة في بيئتهم الجديدة.

ويعرب وفد بلدي عن سروره باتخاذ المجلس نهجا تعاونيا بنّاء من أجل بلوغ هدفه المتمثل في حماية الأطفال. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء التعريف الحالي للـ”المتمادين في ارتكاب الانتهاكات“ نظرا لكونه غير دقيق ومضلل. ونرى أنه إذا تمكّن طرف مدرج اسمه في القائمة من إحراز تقدم جيد على مدى يزيد على خمس سنوات في تنفيذ خطة عمله بعزم سياسي قوي، فإنه لا ينبغي أن يصنّف على أنه متماد في ارتكاب الانتهاكات. ونرى أن الممارسة الحالية القائمة على نهج تعاوني وليس عقابيا، من شأنها أن تحقق الغرض المنشود على نحو أفضل، علاوة على كسب ثقة وتعاون الأطراف المعنية. وينبغي ألا تتخذ الإجراءات المتعلقة بإدراج ورفع الأسماء من القائمة الواردة في مرفقات تقارير الأمين العام على أساس قرارات سياسية ذاتية، بل يجب أن تقوم على معايير وأسس بعينها.

وختاما، تكرر ميانمار تعهدها بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة على خطة العمل من أجل تحقيق الهدف الذي حددته حملة الأمم المتحدة العالمية ”أطفال لا جنود“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر لكسمبرغ على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام. كما أود أن أشكر السيدة زروقي، والسيد لادسو، والسيد ليك، على بياناتهم المثيرة للاهتمام والحافزة على التفكير. وعلى نفس المنوال، أود أن أرحب في هذه القاعة بالسيد الحاجي بابا سوانح، وأن أشكره على ملاحظاته. ربما يعرف هو أفضل من أي واحد منا هنا حقيقة ما نتكلم عنه اليوم.

وأود أن أهنئ الرئاسة على اعتماد قرار جيد التوقيت في هذه المسألة شاركت إستونيا أيضاً في تقديمه. يشكل القرار ٢١٤٣ (٢١١٤) خطوة إلى الأمام في مسعانا المشترك.

وتؤيد إستونيا تأييدا تاماً بيان الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي بأن أشدد على بعض المواضيع التي لها أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

لقد مرت خمس عشرة سنة على اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وقد أحرز تقدم كبير منذ ذلك الحين. ومع ذلك، فقد تعودنا في الأمم المتحدة على أن نقرأ عن الفظائع التي ترتكب بحق الأطفال في جميع أنحاء العالم، وأن نسمع عن تلك الفظائع ونتحدث عنها. لقد قرأ معظمنا تقارير كثيرة من بينها تقرير الأمين العام الذي صدر مؤخراً عن حالة الأطفال

في سوريا (S/2014/31). لقد قرأنا أن أكثر من ١٠ آلاف طفل لقوا حتفهم نتيجة مباشرة للصراع الدائر هناك. وقرأنا أيضا أن آلافا آخرين جرحوا وشوهوا. ونعلم أن أكثر من مليون طفل يعيشون لاجئين الآن، وأن ملايين آخرين منهم مشردون داخل بلدهم. وفُصل بعض الأطفال عن أسرهم. وشهد آخرون مقتل والديهم أو إخوانهم أو أخواتهم أو إصابتهم. ويبدو الأمر كما لو أن شيئا عادياً يحدث في العالم بشكل يومي. وقد يحدث ألا نعود نفكر حتى في الأشخاص الحقيقيين الذين يقفون وراء تلك الأرقام المهولة أو في الآلاف والملايين من الأطفال الحقيقيين الذين يعانون. ما الذي بوسعنا عمله لنحدث تغييرا لصالح أولئك الأطفال؟ أود أن أشدد على ثلاث نقاط، هي التعليم، والمساءلة، وبناء القدرات.

التعليم هو أفضل أداة نملكها للوقاية والأكثر فعالية. لا يمكن تغيير القواعد والعادات والعقليات إلا من خلال التعليم. فلا يمكننا أن نضمن مستقبل أفضل لهؤلاء الأطفال إلا من خلال التعليم. ولذلك، أود أن أشدد على أنه ينبغي أن تكون المدارس للأطفال، وينبغي ألا تستخدم في أي ظرف من الظروف، للأغراض العسكرية. كما ينبغي حفظ الأطفال، بنين وبنات، بعيداً عن أيدي أمراء الحرب العابثة التي تريد تجنيدهم. التعليم يعني أيضا التمكين، وحين تتوفر للشخص فرصة عمل لائقة يصبح أقل عرضة للتراعات المسلحة.

ثانيا، فيما يتعلق بالمساءلة، فعلى الرغم من أن وضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في حالات التراع المسلح أمر بالغ الأهمية لوقف هذه الجرائم ومنعها، فإن الجناة قلما يتعرضون للمساءلة. وتتحمل المحاكم الوطنية المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. وفي بعض الأحيان لا تكون قادرة على القيام بذلك. وبالتالي ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي في تقوية النظم القضائية الوطنية لكفالة المساءلة، بما في ذلك من خلال تطوير تشريعات تجرم الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال.

ومع ذلك، ففي الحالات التي تظل فيها المحاكم الوطنية تفتقر إلى القدرة أو الإرادة السياسية للتحقيق والمقاضاة في الجرائم الخطيرة بحق الأطفال في التراعات المسلحة، فإن للمحكمة الجنائية الدولية دوراً حاسماً تضطلع به. وقد اعترف المجلس نفسه في العديد من المناسبات، مثلما فعل في القرار الذي اتخذ اليوم، بأن مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية، بما في ذلك الجرائم بحق الأطفال، ما فتئت تتعزز من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية. ولكي تفي المحكمة الجنائية الدولية بولايتها، لا بد من التعاون والمساعدة الفعالين من جانب جميع الدول، والمجلس، والمنظمات الدولية والإقليمية.

ولكي يحقق المجلس التزامه بالتعامل بفعالية مع الجناة، فإن بإمكانه أن يزيد الضغط عليهم بتضمين الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في ولايات جميع لجان الجزاءات وبتحسين تبادل المعلومات بين المجلس ولجان الجزاءات والمحكمة الجنائية الدولية ليشمل الأفراد المدرجين في قوائم الجزاءات المطلوبين إلى المحكمة. ولئن كان من المهم العمل مع السلطات الحكومية لوضع حد للانتهاكات بحق الأطفال في التراع المسلح، فإن من الضروري أيضا الانخراط مع الجماعات المسلحة من غير الدول وإبرام خطط عمل معها.

ثالثا، فيما يتعلق ببناء القدرات والإجراءات الملموسة من جانب الأمم المتحدة، فإن من أكثر المسائل أهمية توفير التدريب العملي المحدد في فترة ما قبل النشر وأثناء البعثة لحفظة السلام حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الصحيحة وهم يعملون في ظروف صعبة. ونعتقد أن التدريب قبل الانتشار ينبغي أن يكون هو القاعدة لا الاستثناء، ونشيد بالتطورات الأخيرة في هذا الصدد. ونود أن نشدد على الدور الحاسم للمستشارين في مجال حماية الأطفال، الذين ينبغي نشرهم في عمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام والبعثات السياسية

الخاصة. ويجب نشرهم بطريقة متسقة، كما لا بد من تعزيز قدرات حماية الطفل في مختلف البعثات.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لحملة ”أطفال، لا جنود“، التي دُشنت أمس. وهي تهدف إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. وفي الواقع، يبدو الهدف طموحاً. في الأمم المتحدة، نادرا ما نرى أهدافاً يُتوخى تحقيقها في غضون عامين، لكن إستونيا تؤمن بهذه الأهداف الطموحة. يستحق الأطفال في جميع أنحاء العالم أن يستمتعوا بفترة طفولتهم: ينبغي ألا يصبحوا آباء، وألا يستخدموا كأيدي عاملة رخيصة، وألا يصبحوا جنوداً. ينبغي ألا تُسفك دماؤهم من أجل تحقيق أهداف الكبار السياسية أو الأيديولوجية أو الاقتصادية. وسنتطلع إلى تقرير الأمين العام المقبل في حزيران/يونيه، ويحدونا حقاً وطيد الأمل أن يعكس التقدم المحرز حتى ذلك الحين. في هذا الموضوع، ما مِنْ طموحٍ يمكن اعتباره طموحاً مفرطاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على إتاحتكم الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة.

(تكلم بالإنكليزية)

تشكر كندا مجلس الأمن على إتاحته هذه الفرصة، وتشكر رئاسة لكسمبرغ على عقد هذه المناقشة. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا للعمل الذي يضطلع به المجلس من أجل حماية الأطفال.

يقوم الشركاء الرئيسيون في الميدان، مثل منظمة اليونسيف وغيرها، بتنفيذ النظام القوي لحماية الطفل الذي أرساه مجلس الأمن. وتعمل الممثلة الخاصة للأمين العام ومنظمة اليونيسيف بدون كلل من أجل زيادة الوعي ومعالجة حقوق الفتيات والفتيان المتأثرين بالنزاعات المسلحة وحمايتهم. وتشيد كندا بجهودهما.

(تكلم بالفرنسية)

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في حماية الأطفال الذين يجدون أنفسهم في الحالات المرتبطة بالصراع. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا المجال إزاء ما نشهده من الآثار المدمرة للصراعات في سوريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر.

وبينما نعمل على ضمان أن تفي القوات المسلحة الحكومية بالتزاماتها، فإننا لن نبرح ندعو مجلس الأمن إلى العمل على إخضاع الجناة المتمادين للمساءلة. وأشير هنا إلى أولئك الذين ما انفكوا، العام تلو العام، يرتكبون الانتهاكات بحق الأطفال بدون أن يخضعوا للمساءلة. وفي ذلك الصدد، تحض كندا على الحوار بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول من أجل النهوض بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وتحث على تنفيذ خطط العمل الناتجة عن تلك الحوارات وفقاً لمواعيد ملزمة.

(تكلم بالإنكليزية)

تكتسي كل من النظم الرسمية وغير الرسمية لحماية الأطفال أهمية. تشمل النظم الرسمية دعم الجهات المانحة لعمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مع جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعرق ومستوى الثراء والعوامل الأخرى. ومن شأن هذا، بدوره، أن يسهم في وضع إجراءات للتحقق من السن للتجنيد في القوات المسلحة. وتشمل النظم غير الرسمية المشاركة النشطة من جانب الأسر والمجتمعات

المحلية والأطفال أنفسهم في تهيئة وتعزيز بيئات توفر الحماية تسهم في منع تجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات الجسيمة. وبناء القدرات عنصر أساسي من عناصر حماية الأطفال. وقد أظهرت التجربة أن حماية الأطفال في حالات التراع مسألة معقدة للغاية وتتطلب مهارات ومعارف طبية ونفسية واجتماعية متنوعة ومتخصصة.

وينبغي لنا دعم التدريب الفعال السابق للنشر للأفراد العاملين في مجال حماية الأطفال المشاركين في البعثات الميدانية، بما في ذلك الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يخضع هؤلاء لعمليات الفرز للحيلولة دون عمل الذين ارتكبوا انتهاكات ضد الأطفال مع الأمم المتحدة. ذلك يمس صميم ولاية الأمم المتحدة.

وتدين كندا بأقوى العبارات استهداف المدارس والمستشفيات. ونرحب بالتقرير الجديد للتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، الذي خلص إلى أنه خلال السنوات الخمس الماضية فإن الجماعات المسلحة من غير الدول والقوات العسكرية والأمنية للدول هاجمت الآلاف من أطفال المدارس والمدرسين والمدارس في ما لا يقل عن ٧٠ بلدا في جميع أنحاء العالم. وسجل وقوع أكثر من ٥٠٠ هجوم في ١٣ بلدا. ومنذ عام ٢٠٠٩ وقع أكثر من ١ ١٠٠ هجوم على المرافق التعليمية في أفغانستان، بما في ذلك هجمات إضرام النار والتفجيرات والهجمات الانتحارية. وفي كولومبيا، قتل ١٤٠ مدرسا في أربع سنوات، وتلقى أكثر من ١ ٠٠٠ تهديدات بالقتل. وتحث كندا جميع الدول الأعضاء على العمل من أجل حماية المدارس والمدرسين والطلاب من الهجمات وأن تخضع مرتكبيها للمساءلة.

(تكلم بالفرنسية)

ومما يثير جزعنا أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل قتلوا وأن ٣ ٠٠٠ مدرسة لحقت بها أضرار أو دمرت خلال الصراع الدائر في سوريا. هناك حوالي ٣ ملايين طفل في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتدعو كندا جميع أطراف التراع إلى وضع حد فوري لجميع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال وإلى تيسير سبل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق في امتثال للقرار الجديد ٢١٣٩ (٢٠١٤).

(تكلم بالإنكليزية)

وتعرب كندا أيضا عن أسفها إزاء الممارسة المتمثلة في استخدام المدارس لأغراض عسكرية أثناء التراعات المسلحة، وتحث الدول على تقييد استخدام المدارس في العمليات العسكرية. ينبغي أن تكون المدارس آمنة وتتمتع بالحماية ويجب ألا تستخدم مطلقا كثكنات أو مواقع للقتال أو مراكز للاحتجاز أو مواقع للاستجواب أو التعذيب أو مستودعات للأسلحة في التراعات.

وكندا ملتزمة بكفالة حماية حقوق الأطفال في جميع الأوقات. وتأكدوا أننا سنواصل مكافحة الانتهاكات التي لا توصف التي تهدد سلامة الفتيات والفتيان وكرامتهم وأرواحهم في حالات التراع المسلح في كل ركن من أركان العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة تحت رئاسة لكسمبرغ. ونرحب اليوم بوجود معالي السيد جان أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في لكسمبرغ. كما أشكر المتكلمين الذين قدموا إحاطات إعلامية إلى المجلس اليوم.

إن موضوع الأطفال في التراعات المسلحة موضوع مثير للانزعاج البالغ لنا في سري لانكا. لقد عشنا صراعا وحشيا ومظلما جند خلاله، وفقا لسجلات اليونيسيف، آلاف

الأطفال كجنود أطفال وحرموا من طفولتهم. ولحسن الحظ، انتهت حربنا على الإرهاب في أيار/مايو ٢٠٠٩ وانتهت الحقبة المأساوية لتجنيد الأطفال قسرا من جانب جماعة نمور تحرير تاميل إيلام الإرهابية – لكنها لم تنته بالنسبة لآلاف الأطفال الذين دفعوا ثمنا باهظا بأرواحهم.

ووفقا لليونيسيف في تقرير نشر في عام ٢٠١١، فإن أكثر من ٦٠ في المائة من مقاتلي جبهة نمور تحرير تاميل إيلام في الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٢ كانوا فتيانا وفتيات دون سن الثامنة عشرة من العمر. وسجلت اليونيسيف أكثر من ٧٠٠ ٥ حالة من حالات تجنيد الأطفال من جانب جبهة نمور تحرير تاميل إيلام في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩. وأشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى رقم يزيد عن ٠٠٠ ٢١. وبعد كارثة تسونامي، جرى حصد الأطفال اليتامى للأغراض القتالية. واستخدم الجنود الأطفال أيضا كمفجرين انتحاريين، ولا سيما الفتيات. أرغمت كل أسرة على تسليم حتى الأطفال الصغار جدا لأغراض القتال في المراحل الأخيرة من التراع. لم تتورع جبهة نمور تحرير تاميل إيلام عن التضحية بآلاف الأطفال في خط المواجهة. أعطى القادة كبسولات السيانيد للأطفال للانتحار حتى لا يقعوا في الأسر.

وفي محادثات السلام في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أقرت منظمة نمور تحرير تاميل إيلام علنا بأنها تحتجز آلاف الأطفال كمقاتلين. ومع انتهاء الصراع، احتجزت قوات الأمن ٥٩٤ مقاتلا طفلا – ٢٣١ فتاة و ٣٦٣ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما. وانتهجت الحكومة موقفا متعاطفا مع هؤلاء المقاتلين الأطفال السابقين، وعاملتهم بحساسية نادرا ما نشاهدها في أماكن أخرى، كضحايا لا كجناة ارتكبوا جرائم عنيفة. وجرى إيداعهم مراكز لإعادة التأهيل المؤسسي وتمكنوا من الحصول على التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والدعم النفسي – الاجتماعي. وبعد عملية إعادة التأهيل، جرى جمع شملهم مع أسرهم المباشرة أو الموسعة. وقد حدث ذلك بدءا من أيار/مايو ٢٠١٠. كانت عملية إعادة تأهيل وإعادة إدماج الجنود الأطفال تمثل أولوية بالنسبة لسري لانكا. ولا تزال عملية لم شمل الأسر تجري بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسيف، اللذين واصلا تقديم المساعدة بخبراتهما الواسعة ونواياهما الحسنة.

لقد دأبنا على أن نضع رفاه وحماية الأطفال في صميم برنامجنا السياسي. يعطي هيكل الأسرة الموسعة التقليدي في سري لانكا الأولوية لرفاه وتعليم الأطفال. وبالتالي، فإن تجنيد الأطفال قسرا مسألة مضنية للأسر المتضررة في المناطق المتضررة من التراع سابقا، فضلا عن مجتمعنا ككل. وأود أن أشير إلى أنه يطلب من جميع الأطفال في سري لانكا الالتحاق بالمدارس. وتقترب نسبة الالتحاق على مستوى التعليم الابتدائي الآن من ١٠٠ في المائة، بما في ذلك في المناطق المتضررة من التراع سابقا.

اسمحوا لي أن أضرب مثالا على الألم والخسارة الشخصية وراء الإحصاءات، من خلال قصة أحد الجنود الأطفال السابقين كما وصفتها اليونيسيف. راجيوان، كان يبلغ من العمر ١٣ سنة فقط عندما اختطف في عام ٢٠٠٧ على يد جبهة نمور تحرير تاميل إيلام أثناء زيارة أسرة شقيقته في منطقة فاني في المقاطعة الشمالية لسري لانكا. باءت محاولاته العديدة للهروب بالفشل. وقال، ”إنني أتوق لرؤية أسرتي. أريد العودة إلى داري“. ووضع فيما بعد ضمن صفوف مسلحي جبهة نمور تحرير تاميل إيلام، وأجبر على القتال معها حتى المراحل الأخيرة من التراع. وبعد انتهاء التراع، استسلم إلى الجيش السريلانكي وسمح له بالعودة إلى دياره بعد سنة في مركز إعادة التأهيل. عاد الفتى المراهق، الذي ترك أسرته وسنه ١٣ عاما أخيرا إلى داره شابا متمرسا سنه ١٩ عاما. فقد راجيوان ٧ سنوات من طفولته من أجل القادة القساة الذين جندوه.

لقد حرمه النزاع من طفولته وقطع تعليمه، دون خيار أمامه عند إطلاق سراحه سوى البحث عن عمل في سوق العمالة غير الماهرة. وقال أيضا،

”أسعدني أن أعود أخيرا إلى داري، لكنني قلق إزاء مستقبلي، وما يمكنني أن أعمل من أجل كسب العيش ومساعدة أبويي المسنين“.

اليوم، وبعد حوالي خمس سنوات من انتهاء النزاع، فإن تجنيد الأطفال ذكرى بعيدة لكنها متكررة. انتهت قصة راجيوان نهاية سعيدة. وبمساعدة اليونيسيف، حضر برنامجا للتدريب المهني وحصل على مؤهلات أتاحت له الحصول على عمل دائم، كبائع للآيس كريم، يبيع الآيس كريم في القرى والبلدات. وهو يقول الآن إنه يحب عمله، أكثر من أي شيء آخر، وإنه قادر على مساعدة أسرته.

إن سياسة سري لانكا التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا حيال تجنيد الأطفال هي سياسة غير قابلة للنقاش. ومن خلال ثبات الإرادة السياسية والجهود الاستباقية، توصلنا إلى إعادة تأهيل المقاتلين السابقين من الأطفال وإعادة إدماجهم في إطار حملتنا المعنونة ”تحقيق عودة الطفل“. وتجرّم سري لانكا تجنيد الأطفال لقيامهم باستعمال السلاح في سبيل القتل.

وكان لنهج سري لانكا أثر إيجابي على عملية المصالحة في البلد. فاستطاع الجنود الأطفال السابقون أن يضعوا ماضيهم وراءهم ويعيدوا بناء حياتهم، فيما اعتمدت الحكومة المبدأ الأسمى الذي يدعو إلى العدالة التصالحية وليس إلى العدالة العقابية، اتساقا مع تراثنا الثقافي وجهودنا لتحقيق المصالحة. وبالنسبة إلينا، الثأر والانتقام ليسا خيارا. لقد أُعطيت الفرصة ل ٢٧٣ من المقاتلين الأطفال بغية مواصلة تعليمهم الرسمي لدى الكلية الهندوسية في كولومبو، بالتعاون الوثيق مع وزارة التعليم، قبل إعادة إدماجهم مع أسرهم. وبعد ذلك، أتيحت لهم أيضا حرية التماس القبول في المدرسة التي يختارونها. فعاد خمسة وثلاثون من المحاربين الأطفال السابقين إلى الكلية الهندوسية من أجل مواصلة تحصيلهم العلمي في المرحلتين المتوسطة والثانوية، واختار ٣٢١ من المقاتلين السابقين التدريب المهني الذي توفره هيئة التدريب المهني في سري لانكا.

ومن بين المستفيدين البالغين الذين جرى تجنيدهم مرة كأطفال، تم إطلاق نظام يسمى برنامج اللحاق بركب التعليم، بالتعاون مع وزارة التعليم، بغية تمكينهم من مواصلة تعليمهم الرسمي. وفي عام ٢٠١٠، تقدّم ١٧٥ مستفيدا للامتحانات الوطنية للدرجة ١٠، بينما تقدّم ٣٦١ مستفيدا للامتحانات الوطنية للدرجة ١٢ – حيث اجتاز ٩١ منهم امتحانات المستوى العادي، واجتاز ٢٢٢ مستفيدا امتحانات المستوى المتقدم.

واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة سري لانكا على على مر السنين بشأن هذه المسألة الحيوية.

في ما يتعلق بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تقدّمت سري لانكا طوعا إلى مجلس الأمن بعملية للرصد، وأنشأت في تموز/يوليه ٢٠٠٦ فرقة عمل سري لانكا المعنية بالرصد والإبلاغ. وتعاونت سري لانكا تعاونا كاملا مع الممثل الخاص، والفريق العامل التابع للمجلس، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في سبيل إعادة تأهيل المقاتلين السابقين من الأطفال وإعادة إدماجهم.

وخلال فترة الصراع برمته، جرى دون عائق توفير الخدمات الاساسية والضرورية مثل الرعاية الصحية والتعليم لجميع المجتمعات المحلية المتضررة في الشمال والشرق، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق الأطفال واحتياجاتهم. والتقرير الذي يتضمن الدروس المستفادة وعملية المصالحة يأتي بالتفصيل على ذكر تزويد هذه المناطق بالخدمات الأساسية. وفي عام ٢٠٠٦، أنشئت اللجنة الاستشارية المعنية بالمساعدات الإنسانية، وهي هيئة استشارية رئيسية لكفالة تنسيق

الاستجابات الانسانية، بناء على طلب الرؤساء المشاركين في عملية تحقيق السلام – اليابان، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والنرويج.

وتجربة سري لانكا في كفالة الرفاه العام للأطفال إبّان الصراع فريدة من نوعها. وحتى في ذروة الصراع، وافقت الحكومة على وقف أعمال القتال من أجل كفالة إجراء الامتحانات الوطنية لتحديد المؤهلين في مناطق الصراع، وذلك بغية تمكين الطلاب من التقدّم للامتحانات كل عام. كما تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن وقف أعمال القتال لكفالة تنفيذ برنامج التلقيح ضد شلل الأطفال في مناطق الصراع. واعترافا بتلك الجهود المتفانية، أقدمت اليونيسيف في وثيقة لها بعنوان حالة أطفال العالم في عام ٢٠٠٨، على توثيق ذلك والاشادة بسري لانكا بوصفها أفضل منجزة في منطقتنا دون الاقليمية، على الرغم من الصراع الذي طال أمده. وأشادت اليونيسيف أيضا بسري لانكا في نشرة لها بعنوان التقدم من أجل الأطفال: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإنصاف.

وبعد انتهاء الصراع، اتُخذت مبادرات خاصة لتوفير الحصول على الخدمات الصحية للأطفال من خلال آلية تعاونية بين الهيئة الوطنية لحماية الاطفال وقسم طب الأطفال في جامعة كولومبو.

وفي مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، تم إيلاء اهتمام كبير لترميم المدارس وإعادة بنائها. وقد جرى حتى اليوم ترميم ١ ٦٣٠ مدرسة في المناطق المتضررة سابقا من الصراع.

وثمة جماعة مسلحة سرّحت جميع المقاتلين التابعين لها في إطار خطة عمل ثلاثية مع اليونيسيف والحكومة. كما حوّلت نفسها منذ ذلك الحين إلى حزب سياسي شرعي عن طريق الانضمام إلى العملية الديمقراطية. وأصبح قياديّوها السابقون جزءا لا يتجزأ من العملية الديمقراطية. وانتُخب أحد الجنود الأطفال السابقين من تلك المجموعة المسلحة وزيرا أول في المقاطعة الشرقية.

وقد أنشأت الحكومة مكاتب شرطة للنساء والأطفال تشغلها شرطيات في مراكز الشرطة شمالا وشرقا. وتعمل في هذه المكاتب شرطيات تلقين تدريبا خاصا، الأمر الذي يوفر بيئة تمكينية وحمائية للأطفال والنساء، والفتيات، وأولياء أمورهم للإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة والاستغلال. وترتبط الشبكة أيضا بالهيئة الوطنية لحماية الطفل. وتوجد مكاتب للمساعدة على مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في المستشفيات الكائنة في المناطق التي تضررت سابقا من الصراع.

ونظرا للتقدم المحرز والالتزام الحقيقي للحكومة بشأن الأطفال والجنود الأطفال السابقين، رُفعت سري لانكا في حزيران/يونيه ٢٠١٢ من قائمة العار التي أعدها الأمين العام. وأكملت سري لانكا بنجاح برامج مجلس الأمن التي تضع حدا لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح.

أخيرا، تواصل سري لانكا بذل جهودها لمساعدة الجنود الأطفال السابقين ودعمهم من أجل إعادة بناء حياتهم. وتقدّر حكومة سري لانكا وكالات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف، وبلدانا مثل اليابان، التي ساهمت مساهمات رئيسية في جهود الحكومة لاعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في المجتمع.

إن تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٣ عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2013/245) يذكر أن طابع الصراعات المسلحة وأساليبها المتطورة يسببان تهديدات غير مسبوقة للأطفال. ونحن نشجع قيام مشاركة أكبر بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة من أجل توفير حماية أفضل لجميع الأطفال المتضررين من الصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، وأود

أن أعرب من خلالكم عن تقديرنا للوزير جان أسيلبورن على قيادته الشخصية لهذه المسألة. وأود أن أشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي، والسيد أنتوني لايك على بياناتهم. إن شهادة السيد الحاجي بابا سواني عن تجربته كجندي طفل في سيراليون ذكّرتنا بالأهوال التي ما زال بعض الأطفال عرضة لها حتى يومنا هذا.

إن وقف المحنة التي يعاني منها الأطفال في الصراع المسلح حتمية أخلاقية. فالأطفال في حالات الصراع معرضون للخطر بشكل خاص. ومعاناتهم تمتد زمنيا، وتتخذ أشكالا منها الصدمات النفسية التي تمثّل عبئا على أجيال بكاملها لسنوات عديدة بعد حل أزمة ما. ومجلس الأمن محق في المساعدة على زيادة الوعي تجاه الانتهاكات، وفي أن يكون أكثر انخراطا لمنع أعمال العنف ووقفها ضد الأطفال في الحالات التي يقرر المجلس بأنها تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومثلما تشير المذكرة المفاهيمية التي أعدتها بعثة لكسمبرغ (S/2014/144، المرفق)، فإن النظر في خطة العمل المتعلقة بالأطفال في حالات التراع المسلح تطور كثيرا في السنوات الماضية. فلقد تمكن المجتمع الدولي من اتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة أخطر التحديات المتعلقة بالأطفال في الصراعات. والمبادرة التي أطلقتها الممثلة الخاصة زروقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لوضع حد لتجنيد الأطفال في القوات الحكومية بحلول عام ٢٠١٦ تستحق منا الدعم الكامل. ونحن مقتنعون بأنه، مع وجود إرادة سياسية من جانب الأطراف المعنية كافة، يمكن تحقيق هذا الهدف. ولكن الحقيقة على أرض الواقع تظل في العديد من الصراعات مصدرا للقلق الشديد.

إن حالة الأطفال المروعة في سوريا قد نعَتَها الأمين العام حقا بأنها لا توصف وغير مقبولة. وذكّرتنا المفوضة السامية للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في بيانها إلى الجمعية العامة عن الوضع الإنساني في سوريا بأن انتهاكات خطيرة ترتكب ضد الأطفال من كلا الجانبين، مع وجود حالات موثقة من الاعتقالات، والتعذيب، والعنف الجنسي، وعمليات الإعدام. وعدد المدارس والمستشفيات التي تضررت ضررا شديدا بسبب الصراع يبعث على الشعور بالجزع.

إن تلك الأعمال تنتهك أهم قواعد القانون الإنساني الدولي. فحرمان الأطفال من التعليم والحصول على الرعاية الصحية يعني حرمانهم من الأدوات الهامة جداً لبناء مجتمع سلمي ويُعرض مستقبل الأمة بأسرها للخطر.

إن محنة الأطفال السوريين بتحويلهم إلى لاجئين نتيجة للصراع تبين بوضوح العواقب الوخيمة للخيار العسكري الذي يروج له البعض وما زالوا يؤمنون به. تدرك البرازيل تمام الإدراك زيادة الضغط الذي تواجهه البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين.

لا يجب اعتبار تلك الحقائق مجرد إحصائيات تبعث على القلق. إن الأثر العاطفي للصراع على الشباب السوريين له آثار لاحقة مقلقة. ولا يُمكننا أن نأمل فقط بأن يثبت الأطفال السوريين بأنهم يتميزون بنفس درجة من الجراءة والشجاعة والمرونة الذي يتميز به السيد سوانيه من سيراليون. إن الأنباء المؤلمة والتي تبعث على الجزع والمتعلقة بمعاناة الأطفال في سوريا لا بد لها من أن تُحرك ضميرنا ومسؤوليتنا الجماعية للنهوض بحل عاجل وسلمي للصراع على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وجهود الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي.

إن البرازيل تشارك في المبادرات الإنسانية للتخفيف من وطأة معاناة الشعب السوري، بمن فيهم الأطفال واللاجئون. واستجابة لنداء مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، تُيسر البرازيل منح تأشيرات دخول للرعايا السوريين الذين يلتمسون اللجوء إلى بلدنا.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أفغانستان، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي حالات أخرى من الصراعات، فما برح الأطفال يتحملون عبئا كبيراً. إذ أن سوء معاملة الأطفال مستمرة، وعلاوة على ذلك، حتى في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس التي ليست حاليا صراعات مفتوحة، أصدرت منظمة العفو الدولية الأسبوع الماضي تقريراً أبرزت فيه السيناريو المريع الذي يواجهه الأطفال الفلسطينيون الرازحون تحت نير الاحتلال في الضفة الغربية. ونحض القوات الإسرائيلية على التقيُّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال الفلسطينيين. إن الأنباء التي تتحدث عن المضايقة والتخويف تبعث على الجزع الشديد وتؤثر تأثيراً سلبياً على آفاق التعايش السلمي والوئام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل. ولا بد لهذه الإساءات من أن تتوقف فورا إذا ما أراد الجانبان بناء بيئة مفضية للسلم والاستقرار على النحو الذي يؤيده المجتمع الدولي.

بغية القضاء على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع، لا بد من مثول الجناة أمام العدالة. وأن الجهود الدولية المبذولة لضمان المساءلة والتي تحظى بالتأييد قد عززها بدرجة كبيرة الدور الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة الأفراد المتهمين بانتهاكات ضد الأطفال وبالأثر الرادع لذلك. كذلك ربما بوسع بعثات حفظ السلام أن تقوم بدور ما دامت تتوفر لديها القدرات الكافية للقيام بمهام الحماية المنوطة بها، من خلال حماية المدنيين المعرضين لخطر داهم ومن خلال عمل المستشارين المعنيين بحماية الأطفال.

كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، وفي حالة الأطفال في الصراعات المسلحة، ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يُولي اهتماما أكبر لفوائد الوقاية. بالتأكيد أن التنمية المستدامة، بالاقتران مع الشمول الاجتماعي والأمن الغذائي والتغذوي، يُمكن أن تساهم في منع نشوب الصراعات ومن ثم تعمل على تفادي وصول الصراعات إلى عتبات بيوت الملايين من الأطفال. إن تحسين الأحوال المعيشية يؤدي إلى تهيئة بيئة آمنة للأطفال والشباب لمتابعة تنميتهم التعليمية والثقافية من العناصر الحيوية للحيلولة دون قيام المجموعات المسلحة بتجنيد الأطفال.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على التزام البرازيل القاطع بحماية الأطفال في حالات الصراع. عندما كانت البرازيل عضواً في مجلس الأمن عملت بهمة من أجل اتخاذ قرارات تعالج هذه المسألة البالغة الأهمية، قرارات من قبيل ١٦١٢ القرار (٢٠٠٥) والقرار ١٩٩٨ (٢٠١١). وسنواصل زيادة تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة وتسخير قنواتنا الثنائية لضمان إيلاء الاهتمام الواجب لكبح العنف ضد أضعف الفئات. وتؤيد البرازيل الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لإنهاء دوامة العنف وإنقاذ الأطفال من أسوأ عواقب حرب البالغين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أويارثون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدتيي الرئيسة، أود أن أبدأ كلمتي بالإشادة بكم من الصميم على تنظيم هذه المناقشة وعلى الرئاسة الرائعة للكسمبرغ في الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. كذلك أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام.

أؤيد تأييداً كاملاً بيان الاتحاد الأوروبي.

لقد عممنا أيضاً النص الخطي لبيان وفد إسبانيا لذلك سألخص أهم ثلاث أو أربع أفكار أساسية فيه. الأولى، تتعلق باستخدام المدارس في الصراعات المسلحة؛ والثانية، تتعلق بالحاجة إلى تركيز شامل تماما على مكافحة هذه الآفة، أي استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة؛ والثالثة تتعلق بالحاجة

إلى تعزيز الجهود ومضاعفتها في مرحلة الوقاية؛ وسوف أختتم بياني بآراء إسبانيا حول هذه المسألة.

أولا، فيما يتعلق بالمدارس، على الرغم من التقدم الذي أُحرز، لا تزال الأحداث الأخيرة تظهر حقا أن المدارس ما برحت تُستخدم في الصراعات المسلحة بوصفها براميل بارود حقيقية. والبرهان على هذا شن أكثر من ٥٠٠ هجوم على المدارس خلال السنة الماضية. واستخدام المدارس للأغراض العسكرية موثق بوضوح في الصراعات الجارية، كما ذكر من فوره سفير البرازيل. وينبغي الاعتراف بأن الحق الأساسي للطفل في التعليم، واستخدام الطفل كسلاح من أسلحة الحرب على طرفي نقيض في الطيف. ويجب أن لا نسمح لهذا بأن يحدث. ربما يجدر بنا استكشاف فكرة وضع علامات على المدارس بحيث لا تكون هدفاً للهجوم في حالات الصراعات المسلحة.

أما الفكرة الثانية التي أريد طرقها فهي المسألة الشاملة. إن استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة أمر خطير جداً بحيث يقتضي منا تركيز شامل في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إنه ليس عملاً يقوم به مجلس الأمن وحده ولجنة الجزاءات التابعة له. بل على النقيض من ذلك تماما ينبغي دمج هذا المنظور في صناديق وبرامج الأمم المتحدة. كذلك تلك من مسؤولية الجمعية العامة ولجنة بناء السلام. ولن نتمكن من تحقيق أهدافنا بفعالية إلا من بالمشاركة العامة لكل الصناديق والبرامج في جميع الهيئات الرئيسية والفرعية التابعة للأمم المتحدة.

أما الفكرة الثالثة فهي الوقاية. في ذلك الصدد، أتشاطر الفكرة التي طرحها سفير البرازيل ومفادها أن أفضل طريقة لمنع استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة تتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة نفسها. غير أنه بسبب انعدام هذا الخيار فإن العنصر الجوهري بالمُطلق هو إشاعة الوعي. أود أن أُذكر بالحدث الذي نظمته بعثة لكسمبرغ بالأمس عندما أطلقت حملتها الرائعة لمكافحة استخدام الأطفال تحت شعار ”أطفال، وليسوا جنوداً“. ومن دواعي فخري أن أكرر مرة أخرى أن إسبانيا انضمت بحماس إلى الحملة وقد أعلنا عن مساهمة مالية بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ يورو لذلك الهدف.

كذلك فيما يتعلق بالوقاية، تشرفت قبل بضعة أيام بعرض فيلم قصير رائع في الأمم المتحدة وكان بالمصادقة فيلماً إسبانياً بعنوان ”ليس أنا“. ويسرد الفيلم قصة مأساوية عن استخدام طفل في أحد الصراعات المسلحة. وكما قال البعض، فإن الفيلم ينطوي على أهمية كبيرة في سرد قصة يمكن أن تكون قصة حقيقية، مما جعل الفيلم مؤهلا لترشيحه لجائزة أوسكار من ضمن الأفلام المرشحة للحصول على جائزة هوليوود الأكاديمية.

إذ أنتقل إلى تقرير الأمين العام (S/2013/245)، يلاحظ وفدي مع القلق في التقارير التي صدرت في السنوات العشر الماضية أنه لم يوقع على خطط العمل لإنهاء الانتهاكات إلا أربع من إحدى عشرة مجموعة مدرجة في القائمة. ومن البديهي أن وفد إسبانيا يؤيد تأييداً قوياً التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والمتعلقة بالتدابير التي ستُتخذ في مجلس الأمن.

في الختام، تعلق إسبانيا أهمية كبيرة على جهود المجتمع الدولي وجهود الأمم المتحدة للقضاء على هذه الآفة التي تمثل انتهاكا لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب مجلس الأمن في إطار المناقشة المفتوحة تحت الرئاسة المتميزة للكسمبرغ بغية الإسهام بصورة بناءة في بحث ومناقشة موضوع على هذا القدر من الأهمية يمس وترا حساسا لدى المنظمة: حالة الأطفال في التراعات المسلحة.

لئن كان استغلال أي إنسان أمر مستهجن، فإنه يكون أكثر استهجانا عندما يتعلق الأمر بالأطفال. واستخدام الجماعات المنظمة المسلحة للقصر في التراعات ينتهك المعايير الأخلاقية والمبادئ القانونية الدولية. وفضلا عن كونه ممارسة لا تعرف الشفقة، فإنه يشكل انتهاكا لا يُغتفر لحقوق الإنسان. واستخدام أبرياء لا حول لهم ولا قوة كدروع بشرية أمر تعجز الكلمات عن وصفه. ومما يصعب على الفهم أن يجري إجبارهم على زرع الألغام أو نزعها، مما يعرض حياتهم الغالية للخطر. ويُحتم ذلك على الدول أن تتحمل اليوم قدرا أكبر من المسؤولية عن دعم جهود الأمم المتحدة وعملياتها وآلياتها لمنع تجنيد ومشاركة الفتيات والفتيان في التراعات المسلحة ولكفالة حمايتهم من الأعمال العدائية.

إننا ندرك حقيقة إحراز تقدم على مدى العقدين الماضيين. ففي عام ١٩٩٣، دعت الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يتناول هذه المسألة، حيث جرى تكليف غراسا ماشيل بإجراء دراسة عن تأثير التراع المسلح على الأطفال. وأدت التوصيات الواردة في تقريرها (A/51/306) إلى إطلاق مبادرات كبرى مثل إنشاء منصب ممثل خاص للأمين العام للدفاع عن حقوق الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة وحمايتهم والذي قام بعمل هام في السنوات الأخيرة. واليوم، فقد دشنت الممثلة الخاصة للأمين العام بالاشتراك مع اليونيسف حملة لوضع حد لتجنيد واستخدام قوات الأمن الحكومية للأطفال في مثل هذه الحالات.

ومع ذلك، وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه، فإن الجانب الأكبر من المسؤولية عن أشكال الإيذاء والانتهاكات الواردة في قوائم الأمين العام يقع على عاتق الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. والتوصية المقدمة مؤخرا إلى مكتب الممثلة الخاصة لتشجيع إقرار وتنفيذ خطط عمل للتصدي لهذه العناصر توصية مناسبة. ومن الملائم أيضا تحديد الكيفية التي يمكن بها إخضاع أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال للمساءلة.

ونرحب بأن مجلس الأمن عقد منذ عام ١٩٩٨ مناقشات واتخذ قرارات تسهم في رصد هذه الحالات وفي إعداد البلدان لتقارير مفصلة وفي تعزيز المبادرات الدبلوماسية والإنسانية الرامية إلى وضع حد للانتهاك الوحشي المتمثل في احتجاز رهائن من الأطفال في التراعات المسلحة. ويهدف المجلس أيضا إلى تدعيم جدول الأعمال في جميع البلدان الأعضاء من خلال تعزيز القدرات القضائية الوطنية وكذلك التدابير الرامية إلى منع التجنيد وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع المدني. ومن الضروري في هذا الصدد أن توفر المنظمات الإقليمية المساعدة وأن تقدم الجهات المانحة الدعم لتنفيذ خطط العمل ولإتاحة جميع المعلومات اللازمة لعامة الناس. ولكن ذلك لا يكفي.

فأمريكا الوسطى لم تتخلص من ويلات التراعات المسلحة التي زلزلت المنطقة في الثمانينيات من القرن الماضي. وبعد ذلك، أُحرز تقدم متواضع في تحقيق السلام والأمن من خلال الديمقراطية والاستثمار الاجتماعي من أجل التنمية. وعلى الرغم من أن هذه إنجازات جديرة بالثناء، فإنها لا تكفي للتصدي للتحديات الجديدة التي نواجهها. وفي الدول ذات الموارد المحدودة والاحتياجات الكثيرة والتي تواجه أوضاعا محفوفة بالمخاطر، لا مناص من أن يكون الأطفال أول ضحايا هذا الخلل. والأمر ليس مجرد مشكلة انعدام أمن، ولكنه يتعلق أيضا بالبحث عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لانعدام الأمن هذا والذي يساعد على تفاقمه ضعف إقليم ما بصورة تُسهل استخدامه كجسر للاتجار بالمواد غير المشروعة وبالأشخاص، حيث تشكل ترسانة الأسلحة السرية تهديدا للسلام. ويؤدي هذا الخليط من الظروف المحفوفة بالمخاطر إلى أوضاع متفجرة. ويجر هذا العنف إلى دوامته أعدادا كبيرة من القصر الذين يتعرضون لجميع أشكال الإيذاء.

ولئن كانت هذه الأوضاع لا تندرج ضمن الحالات المحددة للتراع المسلح ولا ترد على القوائم المقدمة من

الأمين العام إلى المجلس، فإننا نعتقد أنها مأساوية وذات صلة بالموضوع في آن معا. وينبغي دراسة هذه الظاهرة بتعمق على سبيل الأولوية. والأمر يستلزم أن ندرس هذه الظاهرة بمزيد من التفصيل على سبيل الأولوية. ولهذا السبب، فإننا ندعو المنظمة بكل احترام ولكن بحزم إلى إيلاء هذه المسألة الاهتمام الواجب وبنفس الطريقة التي تصدت بها المنظمة بحماس كبير لمشكلة الجنود الأطفال، ينبغي لها إطلاق مبادرات وإنشاء آليات وتقديم توصيات لحماية الأطفال الذين يقعون في شَرك نزاعات لا تقل عنها إيلاما في منطقتنا. وجميع هذه القصص مؤثرة ومؤلمة؛ ونحن عاجزون عن وقف هذه الظاهرة لأن قدراتنا لا ترقى إلى المستوى المطلوب، فيما يتخطى الإرهاب المترتب عليها حدودنا الوطنية. وتشكل هذه الأمور مجتمعة تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وبلدي يبذل جهودا جبارة للدفاع عن نفسه ضد الهياكل الأساسية المتزايدة للجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية. وقد شرعنا في عكس هذا الاتجاه الضار ونعتمد في ذلك على جهودنا أكثر مما نعتمد على المساعدة، ولكن مستويات انعدام الأمن ما زالت غير مقبولة. ويجر هذا العنف الأهوج في دوامته مئات الفتيات والفتيان ليصيروا ضحايا وجناة على السواء. والمصطلحات التي نستخدمها غير ذات أهمية. فهم ضحايا بكل بساطة وأمل في مستقبل البلد يضيع على نحو مؤلم.

وهناك حروب أقل تكلفة من حيث عد الأرواح التي تتسبب في إزهاقها مقارنة بأعمال العنف التي تمزق مجتمعاتنا. والضرر الناجم عن هذه الآفة لا يقاس بالضرورة بكمية المخدرات التي يجري بيعها في الأسواق، ولكن من منظور الهلع والألم المترتبين على الخسائر الكبيرة في الأرواح. والاستخدام غير المقيد للأطفال الذين تجندهم العصابات لاستخدامهم كـ ”أدوات نقل“ للمخدرات في أنشطة إجرامية، من قبيل الابتزاز، هو ممارسة بغيضة تؤدي، في أسوأ الحالات، إلى تحويل الأطفال إلى قتلة مأجورين. وهؤلاء الأطفال ليسوا مجرد فريسة سهيلة للجريمة المنظمة نتيجة التفكك الأسري والإقصاء الاقتصادي، ولكنهم لا يستطيعون أيضا الرفض أو الفرار بمجرد الاستدلال عليهم أو تجنديهم.

وفي هذا السياق، يعتقد وفد بلدي أن حالة الشباب والأطفال الذين يعيشون في بيئات اجتماعية يسودها العنف وتتسم بانعدام الأمن والضعف الشديد ينبغي تحليلها في إطار أوسع نطاقا يتجاوز الجنود الأطفال أو أولئك الذين يقعون في شَرك الصراعات. والأمر يتطلب إضافة بعد آخر إلى الجهود المبذولة على الصعيد العالمي والتي تهدف إلى أن تحمي الأطفال وأن توفر لهم ما يستحقونه من أمن وفرص.

وهذا لا يعدو كونه نداء قائما على الاحترام إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي من أجل اتخاذ الخطوات التي يمليها علينا ضميرنا. وما من شك في أننا يمكننا أن نقترب أكثر من إحلال السلام الذي نتوق إليه إذا عملنا معا من أجل بناء مجتمع عالمي أكثر إنصافا وعدلا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سبينليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء شبكة الأمن البشري، وهم، الأردن وأيرلندا وبنما وتايلند وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان، وبالنيابة عن جنوب أفريقيا بصفتها مراقبا.

تمثل الشبكة مجموعة أقاليمية للدول، تروج للأمن البشري بوصفه نهجا شاملا موجها نحو الوقاية ويتمحور حول البشر من أجل تحقيق السلام والتنمية وإعمال حقوق الإنسان. وتمثل حماية المدنيين في التراعات المسلحة مسألة جوهرية للشبكة.

أولا، أود أن أعرب عن تقديري للكسمبرغ على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة جدا وعلى المذكرة المفاهيمية الشاملة والحافزة للتفكير (S/2014/144، المرفق). ونرحب بعقد هذه المناقشة لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية. كما نرحب باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي يمكننا من المضي قدما بنجاح.

ترحب شبكة الأمن البشري أيضا بإطلاق حملة ''أطفال، لاجنود''، بمبادرة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، واليونيسيف، بالتعاون مع باقي شركاء الأمم المتحدة، وذلك بهدف إنهاء ومنع تجنيدالأطفال واستخدام القوات المسلحة الحكومية لهم في التراعات بحلول عام ٢٠١٦ .

لا يزال يساور شبكة الأمن البشري القلق جراء تزايد أعداد الأطفال المتأثرين سلبا جراء حالات الصراع وما بعد الصراع، كما أشارت إلى ذلك الممثلة الخاصة للأمين العام.

منذ أن اعترف تقرير غراسا ماشيل الشديد الأهمية (A/51/150) بأثر التراع المسلح على الأطفال، لا يزال يجري الزج بالملايين من الأطفال في التراعات المسلحة، ليس فقط كمجرد متفرجين بل كأهداف لأشكال متعددة من العنف، مثل تنفيذ هجمات على المدارس وأعمال التشويه والاعتداء الجنسي، فضلا عن الجوع والمرض والاستغلال كوسائل للحرب. ويتعرض هؤلاء الأطفال للموت والمعاناة، ويجري تحويلهم بالتالي إلى ضحايا للرعب والخوف. لذلك، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ فيما يخص سلامة الأطفال في جميع التراعات المسلحة، بما في ذلك سوريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى كثيرة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجب بشدة استخدام المدارس كمراكز احتجاز وتعذيب.

إن تلك المسألة مسألة خطيرة وعاجلة، وبالتالي من الضروري أن يتحول تركيزنا إلى اعتماد خطة عمل وتنفيذها باعتبارها وسيلة عملية للمضي قدما. وتشكل خطط العمل الاستراتيجية أدوات حيوية من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات البشعة ضد الأطفال في حالات التراع. ولذلك من المهم بالنسبة للدول الأعضاء المعنية اتباع خطط عمل ملموسة محددة زمنيا، والالتزام بتنفيذ خطة العمل من خلال اتباع استراتيجيات على المستوى الوطني. ونعترف بأنه ينبغي احترام الإطار الزمني لخطط العمل، وأن يؤدي عدم الامتثال إلى عواقب مباشرة بالنسبة معنيين.

إن أهمية تعزيز آليات المساءلة الوطنية، أمر ضروري أيضا. ومن الأهمية بمكان ضمان ولاية ملائمة لحماية الأطفال وتركيز الأهمية على الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات. إننا نسلط الضوء على الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات، اللذين ينبغي التمسك بهما واعتبارهما وسيلتين جديرتين بالاستخدام، للتخفيف من الآثار المستمرة للإفلات من العقاب. ويجب أن يصاحب ذلك إجراء حوار سياسي والقيام بالمساعي، والتعاون المتعدد الأطراف وتعميم مسألة الأطفال والتراع المسلح، من أجل الدعوة لحماية الأطفال.

ونشجع مجلس الأمن على الضغط على الجناة، وتنفيذ التدابير اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات. ويشمل ذلك فرض عواقب قانونية على الجناة. ونشجع التزام جميع الدول جماعيا وبشكل أقوى، بمسؤولية التعامل بفعالية مع الجناة المتمادين في ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال في التراعات المسلحة.

وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ولذلك، من المهم سن التشريعات التي تجرم الانتهاكات ضد الأطفال وتطوير القدرات المتعلقة بإجراء التحقيقات والمحاكمات. ونؤكد في هذا الصدد، مجددا أهمية ضمان تسجيل الولادات للجميع، بما في ذلك تسجيل الولادات المتأخر، من أجل التحقيق والتحقق من سن المجندين، وضمان حماية الذين تقل

أعمارهم عن ١٨ سنة من الخدمة العسكرية المباشرة. وعلاوة على ذلك، نشجع الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل وضع حد لانتهاكات، من قبيل الاستخدام العسكري للمدارس ومساءلة الجناة عن الانتهاكات التي ارتكبت بالفعل.

إن شبكة الأمن البشري تسلط الضوء على أهمية التركيز على منع حدوث انتهاكات في المستقبل، واستعادة وإدماج الذين تضرروا جراء التراع من خلال توفير الحماية والإغاثة لهم. وتمثل معاهدة تجارة الأسلحة خطوة إلى الأمام في اتجاه حماية الأطفال في التراعات المسلحة، وتنص أحكامها على أن تأخذ الدول المصدرة في الاعتبار مخاطر الأسلحة التقليدية المشمولة، أو العناصر المستخدمة في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب أعمال عنف خطيرة ضد الأطفال.

كما أن تنفيذ استراتيجيات الوقاية الأولية الملموسة أمر ضروري. وينبغي أن يشمل ذلك سبلا مستدامة لضمان عمليات التحقق من السن خلال إجراءات التجنيد، واتخاذ تدابير لضمان حصول الأطفال على شهادات ميلاد، وبرامج تعليم لإبلاغ المجتمعات المحلية بشأن القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة بالتجنيد، وما يترتب على ذلك من الإبلاغ عن ممارسات التجنيد غير القانوني.

إننا نؤكد أهمية بعثات حفظ السلام وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية الأساسية للأطفال وأسرهم المتأثرين بالتراع المسلح. كما يجب علينا أيضا أن نسعى إلى دعم المؤسسات والآليات الوطنية التي تحمي المدنيين في التراعات المسلحة.

إن شبكة الأمن البشري تحث الدول الأعضاء على إبقاء الشواغل المتعلقة بالأطفال في صدارة جدول الأعمال الدولي، وستواصل التزامها بتنفيذ القرارات ذات الصلة بالموضوع وبذل جهودها لتحقيق ذلك، بما في ذلك القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، فضلا عن القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم، والذي يتضمن أحكاما هامة ترمي إلى ضمان وحماية حق الطفل في التعليم. ويسخر أعضاء شبكة الأمن البشري أنفسهم للاستجابة للقضايا التي أثيرت ويلتزمون بذلك.

أود الآن أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن اليونان ترحب بعقد هذه المناقشة لمعالجة هذه المسألة الهامة. ونرحب أيضا باعتماد القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي يتيح لنا الحفاظ على الزخم للمضي قدما بنجاح.

وتؤيد اليونان البيان الذي أدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد جرى بالفعل إثبات أن أثر التراع المسلح على الأطفال مسألة خطيرة وعاجلة. ولذلك، من الضروري تحويل تركيزنا إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة حتى الآن، باعتبارها وسيلة عملية للمضي قدما.

كما ترحب اليونان بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2014/144) ونعرب عن قلقنا أيضا جراء الأرقام المتصاعدة للأطفال المتأثرين سلبا جراء حالات الصراع وما بعد الصراع. هذا بالإضافة إلى الاستخدام العسكري للمدارس ومهاجمتها، بوصف ذلك أداة من أدوات الحرب. والمدارس التي كانت مكانا آمنا في السابق، يجري الآن تحويلها إلى أماكن خوف ورعب. للأسف، فإن ثقافة العنف تحل محل ثقافة التعلم، مما يعزز أيديولوجيات العالم غير الآمن.

في سوريا على سبيل المثال، استخدم ما يناهز ١ ٠٠٠ مدرسة كمراكز احتجاز وتعذيب خلال عام ٢٠١٣. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء، حماية الأطفال والمدرسين من الهجمات وحماية حقوق الأطفال في التعليم، من خلال اتخاذ خطوات لوضع حد للاستخدام العسكري للمدارس ومساءلة الجناة. ونشجع التزام جميع الدول القوي بمسؤولية التعامل بفعالية مع الجناة المتمادين في ارتكاب انتهاكات ضد الأطفال في التراعات المسلحة، من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

وبالتالي، فإن أهمية آليات الحماية والمساءلة على الصعيد الوطني أمر ضروري. كما أن الانخراط مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، لأغراض إنهاء الانتهاكات، وصياغة خطط عمل، أمر ضروري أيضا.

ومن المهم بالنسبة للدول الأعضاء اتباع خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا، والالتزام بتنفيذ خطة العمل من خلال وضع استراتيجيات على المستوى الوطني. لذلك من الأهمية بمكان دعوة الجهات المانحة لدعم الجهود الوطنية الرامية لتعزيز القدرات المتعلقة بحماية الأطفال. ويشمل ذلك، التدريب وبناء القدرات للعاملين والمستشارين في مجال حماية الأطفال، وبناة السلام وحفظة السلام، والعمل جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية بخصوص بذل جهود وقائية.

يجب علينا أيضا أن نسعى إلى دعم المؤسسات والآليات الوطنية التي تحمي المدنيين في التراعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات واعتبارهما وسيلتين جديرتين بالاستخدام، للتخفيف من الآثار المستمرة للإفلات من العقاب. ويجب أن يصاحبهما إجراء حوار سياسي، والقيام بمساع، والتعاون المتعدد الأطراف وتعميم موضوع الأطفال في التراعات المسلحة، من أجل الدعوة لحماية الأطفال.

وبكلمات إسماعيل بيه، أحد الجنود الأطفال السابقين في سيراليون، ”إن الأطفال لديهم القدرة على التأقلم مع معاناتهم، إذا أعطيت لهم الفرصة“. فلنعمل معاً من أجل إعطاء أولئك الأطفال فرصة للأمل والمستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كونشكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتنان أوروغواي للبعثة الدائمة للكسمبرغ على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح خلال رئاستها لمجلس الأمن. وأنا ممتن أيضا للعمل الذي تقوم به السيدة ليلى زروقي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، وأكرر دعمنا الكامل لها في إنجاز ولايتها. ونود أيضا أن نشكر المدير التنفيذي لليونيسيف، الذي يكتسي عمله المشترك مع السيدة زروقي أهمية قصوى في تحقيق هدف وقف تجنيد الأطفال من قبل القوات الأمنية والمجموعات المسلحة بحلول عام ٢٠١٦.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على أهمية التقارير الفنية التي يقوم الممثل الخاص للأمين العام بإعدادها، والتي تسمح لنا بتقدير الإنجازات التي تحققت والتحديات التي يجب التصدي لها من أجل التغلب على المشاكل الخطيرة التي تثيرها هذه القضية الحساسة للمجتمع الدولي. كما نشكر الحاجي بابا سوانح على شهادته المباشرة الشجاعة.

وأثر التراع المسلح على الأطفال يثير القلق والفزع، شأنه شأن الاعتراف بتزايد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال على الرغم من الجهود العديدة المبذولة للحد من تلك الأفعال ووضع حد لها في نهاية المطاف. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير محددة لتعزيز الولاية بشأن الأطفال والتراع المسلح.

إن عدداً مفزعاً ومتزايداً من الأطفال يقتلون ويتعرضون للعنف الجنسي والاغتصاب والتجنيد في الجيوش والمجموعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات غير المقبولة التي تتعرض لها المدارس إلى جانب استخدامها المتعمد لأغراض عسكرية يعرض حياة الأطفال وأمنهم وحقهم في التعليم للخطر. والمهمة التي تنتظرنا لمنع تلك الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الطفل وتوفير حماية فعالة للأطفال من فظائع الحرب هي مهمة شاقة، خصوصاً وأن معظم الأطفال المتورطين في التراعات المسلحة يتم تجنيدهم من قبل الدول نفسها.

والموضوع الذي ننظر فيه اليوم أحد بنود جدول أعمال الجمعية العامة، حيث يقوم بلدي في كل عام بدور نشط قدر الإمكان من أجل زيادة حصة المسؤولية التي تتحملها تلك الهيئة من هيئات الأمم المتحدة ذات العضوية العالمية، بشأن موضوع يشكل جزءاً من ولايتها وهو مبعث قلق بالغ لنا جميعا.

ومع ذلك، تود أوروغواي أن تسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن من خلال اعتماد قراراته العديدة الرامية إلى وضع وتنفيذ تدابير محددة من شأنها إنهاء تجنيد الأطفال واستغلالهم غير المشروع في التراعات المسلحة. ونكرر الإعراب عن الامتنان في هذا الشأن، انطلاقاً من فهمنا أن تدخل المجلس يكتسي أهمية حيوية في تحقيق هدف وقف هذا النمط من التجنيد بحلول عام ٢٠١٦ والحيلولة دون وقوع المزيد من الانتهاكات للحقوق الأساسية للأطفال. وبفضل خطط العمل المنبثقة عن ولاية المجلس بشأن هذا الموضوع، شهدت السنوات العشرين الماضية تخليص الآلاف من الأطفال من شكل أو آخر من أشكال الاستغلال التي تنطوي على انتهاك لكرامة الإنسان.

والقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، بشأن حقوق الطفل، له أهمية خاصة. وبصفة خاصة، يكرر المجلس الإعراب عن قلقه العميق إزاء عدم إحراز تقدم في حالات التراع المسلح، وكون أن الأطراف في تلك التراعات تواصل، دونما عقاب، انتهاك أحكام القانون الدولي التي تحمي الأطفال بإدانة تجنيدهم من قبل الجيوش والمجموعات المسلحة. وكرر المجلس إعرابه عن القلق في القرار داعياً الأطراف في نزاعات مسلحة والمجموعات المسلحة إلى احترام أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، والامتناع عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. وترى أوروغواي أن هذا أمر ضروري عندما يتعلق الأمر باحترام حقوق الطفل، على النحو المحدد في الصكوك المختلفة، ولا سيما المادة ٢٨ من الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، التي تلزم الدول باحترام حق الطفل في التعليم.

ويجب أن نقر أيضا بإسهام المحكمة الجنائية الدولية في الحالات المختلفة، ولا سيما من خلال تحديدها كجرائم حرب تلك الأعمال التي تنطوي على العنف الجنسي ضد الأطفال، وتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة لاستخدامهم كمشاركين نشطين في نزاعات مسلحة. ونقر كذلك بعمل المحاكم الدولية الأخرى التي اتخذت مسألة حماية الأطفال في ولاياتها القضائية. ونقدر كون القرار يعترف صراحة بعمل المحكمة الجنائية الدولية ويدعو الدول كافة لوضع حد للإفلات من العقاب في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والجرائم المقيتة الأخرى ضد الأطفال.

ويشدد وفدنا على أن أوروغواي تؤمن بأن ثمة حاجة أساسية لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لكل أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. ولذلك، نشجع مجلس الأمن على أن يقدم الحالات من هذا القبيل إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما أننا نعتبر أن التعاون مع المحاكم الوطنية والدولية خطوة ضرورية وأساسية في ضمان إصدار أحكام ناجعة في مثل هذه الحالات.

ثمة قضية أخرى ذات صلة بالموضوع، وتتمثل في ضرورة الاهتمام على نحو فعال بإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بمجموعات مسلحة وأولئك الذين عانوا من انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على الاستغلال أو الاعتداء الجنسي. وأشدد على الأهمية الحاسمة للبرامج الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لرفاه جميع الأطفال المتضررين بالتراعات المسلحة. وينبغي أن يتوفر لتلك البرامج بالضرورة ما تحتاج إليه من الموارد البشرية والمالية، إلى جانب دعم المجتمعات التي ينتمي إليها أولئك الأطفال حتى يتسنى إدماجهم في المجتمع بطريقة ناجحة ومستدامة.

ختاماً، يرى وفدي أن إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال تنطوي ضمناً على الاعتراف بالحالات التي يتهم فيها الأطفال بارتكاب الجرائم أثناء ارتباطهم بالقوات أو المجموعات المسلحة. وفي الحالات من هذا القبيل، ينبغي اعتبار الأطفال ضحايا، في المقام الأول، وبالتالي معاملتهم وفقاً للقانون الدولي في سياق نظام قانوني يتيح إعادة التأهيل الاجتماعي الكامل لهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة لكسمبرغ على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحاجي بابا سوانح على تشاطر قصته المؤثرة معنا. ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، الذي يتضمن عناصر مهمة جداً فيما يتعلق ببلورة الإطار المعني بالأطفال والتراعات المسلحة وتنفيذه.

لقد تطور الإطار القانوني والمعياري بشأن الأطفال والتراعات المسلحة بشكل كبير على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، مما أدى إلى تحسينات كبيرة على أرض الواقع. كما تزايد الزخم، وخاصة فيما يتعلق بمنع تجنيد الجنود الأطفال، وذلك بفضل حملات هامة مثل ”أطفال، لا جنود“.

ومن ناحية أخرى، فإن توسيع نطاق إطار الأطفال والتراع المسلح بما يتجاوز مسألة الجنود الأطفال لكي يشمل الانتهاكات الجسيمة الستة، قد أبرز التحديات الأخرى التي نواجهها حاليا. وقد أكد آخر تقرير للأمين العام (S/2014/245) على أن عشرات الآلاف من الأطفال ما زالوا يُجندون أو يُقتلون أو يُشوهون أو يُؤذون جنسيا أو يُحرمون من حقهم في التعليم والرعاية الصحية، في جملة انتهاكات أخرى. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الاعتداءات المتعمدة على نطاق واسع على المدارس والعاملين في مجال التعليم والطلاب، علاوة على استخدام المدارس لأغراض عسكرية، بما في ذلك باعتبارها ثكنات ومواقع للقتال ومراكز للاحتجاز والاستجواب والتعذيب، بالإضافة إلى تحويلها إلى مستودعات للأسلحة.

وللأسف، فإننا نشهد أمثلة مروّعة على الضرر الذي يلحقه التراع المسلح بالأطفال عبر حدودنا المشتركة مع سوريا مباشرة. وقد ورد توصيف مؤخرا للجرائم الخطيرة التي ارتكبت بحق الأطفال في سوريا في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية الصادر في ١٢ شباط/فبراير، فضلا عن تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣. ووفقا لإحصاءات اليونيسيف، فإن هناك ما يربو على ٤ ملايين من الأطفال السوريين بحاجة إلى المساعدة، في حين بلغ عدد الأطفال المشردين داخليا ٣ ملايين طفل. وفقد ٣٦٢ ٩٤ طفلا والديهم بسبب الصراع، في حين لحق الدمار الجزئي أو الكلي بما لا يقل عن ٠٠٠ ٥ مدرسة من بين ٠٠٠ ٢٢ مدرسة، في ذات الوقت الذي استخدمت فيه ٠٠٠ ١ مدرسة أخرى لإيواء المشردين داخليا. وهناك ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠ طالب سوري يقيمون في المخيمات في تركيا.

ومن الأهمية بمكان أن يبدي المجتمع الدولي إرادة سياسية قوية، وأن يوحد صفوفه فضلا عن العمل المشترك، نظرا لأن ذلك يمثّل أداة هامة للغاية لحماية الطفل. وبوسع الأمم المتحدة والبعثات الأخرى أن تكون مصادر هامة للمعلومات الموثوق بها، إلى جانب القيام بمهام الرصد والإبلاغ التي من شأنها أن تسهم في زيادة الوعي، فضلا عن التخطيط والحماية والاستجابة بصورة أفضل. وعليه، فإن من الأهمية بمكان تعميم مراعاة المبادئ المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح في ولايات حفظ السلام وبرامج تدريب العاملين فيها. وفضلا عن ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لضمان وصول المساعدة الإنسانية ووصول الأطفال الكامل إلى القضاء في مناطق التراع.

إن نشوب التراعات الجديدة في جميع أنحاء العالم، علاوة على الطابع المتطور للحرب والصراع، يؤديان إلى نشوء تهديدات وتحديات جديدة ذات صلة بالأطفال والتراع المسلح. ويقتضي تزايد التراعات واتساع نطاقها ضرورة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات الإقليمية، جنبا إلى جنب مع البلدان المساهمة بقوات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة التي تنشط في مناطق الأزمات. وبإمكان المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تسهم بشكل خاص في حماية المدنيين والأطفال في العديد من المسائل التي تتراوح بين الابلاغ وتقاسم المعلومات والتحليل، والوساطة وإمكانية الوجود في الميدان، وخاصة أثناء التراعات المسلحة. تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تواصل تلك المنظمات التي تشارك بشكل متزايد في منع نشوب التراعات وجهود الوساطة ودعم السلام، تعميم مسائل حماية الطفل في الجهود التي تبذلها.

وإذ نركز على التهديدات والتحديات الجديدة، فإنه يجب علينا ألا نغفل عن هدفنا الأولي المتمثل في تعبئة الجهود الرامية إلى إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. ويجب أن يواصل مجلس الأمن الضغط على المتمادين في ارتكاب الانتهاكات، بما في ذلك، عن طريق فرض الجزاءات إذا اقتضى الأمر. وتكتسي التدابير الوقائية، من قبيل إنشاء الأطر القانونية وآليات التحقق من العمر، وخصوصا، تسجيل المواليد أهمية خاصة. ويجب دعم إصلاح نظام العدالة وقطاع الأمن بغية تعزيز قدرات التحقيق والمقاضاة، فضلا عن آليات المساءلة الوطنية. ومن الناحية الأخرى، ينبغي أن تمتنع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء عن وضع أي وثائق كانت – بما في ذلك سندات الالتزام – مع المنظمات الإرهابية، التي يمكن أن تسئ بسهولة استغلال الحالة لإضفاء الشرعية على وجودها وأعمالها.

أخيرا، أود أن أشدد على أن مسألة الأطفال والتراع المسلح هي مسألة إنمائية أيضا. ذلك أن التنمية المستدامة إنما تقوم على سواعد الشباب المتعلم المعافى صحيا والمندمج اجتماعيا في سائر المجتمعات. وعموما، فإن استمرار حرمان الأطفال من حقهم في الصحة والتعليم والعيش في بيئة تسودها السلامة والأمن، يسفر عن أجيال ضائعة، الأمر الذي يعرّض للخطر مستقبل مجتمعات وثقافات بأسرها. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلعت به اليونيسيف وشركاؤها في ذلك الصدد، وخصوصا فيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل التخفيف إلى أدنى حد ممكن من أثر الأزمة على الأطفال، بما في ذلك في مجالات إنقاذ الأرواح من قبيل الصحة والتغذية والتحصين وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي، فضلا عن الاستثمارات في مستقبل الأطفال عبر التعليم وحماية الطفل.

ختاما، أود أن أعرب عن استعدادنا التام لتقديم دعمنا الكامل للجهود الدولية والإقليمية ذات الصلة بحماية الأطفال والجنود الأطفال. وأود أن أشيد بصفة خاصة، بالجهود العظيمة التي تبذلها الأمم المتحدة، فضلا عن الاعراب عن امتناننا العميق للممثلة الخاصة للأمين العام، ليلى زروقي، وفريق عملها الدؤوب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر لكسمبرغ على قيادتها في هذه المسألة، وعلى تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا، أن أشيد بالعمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة، ليلى زروقي، واليونيسيف في تعزيز وحماية حقوق الأطفال المتضررين من التراع المسلح.

لقد قُتل منذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) آلاف الأطفال في التراعات، في حين عانى كثيرون آخرون من الإعاقة أو أصبحوا بلا مأوى أو انفصلوا عن والديهم. وتتسم الحرب الأهلية الدائرة في سوريا بنطاقها وتكلفتها البشرية

المأساويين. فقد قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل في حين أصبح ٣ ملايين طفل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأود أن أشدد على أهمية مبادرة ”لا لضياع الأجيال“ وغيرها من الجهود الرامية إلى التخفيف من معاناة الأطفال السوريين وفتح الآفاق نحو مستقبل أفضل لهم.

وبالنظر إلى استمرار ممارسة العنف بحق الأطفال في التراعات واستخدام الجنود الأطفال في حالات التراع، فقد بات واضحا أنه ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود. وأود أن أتناول ثلاث مسائل في هذا الصدد: هي المنع، والحماية، والمقاضاة.

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا أن نعزز الجهود الرامية إلى منع نشوب التراعات ومنع استخدام الجنود الأطفال فيها. وفي ذلك الصدد، فإن إيلاء مزيد من الاهتمام بالقواعد الدولية المشتركة التي نُصّ عليها في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي أُتخذ اليوم، يكتسي أهمية بالغة. ويوفر إنشاء الأطر القانونية وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون في البلدان، إلى جانب التحقق من السن في إطار آليات التجنيد، فضلا عن زيادة الوعي العام، بعض الأمثلة على ذلك العمل الملموس. وعليه، فإننا نرحب بالتقرير الذي نشره مؤخرا التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، وبإطلاق حملة ”أطفال لا جنود“.

وينبغي أن تلتزم الأطراف في التراع بالتنفيذ الكامل لخطط عملها، على النحو الوارد في التقرير السنوي للأمين العام (S/2013/245). ومن البديهي أن الأطفال مكانهم المدارس وليس في صفوف الجيوش، على النحو الذي أكده الأمين العام بحق هذا الصباح.

ثانيا، ينبغي أن نعمل معا على تعزيز حماية الأطفال في حالات التراع. وفي ذلك الصدد، يساور هولندا قلق بالغ إزاء شن الهجمات المتعمدة على المدارس والمعلمين والطلاب بصفة خاصة، باعتبار ذلك أداة من أدوات الحرب. ويواجه ما يقرب من ٥٠ مليون من الأطفال والشباب في مناطق التراع عوائق هائلة بشكل يومي تحول دون حصولهم على التعليم، الأمر الذي يبعدهم عن المدارس ويمنعهم من تحقيق إمكاناتهم الحقيقية. ومن شأن ذلك أن يؤثر سلبا على إمكانات تحقيق التنمية والنمو في البلدان المعنية بأسرها بعد فترة طويلة من التوقيع على اتفاقات السلام.

وتشعر حكومة بلدي بالقلق أيضا إزاء الزيادة في استخدام المباني المدرسية للأغراض العسكرية، بما في ذلك باعتبارها ثكنات ومواقع للقتال ومراكز للاحتجاز والاستجواب والتعذيب، أو بوصفها مستودعات للأسلحة. ونعارض بشدة تلك الممارسات، ونحث الجميع – في اتساق مع القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)– على اتخاذ الخطوات اللازمة في إطار تشريعات بلدانهم وسياساتها وعقيدتها العسكرية على حد سواء، علاوة على اتخاذ الخطوات اللازمة على الصعيد الدولي، من أجل وضع حد للاستخدام العسكري للمدارس وحماية حقوق الطفل في الأمان والتعليم. وكما نعلم، فإن المدارس محمية بموجب القانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، وكما أبلغتنا السيدة فاليري أموس، فإنها تستخدم في سوريا للأغراض العسكرية. ولا بد من وقف ذلك.

وتتمثل النقطة الثالثة التي أود تناولها في أنه إذا لم تحقق إجراءات المنع والحماية النتائج المرجوة منها، فإن من الضروري إعمال إجراءات المقاضاة ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي حال ارتكاب الجرائم بحق الأطفال، فإن المسؤولية الرئيسية عن كفالة تقديم الجناة إلى العدالة تقع على عاتق الدولة المعنية أولا وقبل كل شيء. ولكن إن كانت الدولة غير راغبة أو عاجزة عن القيام بتلك المهمة، فإنه ينبغي أن تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدورها لمقاضاة الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في التراعات المسلحة التي تقع ضمن اختصاصها القضائي. وفي ذلك الصدد، فإن قرار المحكمة الجنائية الدولية بإدانة توماس لوبانغا بتهمة تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في أعمال القتال يكتسي أهمية بالغة.

في حالة الأطفال من ضحايا التراعات المسلحة، من المهم التأكد من تحقيق العدالة، لأن الإفلات من العقاب لا يعني فحسب الحرمان من العدالة، بل يعني أيضاً إنكار الحقيقة. لذا فإن مكافحة الإفلات من العقاب شرط مسبق للتسوية الدائمة للصراعات، وللمجتمعات المستقرة والمسالمة التي نريدها جميعا لأطفالنا.

وفي الختام، جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: ”نحن شعوب الأمم المتحدة ما زلنا عاقدين العزم على أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. بطبيعة الحال، تخص تلك العبارة أطفالنا وأطفالهم. فلنشترك في هذه المهمة، واعين بأن أطفالنا يحملون البشرى بمستقبل أكثر سلماً. ستظل مملكة هولندا شريكا في هذا المسعى من أجل السلام والعدالة والتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، ليس فقط على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، ولكن أيضا لرئاسة لكسمبرغ النشطة للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير والشكر للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ولمكتبها لما قاما به من عمل كبير ليس فقط للإبقاء على هذه المسألة في صدارة جدول أعمالنا، بل أضيفُ أيضا لإبقائها حاضرة في الخطاب العام.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

الأدوات التي بحوزة المجلس بشأن الأطفال والتراعات المسلحة هي من بين أكثر الآليات المتاحة لنا في الأمم المتحدة تطوراً وابتكاراً. إنها تعكس مدى ما ينطوي عليه التعاون المتعدد الأطراف من إمكانات، وتجدد إيماننا بفعالية مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيباً شديداً باتخاذ القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤). فهو لبنة أخرى من لبنات بناء إطارٍ صلب لحماية الأطفال في التراعات المسلحة. ونرحب على وجه الخصوص بالتركيز على أهمية حماية المدارس والمستشفيات في حالات التراع المسلح، بالاستفادة من القرار ١٩٩٨ (٢٠١١)، الذي اتخذ أثناء الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن في عام ٢٠١١.

إن الجماعات التي تجند الأطفال وتستخدمهم في حالات التراع المسلح تنتهك أبسط مبادئ القانون الدولي، سواء دولا كانت أو جهات من غير الدول. إنها تنتهك الوعد الذي يقدمه كل جيل للجيل الذي يليه بضرورة أن يخلِّف عالماً أكثر أمنا وأكثر ازدهارا للناس الذين يأتون من بعدنا. وأود أن أبين النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب أن ندعم بحزم حملة ”أطفال، لا جنود“، التي دشنت بالأمس فقط بمبادرة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف). يمثل وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة الحكومية في حالات الصراع بحلول عام ٢٠١٦ هدفا واقعيا. ويتعين علينا أن نغتنم توفر الإرادة السياسية حالياً لدى الحكومات المعنية من أجل تحقيق ذلك الهدف. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم الحكومات التي أعلنت التزامها.

ثانيا، تؤيد ألمانيا بقوة إدراج مستشاري حماية الأطفال بصورة مستمرة وشاملة في عمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام والبعثات السياسية الخاصة، ونؤيد بإخلاص الالتزام الذي قطعه المجلس في القرار المتخذ اليوم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يظل المجلس على اتصال وثيق بمستشاري حماية الطفل بغية توفير قدر أكبر من الوضوح بشأن التدريب والموارد اللازمة لحماية الأطفال في كل حالة.

ثالثا، يجب أن يسعى المجتمع الدولي لإيجاد حلول مبتكرة عن كيفية إلزام الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول بوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في التزاعات المسلحة. من المهم أن يسمح للممثلة الخاصة أيضا بالتواصل بالجهات من غير الدول من أجل وضع خطط عمل لإنهاء العنف ضد الأطفال في التزاعات المسلحة. ولقد أثبتت خطط العمل هذه أنها أداة فعالة للغاية في كفالة الحماية للأطفال وتمتعهم بحياة أفضل في حالات التزاع المسلح.

لقد أنشأنا نظاما جيداً وفعالا. ولذلك، ينبغي أن تتضافر جهودنا من أجل كفالة التنفيذ الكامل لجميع الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في التزاعات المسلحةً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الأطفال والتزاع المسلح، وعلى المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2014/144، المرفق). أود أيضا أن أشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة، والمدير التنفيذي لليونيسيف، على إحاطاتهم القيمة.

ونعرب عن تقديرنا أيضا للحاجي بابا سوانح لقبوله مشاطرتنا تجربته بوصفه طفلاً مقاتلاً في السابق. قبل ١٣ عاما في هذه القاعة بعينها (انظر S/PV.4422)، حكى الحاجي بابا سوانح، وهو لما يزل يافعاً في الرابعة عشرة من عمره، كيف دربه المتمردون على إطلاق النار، وإحراق المنازل، وقتل الناس الأبرياء. ومنذ ذلك الحين، أُحرز تقدمٌ ملحوظ على الصعيد الدولي في مجال حماية حقوق الأطفال في الصراعات وتعزيزها. مع ذلك لا يزال هناك الكثير من الأطفال الذين يصبحون للأسف وقودا للمعارك في شتى ميادين الحروب والمناطق المتأثرة بالصراعات.

ترحب إندونيسيا باتخاذ قرار اليوم (٢٠١٤) ٢١٤٣ الذي يؤمل أن يحشد المزيد من الدعم الملموس للجهود المبذولة لحماية الأطفال في التزاعات المسلحة. وتقدر إندونيسيا عمل الممثلة الخاصة، جنبا إلى جنب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، في مجال حماية الأطفال. ونحيط علما كذلك بالتعاون بين مكتبها ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بتعميم مراعاة مسائل حقوق الطفل في الآليات الهامة، مثل الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. إضافة إلى ذلك، أود أن أسوق الملاحظات التالية.

أولا، يجب علينا جميعا أن نسهم في زيادة تعزيز الإطار المعياري العالمي داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة بشأن حماية الأطفال في التزاعات المسلحة. ويجب التأكيد دائماً على أنه لن يكون هناك أي تسامح مع تجنيد الأطفال ولا أي تهاون في تدابير حماية الأطفال وحقوقهم في الصراعات. وفي حين ينبغي أن يكون ذلك واضحاً في مجالات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في الأمم المتحدة، فإن من الأهمية بمكان أن يكون هناك حوار وتعاون مع السلطات الوطنية في هذه المسائل. سوف يكون توفير الحماية الفعالة للطفل أمراً ممكناً عندما تلتزم الحكومات المعنية والسلطات المحلية بجهود الحماية وتنخرط فيها. ولذلك، فإننا نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على تكثيف جهودها بالعمل عن كثب مع الحكومات الوطنية ذات الصلة من أجل تعزيز الثقة المتبادلة.

ثانيا، مهما تكن الأمم المتحدة في وضع فريد يسمح لها بتعزيز حماية الأطفال في الصراعات معياريا وتنفيذيا، فإنه ينبغي لها أن تلتمس إقامة المزيد من الشراكات مع مجموعة واسعة النطاق من المنظمات الإقليمية ذات الصلة وجماعات

المجتمع المدني بغية تعزيز المردود، لا سيما أن للعديد من الصراعات الجارية بعدها الإقليمي. ومن دواعي سرورنا أن الممثلة الخاصة تعطي الأولوية للشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مما يعزز جدول أعمال الأمم المتحدة المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ثالثا، لا بد من توفير الموارد والدعم الكافيين للجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل في الأمم المتحدة، بما في ذلك أصحاب الخوذ الزرق، في اضطلاعها بحماية الأطفال في الميدان. وفي حين ينبغي تدريب موظفي الأمم المتحدة وتجهيزهم على النحو السليم في مجال حماية الأطفال، فإن عليهم أيضا أن يعملوا عن كثب مع العناصر الوطنية الفاعلة المعنية بغية زيادة حساسيتها وقدراتها في هذا الأمر الضروري. وفي ذلك الصدد، نود أيضاً أن ننوه بما تنطوي عليه مبادرة القدرات المدنية التابعة للأمم المتحدة من إمكانيات في إتاحة القدرات اللازمة لحماية الأطفال.

يجب أن نقف بحزم حتى لا يُنظر إلى حقوق الإنسان الدولية والقوانين الإنسانية المعنية بحماية الأطفال باعتبارها تحديا. داخلياً، تشعر إندونيسيا بالامتنان لأن الفرصة متاحة لأطفالنا ليعيشوا بدون خوف وليكبروا وينموا بدنيا وعقليا واجتماعيا. وتحقيقا لتلك الغاية، قمنا بإنفاذ تدابير تكفل حماية حقوق الأطفال وتعزيزها من خلال طائفة متنوعة من القوانين والإستراتيجيات المحددة الأهداف والهياكل الأساسية على الصعيد الوطني.

تؤكد إندونيسيا على الحاجة إلى المزيد من الدعم الدولي للضحايا من الأطفال، سواء كانوا من المقاتلين السابقين دون السن القانونية أو المتضررين من العنف والتشرد. ونؤكد على المزيد من التدابير الرامية إلى تلبية الاحتياجات البدنية والتعليمية والصحية والنفسية للأطفال، وهي احتياجات يمكن أن تستمر فترة طويلة من الزمن. ونؤكد على أهمية دور الأسرة والمجتمع المحلي في تهيئة بيئة مؤاتية ترحب بالأطفال من الجنود السابقين وتعمل على تمكينهم، إلى جانب تدابير أخرى فعالة على المدى الطويل تهدف إلى مساعدتهم على أن يصبحوا أفرادا عاديين ومنتجين في المجتمع.

وكذلك كدولة طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن انخراط الأطفال في الصراعات المسلحة، تلتزم إندونيسيا، بما في ذلك من خلال مركزها الوطني لحفظ السلام، بتحسين تدريب قواتها لحفظ السلام وقدراتها بشأن هذا الموضوع.

وفي الختام، أسلّم بأن الخطوة الأكثر أهمية تجاه حماية حقوق الطفل هي منع نشوب الصراعات نفسها. فمن الضروري بناء القدرات التي يمكنها أن تساعد الحكومات على مواجهة التحديات من غير عنف. ويتعين العمل المكثف على تعزيز ثقافة السلام بناء على مبادئ التسامح، والحقوق، والمسؤوليات، والمصالحة، والتعايش. وسوف تواصل إندونيسيا، عن طريق مساهماتها في مختلف المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك شتى منتديات الأمم المتحدة، إعطاء أولوية عليا لحماية الأطفال في الصراعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب سلوفاكيا بتفاني لكسمبرغ ومساعيها الدؤوبة لحشد الجهود في سبيل وضع حد للاعتداء على الأطفال في الحروب، وتقدّر ذلك حق التقدير. ونحن نحيّي الرئاسة لإدراج هذا الموضوع المهم في جدول أعمال المجلس. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ جميع المنظّمين والمشاركين بإطلاقهم يوم أمس مبادرة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ألقاه المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، ولكن مع ذكر بعض الملاحظات باسم سلوفاكيا.

كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الاعلامية على بياناتهم هذا اليوم. وأود أن أبرز على وجه الخصوص الجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، لصالح الأطفال في المناطق المتضررة من الصراعات. ونحن نؤيد تمام التأييد المبادرة التي أطلقها مكتب الممثلة الخاصة للأطفال والتراع المسلح، من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات الحكومية بحلول عام ٢٠١٦.

تلاحظ سلوفاكيا مع الارتياح زيادة الاهتمام بمسائل حماية الطفل، عند إنشاء ولايات معينة لبعثات الأمم المتحدة أو تجديدها. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة ليست سوى الخطوة الأولى. والشروط الأساسية لتحسين حماية الطفل، كما يرد في ولايات البعثات، يتعين تنفيذها في الميدان تنفيذا كاملا. ونشيد بلكسمبرغ، بوصفها رئيسة للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، على عملها الاستباقي لكفالة الاحتفاظ باللغة المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح وتوسيع نطاقها حيثما أمكن في القرارات الخاصة بكل بلد. كذلك قدّمت سلوفاكيا القرار (٢٠١٤) ٢١٤٣. في الوقت نفسه، ثمة خطر أن يفقد الفريق العامل زخمه ومصداقيته وربما أهميته، في حال لم تبذل جهدا إضافيا جميع الدول الأعضاء فيه.

قبل مجرد بضعة أسابيع، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول حماية المدنيين في التراع المسلح (انظر S/PV.7109). ولقد ذكرتُ أثناء المناقشة أن حماية السلام ومنع نشوب الحروب يشكلان أحد أهم مهام الأمم المتحدة، وأنه في حالات فشلنا في منع الحروب أو الصراعات، يجب أن نضم الجهود، والامكانيات، والوسائل، والموارد لحماية أشد الفئات ضعفا: النساء، والأطفال، والمسنّون، والمعوقون.

إن الطفولة المسلوبة لا يمكن استعادتها مدى العمر. فالصراع المسلح والعنف يشكلان مخاطر كبيرة وخطيرة على رفاه الأطفال ورعايتهم. والمعاناة زمن الحرب هي أسوأ أشكال انتهاك حقوق الطفل. الأطفال لا يعانون من الآثار المباشرة للحرب والعنف المسلح فحسب، إنما يتضررون أيضا من التشرد، وفقدان الأقرباء، والصدمات النفسية المرتبطة برؤيتهم أعمال العنف. وتحقيق الانتعاش، بعد التعرض لحالة صعبة أو معقدة بوجه خاص، أمر طويل الأجل دائما مع إمكانية الفشل. إنه يتطلب الرعاية الصحية الكافية، ومشاركة الآباء والمجتمع، والتعليم، والاهتمام المتعدد الجوانب بغية مواجهة الصدمات الجسدية، وفي الدرجة الأولى الصدمات النفسية.

ولا تزال سلوفاكيا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ممارسة تجنيد الجنود الأطفال. فعدد الجنود الأطفال ينذر بالخطر، وقصصهم الشخصية مثيرة للقلق تماما. وعلى المجتمع الدولي أن يصعّد الجهود المبذولة سواء لإنقاذ الأطفال المجندين بالفعل، أو لاتخاذ تدابير وقائية قوية تساعد على تثبيط هذه الظاهرة المؤلمة، وقمعها، وأخيرا، القضاء عليها تماما. وهناك مجالان رئيسيان يتعين معالجتهما بشكل خاص هما: الفقر، والتعليم.

وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة إلى أن تفعل ذلك، وتعتمد جميع التدابير المحلية اللازمة لتنفيذه الكامل والفعال.

وكما ذكرت من قبل، إن الحصول على التعليم أثناء الصراع وبعده على السواء هو عامل رئيسي يتعلق بمنع وقوع انتهاكات لحقوق الطفل. وتحث سلوفاكيا جميع الدول، والمجتمع الدولي، ومؤسسات الأمم المتحدة، على معالجة مسألة التعليم كأولوية عند اعتماد السياسات والبرامج التي تؤثر على الأطفال وحقوقهم. وبتزويد الأطفال بالتعليم الكافي، يمكننا أن نقلل من خطر تعرضهم لسوء المعاملة.

وتدين سلوفاكيا استخدام المدارس لأغراض عسكرية. والدراسة المعنونة ”المدارس التعليمية عرضة للهجوم في عام ٢٠١٤“، وقد نشرت في شباط/فبراير، تحدد ٧٠ بلدا وقعت فيها الهجمات بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. وفي ٣٠ حالة، كان هناك نمط من الهجمات المتعمدة. إن الجماعات المسلحة من غير الدول والجيش وقوات الأمن الوطنية هاجمت المدارس التعليمية على السواء خدمة لمصالحها الخاصة. وفي ٢٤ من أصل ٣٠ بلدا شملتها الدراسة، استولت الأطراف المتحاربة على المدارس كليا أو جزئيا، واستخدمتها كقواعد وثكنات، ومراكز لإطلاق النار ومخابئ للأسلحة. والمباني التي كان ينبغي أن توفر أماكن آمنة للتعليم أصبحت ساحات قتال عندما جعلها الاستعمال العسكري أهدافا للهجوم عليها. إن تلك الأرقام مقلقة للغاية.

إن التركيز المبكر على ترميم المدارس العاملة وعودة الشباب إلى غرف التدريس يمكنه أن يمثّل عائدا للسلام ويعزز الدعم لتحقيق السلام. وثمة ضرورة لتتعاون النظم التعليمية في مجالات الصحة والتعليم والسلامة والأمن في المدارس. والتوعية إزاء الألغام الأرضية، والدعم النفسي والاجتماعي، وإعادة بناء مؤسسات التعليم أمور يجب أن تترافق مع التخطيط الانمائي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وإصلاح القطاع العام وسوق العمل.

وتدرك سلوفاكيا نصيبها من المسؤولية عن مساعدة الأطفال للحصول على التعليم والرعاية الصحية في مناطق الصراع وخارجها. وينعكس ذلك في برامجنا للمساعدة الإنمائية. وتم تخصيص أكثر من ٦ ملايين يورو حتى الآن للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث والتعليم السلوفاكية في ميدان الرعاية الصحية والتعليم.

وبالنسبة إلى الوقاية، لن تتكلل تلك الجهود بالنجاح الكامل دون التصدي للأسباب الجذرية للصراع، فضلا عن عوامله التمكينية والتيسيرية. وقد ثبت أن إصلاح قطاع الأمن على نحو يتصف بالمصداقية والعمق يؤدي دورا هاما وحاسما في تقليل أو حتى القضاء على الظروف التي يمكنها أن تيسر اندلاع الصراع، وكذلك استدامة السلام في الأمد البعيد.

وفي هذا السياق، نكرر الحاجة إلى تنفيذ آلية دقيقة للتأكد من عدم انضمام الذين ارتكبوا جرائم ضد الأطفال إلى صفوف الجيش، ومن إيلاء الاهتمام اللازم لتدريب الأفراد العسكريين، بمن فيهم حفظة السلام، ومن وضع آليات لمنع التجنيد دون السن القانونية. وإذا كان إصلاح القطاع الأمني يمكنه أن يهيئ الظروف التي تساعد على إعادة إدماج الأطفال أو حتى إنقاذ طفل واحد من أهوال الصراع والحرب، فيجب أن يصبح أمرا حتميا لكل واحد منا.

الأطفال بحاجة إلى أقلام وكتب، وليس إلى بنادق وأحذية عسكرية. وفي الختام، أريد أن أؤكد على أن حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم ورعايتهم، أينما كان على وجه الأرض، هي التزام أخلاقي لكل مواطن ولكل دولة. ويجب ألاّ نتخلى عن الذين هم أكثر ضعفا وعن الأبرياء والعزّل. وعلى المجتمع الدولي، والدول، والمجتمع المدني، والوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، واجب ومسؤولية تجاه استخدام جميع الوسائل الضرورية لحماية الأطفال من المعاناة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، أسمحوا لي بأن أهنئكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، وأود أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التي تمثّل فرصة لتعزيز مراقبة التدابير التي وضعها مجلس الأمن لكفالة حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. كما يُسعدني أن أرحب بسعادة السيد جان أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في لكسمبرغ على مشاركته صباح اليوم. ولا يفوتني أن أشكر

معالي الأمين العام للأمم المتحدة والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، والسيد الحاجي باباح على بياناتهم القيمة صباح اليوم.

لا تزال أمامنا اليوم تحديات عديدة متمثلة في الانتهاكات الجسيمة المُرتكبة ضد الأطفال. ولكون الأطفال الشريحة الأضعف في المجتمع ومعاناتهم مستمرة جراء تعقد التراعات المسلحة، وتعدد أشكالها، وعدم التزام الأطراف المتنازعة بالقانون الدولي الإنساني، نتطلع إلى أن يولي المجلس المزيد من الاهتمام وأن يتخذ إجراءات أكثر فعالية لحماية الأطفال وعدم تعرضهم إلى أي شكل من أشكال الانتهاكات. ونود هُنا أن نُثني على الورقة المفاهيمية التي قدمتموها بهذا الشأن. وفي الوقت الذي نؤكد فيه التزامنا بالأطر التي اعتمدتها الأمم المتحدة في هذا الخصوص، نرى أن من الضروري أن لا يقتصر ذلك الاهتمام على المستوى المواضيعي، بل يجب أن تُطبق توصيات الأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المُسلح على الحالات الفردية التي ينظر فيها المجلس.

إن المجتمع الدولي مصمم على حماية الأطفال في ظروف الحرب والسلم. وإن ما يؤكد أولوية هذه المسألة بالنسبة للمجتمع الدولي وجود أكثر من ٢٥ مادة في اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين تشير إلى الأطفال على وجه الخصوص، فضلاً عن الحقوق المكفولة في اتفاقية حقوق الطفل المصدق عليها عالمياً.

إن الأطفال الفلسطينيين ليسوا بمنأى عن الظلم جراء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، ففي غضون عام واحد قُتل ٥٠ طفلاً فلسطينياً وجُرح أكثر من ٦٦٥ آخرين على أيدي القوات الإسرائيلية، كما ورد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراعات المسلحة. ويتعرض الأطفال الفلسطينيين القُصّر للاعتقال التعسفي على أيدي السلطات الإسرائيلية بحجة تهديدهم للأمن. وبحسب تقرير الأمين العام، فإن السلطات الإسرائيلية تحتجز ١٩٤ طفلا. ومن المثير للقلق كذلك وقوع عدد كبير من الاعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث أُبلغ عن الاعتداء على ٣٢١ مدرسة، وهذه نسبة عالية من المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما في الجمهورية العربية السورية، فقد جاء في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح الخاص في سوريا ما تعجز الكلمات عن وصفه من انتهاكات خطيرة ومخاطر جسيمة على الأطفال. ويتحمل النظام السوري المسؤولية الأساسية لهذه الآثار الكارثية التي نتجت عن إتباعه سياسة القمع والقوة ضد الشعب السوري الذي ثار سلمياً للمطالبة بحقوقه المشروعة. فقد أسفر استخدام القوة العسكرية المفرطة والعشوائية من جانب قوات النظام والمليشيات المرتبطة به عن مقتل عدد لا يحصى من الأطفال وتشويههم وسبب آثارا مباشرة وغير مباشرة وطويلة الأجل كالآثار النفسية. ولا تستثني أجهزة النظام الأمنية والعسكرية الأطفال من الاعتقال والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة، والتعذيب في الاعتقال الذي يصل إلى حد القتل. وشملت الانتهاكات التي ارتكبها النظام استخدام الأطفال كدروع بشرية، وارتكاب العنف الجنسي والجسدي والإشراف على مجازر المدنيين، بمن فيهم الأطفال الرضع. ولا يخفى أن سياسات التجويع التي ينتهجها النظام بحق المدن والقُرى السورية أول ضحاياها الأطفال الذين هم أشد عرضة للجوع والمرض، والأكثر تأثراً بالدمار الشامل الذي حدث للقطاع الصحي في سورية، ومن المُقلق أنه نتيجة للأزمة عاد مرض شلل الأطفال للظهور مُجدداً في سوريا.

بالإضافة إلى كل ما سبق، من المؤلم أن جيلا كاملا من الأطفال السوريين مهدد بالضياع والحرمان من التعليم كما أوضح تقرير لليونيسيف نُشر مؤخراً بهذا الشأن. حيث تم

تدمير أكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة واستخدام أكثر من ١ ٠٠٠ مدرسة كملاجئ. إننا ننظر ببالغ القلق لمسألة الهجمات المتكررة على المدارس واستخدامها كثكنات عسكرية، وقواعد عمليات ومراكز احتجاز. الأمر الذي لا يشكل فقط انتهاكاً للطابع المدني لمثل تلك المؤسسات، بل يعرض الأطفال لخطر الاعتداء عليهم ويحرمهم من حقهم الأساسي في الحصول على التعليم. وهو ما أشارت إليه تقارير الأمين العام للأمم المتحدة ذات الصلة وتقارير المنظمات الأخرى مثل التقرير الأخير بشأن الاعتداءات على التعليم الصادر عن التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على الجهود التي يبذلها هذا التحالف لوضع مبادئ توجيهية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستخدامات العسكرية.

ختاماً، إننا هنا اليوم لنعيد التأكيد على أهمية جهود منع عمليات تجنيد الأطفال وإعادة تأهيلهم، كما نود أيضاً إعادة التأكيد على أهمية تكليف ومشاركة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتضمينها مستشارين لحماية الأطفال. كما نعيد التأكيد مرة أخرى على إلحاحية إيلاء الاهتمام اللازم لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ومكافحة إفلات الجناة من العقاب، وضمان المحاسبة السريعة والفعالة واتخاذ تدابير محددة الهدف ضد الممعنين في ارتكاب تلك الانتهاكات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بنص مختصر لبياني؛ أما النص الكامل فسيكون متاحا على شبكة الإنترنت.

إن رئاسة لكسمبرغ مؤهلة جدا لمناقشة اليوم بالنظر إلى جهودها الدؤوبة في معالجة محنة الأطفال المنخرطين في الصراع المسلح. نشكر الممثلة الخاصة زروقي، والمدير التنفيذي ليك، ووكيل الأمين العام لادسو على إحاطاتهم الإعلامية، وبالإضافة إلى ذلك، نثني على السيد الحاجي بابا سوانيه الذي وفر خطابه رؤية متعمقة نادرا ما تُسمع في المجلس، وكانت شهادة قوية على الأهمية الأساسية لهذه المسألة.

إن الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبغض إساءة معاملة الأطفال، وإزاء تلك الخلفية ترحب نيوزيلندا بتوافق الآراء حول قرار اليوم ٢١٤٣ (٢٠١٤) بوصفه تجسيداً سوياً لآراء جميع أعضاء الأمم المتحدة. وما هو مطلوب الآن زيادة تعزيز الإرادة السياسية والقيادة في المجلس. وعلينا أن نواصل تدعيم الهيكل الخاص بالأطفال في الصراعات المسلحة، وليس أقل من ذلك اعتماد مبادرات وابتكارات جديدة لضمان المتابعة الفعالة وتحقيق درجة أكبر من المساءلة. توفر مناقشة اليوم عنصراً حفازاً على أفكار جديدة نشيد في سياقه بالسيدة زروقي وشركائها على إطلاقهم الطموح لحملة ”أطفال، وليسوا جنوداً“ وهي حملها تؤيدها نيوزيلندا.

إن التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في سورية (S/2014/31) يبين بأوضح العبارات التكلفة المحزنة لأرواح الشباب والمستقبل المفقود الناجمة عن ذلك الصراع المريع. إنه تذكير بالتكلفة الحقيقية للتقاعس وعدم التصرف، وينبغي أن يُحفز المجلس على مضاعفة جهوده في ما يتعلق بسوريا. إن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس مؤخرا، كان من بين أمور أخرى، خطوة لازمة بشدة لمعالجة الحالة الإنسانية التي يواجهها الأطفال في سوريا، وبصورة خاصة الآثار التي تخلفها الهجمات على المدارس والاحتجاز التعسفي للأطفال.

على الرغم من التقدم الجدير بالثناء الذي تحقق في بعض جوانب مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، لا تزال توجد مشاكل خطيرة في بعض الأماكن. نشيد بالمجلس على اعترافه بالحاجة إلى حلول ابتكارية وعملية. غير أن الأمر يقتضي

المزيد من الابتكار، وينبغي أن يُعتبر ذلك مهمة عاجلة. على سبيل المثال، إن عدد الجناة المُمعنين يبعث على القلق الشديد. تقترح نيوزيلندا أن يركز التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراعات المسلحة على تسليط مزيد من الضوء على هؤلاء الجُناة. وبالإضافة إلى المعلومات الواردة في المرفق، ينبغي للتقرير أيضا أن يبين بالتفصيل عدد السنوات التي أُدرج فيها اسم كلٍ واحد من الجناة في القائمة. وهذا يسلط الضوء على أسوأ الجُناة السادرين. ويُمكن للمجلس أيضا، على سبيل المثال، أن يحفز على التقدم من خلال الإحاطات الإعلامية الدورية لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة في دورة خاصة مفتوحة للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة مما يمكن من إبراز التقدم الإيجابي المحرز على أساس كل بلد بمفرده وتوفير الفرصة لمناقشة العبر المستقاة لاستخدامها في أماكن أخرى.

ومما يزيد من صعوبة التحدي المتمثل في الحد من إيذاء الأطفال في التراع المسلح والقضاء عليه كون الغالبية العظمى من مرتكبي الانتهاكات جهات فاعلة من غير الدول. ولا يمكن إحراز تقدم إلا إذا استحدثنا طرقا للتأثير على هذه الجماعات. كما ندعو المجلس إلى زيادة اهتمامه بتقديم دعم أفضل للممثلة الخاصة ولوكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتعزيز قدرتها على التواصل مع الجهات الفاعلة من غير الدول.

والمذكرة المفاهيمية الخاصة بمناقشة اليوم تتطرق إلى جانب آخر، أود التركيز عليه: الهجمات على المدارس والاستخدام العسكري لها. وهي مسألة أشار إليها العديد من الذين أدلوا ببيانات. والتعليم يوفر الأساس لبناء الجيل القادم. وترحب نيوزيلندا بإعراب المجلس عن القلق إزاء الهجمات التي تُشن على المدارس واالاستخدام العسكري لها، ولكن هذه الانتهاكات مستمرة. ولا بد من القيام بمزيد من العمل في التصدي لها. ومشروع مبادئ لوستر التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال التراع المسلح يستحق دراسة جادة للغاية. فهذه المبادئ تشتمل على نهج عملي وطوعي يستند إلى القانون الإنساني الدولي القائم وتوفر موردا يمكن للدول الاستفادة منه في تحسين سياساتها وعقائدها العسكرية وفي مساعدة الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأفكار يجب أن توجد في إطار أوسع نطاقا بكثير للمبادرات.

وتشعر نيوزيلندا بالأسى لأن الأطفال لا يزالون يُجبرون على رؤية أشياء ينبغي ألا يراها أي طفل وعلى فعل أشياء ينبغي ألا يقوم بها أي طفل مطلقا. ونسجل مرة أخرى التزامنا بالقضية الملحة المتمثلة في حماية الأطفال من التراع المسلح ومن ويلات الحرب وبالحفاظ على المكاسب التي حققناها بالفعل. وقبل كل شيء، تلتزم نيوزيلندا بتحقيق نتائج أفضل للأطفال الذين حُرموا، دون أن يكون لهم أي اختيار، من طفولتهم نتيجة إجبارهم على المشاركة في التراع المسلح.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): شأني شأن زميلي الذي سبقني، سأتلو أنا أيضا نسخة مختصرة من بياني. وأحيل المشاركين إلى البيان الخطي الكامل. ومع ذلك، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، على وجه الخصوص على عقد هذه المناقشة. ونقدر على وجه الخصوص صيغتها المفتوحة التي تسمح لجميع الدول الأعضاء بإعادة التأكيد علانية على التزامها بحماية الأطفال في حالات التراع المسلح وبتقديم توصيات إلى مجلس الأمن.

وشأني شأن المتكلمين السابقين، فإنني أقدر بشدة العمل الهام جدا الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، وأدعم الحملة المشتركة لوضع حد لتجنيد واستخدام قوات الأمن الحكومية للأطفال في الصراع بحلول

عام ٢٠١٦، والتي أطلقتها الممثلة الخاصة أمس بالاشتراك مع اليونيسف.

على الرغم من النداءات المتكررة للمجتمع الدولي الداعية إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في حالات التراع المسلح، لا يزال عدد من أطراف التراعات المسلحة تجند الأطفال أو تستخدمهم. والقائمة، التي أعدها الأمين العام كما هو معلوم، تضم أكثر من ٥٠ من الجناة، بينهم ٤٦ من الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. وقد أشار من تكلم قبلي أيضا إلى هذه الحقيقة. وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الممثلة الخاصة للتواصل مع عدد من هذه الجهات الفاعلة من غير الدول لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، لا تزال التزامات الجهات المسلحة من غير الدول محدودة للغاية، كما أن ثمة تحديات لا تزال تواجه الاتفاق على خطط عمل مع هذه الجماعات، ألا وهي، طابعها السريع الزوال أو معارضة الحكومة أو صعوبة إجراء اتصالات معها.

وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا مشروعا لتحسين المساءلة بخصوص الأطفال في حالات التراع المسلح، ينفذه معهد ليختنشتاين لتقرير المصير وهيئة الرصد المعنية بالأطفال والتراع المسلح. وسيركز المشروع، على وجه الخصوص، على تيسير تبادل المعلومات والحوار بين الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني، باعتبار ذلك خطوة نحو زيادة تنفيذ خطط العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول التي ما زالت ترتكب انتهاكات ضد الأطفال.

وعلاوة على ذلك، سنواصل أيضا دعم المنظمة غير الحكومية ”نداء جنيف“ التي يمكنها الوصول إلى الجهات المسلحة من غير الدول والتي تتواصل معها من أجل التوقيع على صكوك تلزمها بمنع وحظر تجنيد واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية. والنهج الذي تتبعه ”نداء جنيف“ يكمل العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة.

إن تدريب وبناء قدرات الموظفين المسؤولين عن حماية الأطفال أمر ذو أهمية قصوى. ومن الضروري توفير تدريب سابق للانتشار لحفظة السلام في مجال حماية الطفل. وضباط الشرطة والأفراد العسكريون والمدنيون بحاجة إلى تدريب متخصص في مجال حماية الطفل. وستقدم سويسرا دعما ماليا لتعميم مراعاة حماية وحقوق ورفاه الأطفال المتضررين من التراع المسلح في إطار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونرى أيضا أنه ينبغي حظر مشاركة القوات المسلحة الحكومية الواردة أسماؤها في مرفقات تقارير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى أن تعتمد وتنفذ بصورة كاملة خطط عمل لإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وأخيرا، فإن سويسرا تشجع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة وعلى توجيه العمل بخصوص القرار S/2014/149 بشأن الأطفال والتراع المسلح، وهو قرار قوي ولكن عملي أيضا.

لقد مست الشهادة التي قدمها الحاجي بابا سوانح، وهو أحد الجنود الأطفال السابقين، صباح اليوم شغاف قلوبنا. ونحن نقدر الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدمها الأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة ليلى زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسف أنتوني ليك.

إن الأطفال هم أغلى ما لدينا. وهم يحتاجون إلى الحماية والرعاية عن طريق رفع مستوى التعليم والتغذية السليمة

والتوجيه الأخلاقي. والمقولة المأثورة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة عن إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب لا يمكن أن تتحقق دون الاستثمار المستمر في مستقبل أطفالنا. وجميع الثقافات تشجع حب الأطفال والحدب عليهم. غير أننا نرى ملايين الأطفال محاصرين في خضم الحروب والتزاعات في شتى أنحاء العالم. وكما ورد في الورقة المفاهيمية (S/2014/144، المرفق)، فإن عشرات الآلاف من الأطفال ما زالوا يُجندون أو يُقتلون أو يُشوهون أو يُؤذون جنسيا أو يُحرمون من حقهم في التعليم والرعاية الصحية عندما تُهاجم المدارس والمستشفيات. وفي حالات التزاع المسلح، كثيرا ما يُرغم الأطفال على المشاركة في الأعمال العدائية الفعلية. والزج بالأطفال في أتون حالات القتال أمر غير إنساني. والطفل الذي يجري تجنيده يصبح موضوعا وهدفا للجرائم على السواء. وهذه الآفة يمكن، بل ويجب، وقفها.

وبفضل الجهود الدؤوبة للمجلس على مدار السنوات ال ١٥ الماضية، أُحرز تقدم كبير في الحد من عدد الجنود الأطفال. وجرى وضع قواعد ومعايير شاملة. وتم تسريح آلاف من الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمعات ولكن المهمة لم تُنجز بعد. وينبغي لنا جميعا أن ندعم مبادرة الممثلة الخاصة ”أطفال، لا جنود“ عن طريق زيادة الوعي من خلال الحملات الإعلامية عن تجنيد الأطفال ومن خلال إجراء حوار مع أمهات وأسر الأطفال المتضررين وعن طريق حشد تأييد جميع أطراف التزاعات لهذه المبادرة ومن خلال تعبئة الموارد لبناء القدرات.

وإنشاء أطر قانونية وآليات للتحقق من المعونة ونظم عالمية للتسجيل هي أمور تمنع تجنيد الأطفال وتعزز المساءلة. وبناء القدرات في مجال التحقيق والمقاضاة يساعد على مكافحة الإفلات من العقاب ومعاقبة الجناة.

يجب تحديد الجناة المتمادين، وتقديمهم إلى العدالة في إطار النظم القضائية الوطنية، وعند الاقتضاء، من خلال استخدام آليات العدالة الجنائية الدولية.

إن التعليم عامل ممكّن ومحرر، ويشكل إلى حد بعيد الاستجابة الأكثر فعالية فيما يخص الصراعات المسلحة. وتشكل الهجمات على المدارس خطرا على الطلاب والمعلمين، وتدمير المباني وحرمان الأطفال من حقهم في التعليم. وتقوم بهذه الهجماتفي معظم الحالات، جماعات مسلحة إرهابية وجماعات أخرى لا تحترم القوانين الوطنية والمعايير الدولية. على أي حال، يجب أن يمنع الاستخدام العسكري للمدارس منعا باتا في جميع الظروف. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز قدرة الحكومات الوطنية على التعامل مع تلك الجماعات وحماية مقاعد التعليم والتحصيل.

ويمكن لبعثات حفظ السلام الاضطلاع بدور حيوي فيما يخص حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح، بل إنها غالبا ما تكون خط الدفاع الأول. ولذلك، من الضروري تلقي بعثات حفظ السلام التدريب اللازم والموارد اللازمة لأداء مهامها البالغة الأهمية. وباعتبار باكستان أكبر مساهم في قوات حفظ السلام، فإنها ترحب بالتوصيات الواردة في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) المتعلقة بتدريب حفظة السلام فيما يخص الجانب التشغيلي المحدد لما قبل الانتشار وخلال البعثات. وتأخذ باكستان هذه المسؤولية بأقصى قدر من الجدية.

يجب أن نستمر في تشجيع مشاركة أوثق من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حماية حقوق الأطفال في التزاع المسلح. وكانت، على سبيل المثال، مشاركة الاتحاد الأفريقي في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وكوت ديفوار وسيراليون ومالي، ناجحة تماما. وتستحق تلك التجارب التكرار. ويعتمد التقدم في عملية الشطب من القوائم على الإرادة السياسية للبلدان المعنية.

إننا نؤيد إجراءات الإبلاغ والرصد المنصوص عليها في الولايات الخاصة بحماية حقوق الأطفال في التراع المسلح. ونحن نريد تعزيز التوافق السياسي حول هذه الولايات. لذلك الغرض، يجب احترام المعايير القانونية للولاية. وينبغي أن يستمر التركيز على حالات التراع المسلح، وعلى الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

أخيرا، فإننا ندعو إلى وقف جميع هجمات الطائرات بدون طيار المسلحة، لأنها تنتهك حقوق الأطفال في الحياة والتعليم والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل أوغندا.

السيد ندورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، ووفد لكسمبرغ على رئاستكما لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي؛ والمدير التنفيذي لليونيسيف أنتوني ليك، وإيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة. كما نقدر أيضا الأفكار التي قدمها الحاجي بابا سوانح، من سيراليون، بناء على تجربته الخاصة بوصفه طفلا جنديا.

إننا غالبا ما نقول إن الأطفال هم مستقبل العالم، والواقع أنهم كذلك، لأنهم يمثلون آمال بشرية. ولأن الأطفال هم الفئة الأكثر ضعفا، فإنهم يتأثرون سلبا جراء التراعات المسلحة. وبالتالي فإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء والأطراف في التراعات ضمان حماية الأطفال من أضرار التراعات المسلحة.

إن أوغندا تدين تجنيد واستخدام الأطفال وإساءة معاملتهم خلال التراعات المسلحة، انتهاكا للقانون الدولي المنطبق. والعواقب النفسية والاجتماعية على رفاه الأطفال المتضررين وصحتهم النفسية، ناجمة عن تعرضهم للصدمات. لذلك، فإننا نرحب بالاهتمام الذي لا يزال مجلس الأمن يوليه لهذه المسألة والتقدم الذي أحرز، بما في ذلك اعتماد سلسلة من التدابير لتعزيز حماية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للأطفال في التراعات المسلحة. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، وخاصة فيما يخص مساعدة البلدان الخارجة من الصراع من أجل الاهتمام بشكل كامل بالاحتياجات الخاصة للأطفال كجزء من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بهم.

إن التحدي المتمثل في حماية حقوق الأطفال ورفاههم، خلال التراع وضمان الاهتمام باحتياجاتهم التعليمية والصحية والغذائية والخاصة بإعادة التأهيل، في فترات ما بعد التراع، تحد شاق. ويعني غياب مشاركة المدافعين الشباب والأطفال خلال مفاوضات السلام في حالات كثيرة جداأن شواغلهم لا تحظى غالبا بالاهتمام الذي تستحقه.

إننا مقتنعون بأن معالجة مسألة احتياجات الأطفال ليست مجرد مسألة عدالة أو إنصاف أو إنسانية، بل إنها أيضا مهمة لبناء سلام دائم والحفاظ عليه. لذلك من الأهمية بمكان ضمان احترام حقوق الأطفال، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد الأطفال في التراع المسلح، وتلبية احتياجات الأطفال المتضررين في حالات ما بعد الصراع.

وعدا الأثر المترتب على السلام والاستقرار، ثمة في الواقع بعد إنساني لمأساة الأطفال الذين يزج بهم في الصراعات المسلحة. للأسف، كانت ثمة حالات عديدة من حالات التراع العنيف استخدم فيها الأطفال بوصفهم عتالين وطباخين ومراسلين ورقيقا جنسيا، وجرى إشراك آخرين في القتال، حيث قاموا بالقتل. إلى جانب الجنود الأطفال، يصبح جميع الأطفال ضحايا بطريقة أو بأخرى أثناء التراعات المسلحة. فهم يصبحون ضحايا عندما يتشردون أو عندما لا تتمكن حكوماتهم من ضمان التمويل

الكافي للمدارس والعيادات الصحية، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات وفيات رضع مرتفعة.

لا يمكن لأي بلد خارج من الحرب، التخلي عن شبابه وتهميشهم دون تأمين مستقبل لهم، خاصة وأنهم لا يعرفون إلا ثقافة العنف. ولذلك، يجب أن تأخذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين، في الاعتبار الاحتياجات المحددة للأطفال، ولا سيما الفتيات، اللائي هن الأكثر تضررا بشدة من الفتيان، واللائي توجد صعوبة أكبر في إدماجهن. وفي أوغندا، بعد انتهاء تمرد جيش الرب للمقاومة في عام ٢٠٠٦، تمثلت إحدى أولويات الحكومة في إعادة إدماج الأطفال المختطفين سابقا، في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

في الختام، من الحيوي أن نحسن باستمرار استراتيجيات إحداث تأثير في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجب على المجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لتغيير الحالة بشكل حقيقي. كما ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة توثيق خبراتها ودروسها المستفادة في مجال حماية الأطفال أثناء عمليات حفظ السلام، بحيث تستفيد عمليات حفظ السلام في المستقبل من تلك التجربة.

في الوقت نفسه، ينبغي لجميع الأطراف في الصراعات المسلحة السعي إلى الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي ذي الصلة واحترام حقوق الطفل وحمايتها. وفي حالات ما بعد الصراع، ينبغي إعطاء الأولوية لعودة الأطفال إلى أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، فضلا عن توفير الموارد الكافية لهم. ويجب اطلاق سراح الفتيان والفتيات الذين تعرضوا للخطف أو أجبروا على الانضمام إلى الجماعات المسلحة، حتى يعيشوا بقية حياتهم دون وصمة عار أوصدمة ناجمة عن تلك السنوات المبكرة التي ألقت بظلالها على مستقبلهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أثني على رئاسة لكسمبرغ على عقدها هذه الجلسة الهامة. ولا يوجد موضوع يستحق المزيد من الاهتمام أكثر من هذا الموضوع. كما نعبر عن خالص تقديرنا أيضا للأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمدير التنفيذي لليونيسيف على الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدموها. وأنا ممتن بشكل خاص للسيد الحاجي بابا سوانح على شهادته الشخصية.

إن كرواتيا تؤيد البيان الذي ألقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح تمثل تذكيرا صارخا لنا بالتحديات المقبلة.

ونلاحظ مع التقدير أنه قد أحرز بعض التقدم في حماية وإعادة إدماج الأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة، وخاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح الأطفال من القوات المسلحة والمجموعات المسلحة في عدد من البلدان. ومع ذلك، مازلنا نشعر ببالغ القلق والحزن لأن الأطفال في كثير من البلدان ما زالوا يعانون بشدة من الجروح الجسدية والآثار النفسية التي سببتها النزاعات المسلحة لهم.

وكرواتيا تؤيد بالكامل كل الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي في النزاعات ومكافحته وضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة. وكرواتيا أصبحت من المناصرين العالميين لمبادرة المملكة المتحدة المعنونة منع العنف الجنسي في النزاع، وأعلنت تأييدها لإعلان تاريخي يرمي إلى بذل الجهود على مستوى العالم للقضاء على تلك الجريمة من جرائم الحرب. ونتطلع إلى وضع البروتوكول الدولي بشأن التوثيق والتحقيق في العنف الجنسي في النزاع، الذي يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بحقوق الأطفال وحمايتهم.

وكرواتيا تعارض بشكل صارم استخدام المدارس لأغراض عسكرية وتشعر بالقلق الشديد إزاء ذلك، لما يترتب عليه من تعريض الأطفال لخطر شديد يؤثر سلباً على حقهم في التعليم. فمن شأن ذلك أن يلحق أضراراً بالغة بفرصهم للمستقبل. وإننا نقر بالحق في التعليم كحق من حقوق الإنسان الأساسية. ونولي اهتماماً خاصاً لحمايته من خلال المساعدة الدولية التي تقدمها كرواتيا وتعاونها الإنمائي مع البلدان المتورطة في التراع والخارجة منه.

وفي العام الماضي، واتباعاً لنهج يراعي الأطفال ويدعم تعليم الفتيات على وجه الخصوص، قامت كرواتيا بتمويل إنشاء مكتبة في أفغانستان يستخدمها ٥ ٠٠٠ طفل، إلى جانب بناء مدرسة ثانوية تضم ٦٠٠ طفل. وقدمنا في العام الماضي أيضا العلاج الطبي في كرواتيا لعدد من الأطفال الفلسطينيين الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي، إسهاماً في إعادة تأهيلهم ورفاههم نفسياً واجتماعياً.

وكبلد عانى أهوال الحرب التي أثرت على الأطفال بشكل خطير، تؤيد كرواتيا تماما حملة ”أطفال، لا جنود“، التي يتمثل هدفها الأساسي في منع تجنيد الأطفال بحلول عام ٢٠١٦.

إن استخدام الجنود الأطفال وتجنيدهم وإلحاقهم بوحدات مسلحة هو جريمة حرب. ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب على الإطلاق. وهذا الشكل والأشكال الأخرى من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يجب أن يحاكم مرتكبوه وأن يقدموا للعدالة أمام المحاكم الوطنية، في المقام الأول، ولكن في نهاية المطاف، وفي غياب قدرة الدول على القيام بذلك، أمام المحكمة الجنائية الدولية. وبغية تعزيز ذلك المبدأ الهام للتبعية، تؤيد كرواتيا تماماً تعميق الحوار بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية.

ولا بد لنا من زيادة الضغط على من لا قلب لهم ولا يشعرون بالخزي أو وخز الضمير. وتحديد الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال كمعايير واضحة لفرض الجزاءات، وبذل جهود متضافرة لمعاقبة الأفراد المسؤولين هو أحد السبل الكفيلة بذلك.

وينبغي ألا ندخر جهداً لحماية الفئات الأضعف ومن لا يستطيعون حماية أنفسهم. وكرواتيا تؤيد بقوة إدراج مستشارين لحماية الأطفال ضمن عمليات حفظ السلام، وتنظيم التدريب الموجه لحفظة السلام قبل نشرهم لحماية الأطفال. فمن الأهمية بمكان أن تعالج جميع عمليات حفظ السلام وبناء السلام ذات الصلة أثر التراع على الأطفال، وخاصة الفتيات، بشكل سليم. وندعو أيضا إلى إيلاء اهتمام أكبر لهذا الجانب في التقارير ذات الصلة المقدمة إلى مجلس الأمن.

وكرواتيا صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة، وتدعو إلى التصديق على هذا البروتوكول عالميا. كما أننا نعتبر مبادئ والتزامات باريس دليلاً مفيداً في جهودنا المشتركة للاستجابة لمحنة الأطفال المتضررين بالتراعات المسلحة على مستوى العالم.

أخيراً، فإن كرواتيا، التي كانت أحد مقدمي قرار اليوم (القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤))، تشيد باتخاذه بالإجماع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد نيكوليتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأثني على قيادتكم في إعداد نص القرار الذي اتخذ للتو (القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤))، ويسعدنا أن نكون من مقدميه. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم القيمة.

الجبل الأسود تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود تسليط الضوء على بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

لقد تأثرنا بقصة السيد الحاجي بانة سوانح، الذي كان جنديا سابقاً من الأطفال في سيراليون. وشهادته تذكرة أخرى بنطاق التحدي الذي نواجهه حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن حقق تقدماً كبيراً في النهوض بجدول الأعمال الخاص بالأطفال والتراع المسلح، ثمة حاجة إلى مزيد من العمل من أجل حماية حقوق الأطفال في حالات التراع المسلح، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. وفي هذا السياق، نرحب ونؤيد بشدة حملة ”أطفال، لا جنود“ التي كشف النقاب عنها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح والمدير التنفيذي لليونيسيف أمس باعتبارها محاولة جديدة لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم ضمن القوات الحكومية في التراع بحلول عام ٢٠١٦.

ما زال يجري تجنيد الآلاف من الفتيان والفتيات في شتى أنحاء العالم في القوات الحكومية ومجموعات المعارضة المسلحة للخدمة كمقاتلين أو طباخين أو حمالين أو رسل، أو في أدوار أخرى. وتجند الفتيات، والفتيان أحياناً، لأغراض جنسية أيضاً. لذلك، فإننا نردد تماماً كلمات الممثل الخاص أن الوقت قد حان لكي يتحد العالم ويطوي إلى الأبد صفحة تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الأمنية في التراع.

وإننا نتوقع أن تحدث الحملة أثراً كبيراً من خلال إسهامها ذي الشقين: أولا، التنفيذ الكامل لخطط العمل الرامية لإنهاء التجنيد ومنعه؛ ثانيا، إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية لضمان أن يصبح الأطفال المفرج عنهم من القوات أو المجموعات المسلحة أعضاء منتجين في مجتمعاتهم بعد زوال خطر إعادة تجنيدهم في المستقبل.

ومن الضروري أيضا أن يستمر الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح في استخدام الأمثل للأدوات المتاحة تحت تصرفه من أجل توفير الاستجابات المناسبة لكل أنماط الانتهاكات الجسيمة، بما فيها تلك التي ترتكبها الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على ضرورة أن تسمح الدول الأعضاء للأمم المتحدة بالوصول إلى الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول بغرض إنهاء الانتهاكات ووضع خطط العمل وتنفيذها.

ونحن نتشاطر القلق إزاء الهجمات على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية بشكل متزايد، لما قد ينطوي عليه ذلك من آثار مدمرة على الأطفال. ومما يثير قلقنا أن المدارس يمكن أن تتحول إلى أهداف عسكرية وأن الطلاب والمدرسين والمرافق التعليمية يمكن فعلاً أن يكونوا عرضة للهجمات وأشكال العنف الأخرى من قبل أطراف التراع. وندعو كل الأطراف في التراعات المسلحة إلى الامتناع عن الأعمال التي تعيق وصول الأطفال إلى التعليم. وعلينا أيضا أن نضمن اتخاذ كل التدابير لحماية الطلاب والمدرسين والمدارس والجامعات من الهجوم والاستخدام العسكري.

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية ودورها الذي لا غنى عنه، تود الجبل الأسود الدعوة إلى إدراج عنصر قوي لحماية الأطفال في ولايات البعثات. وهذا يتطلب تلقي حفظة السلام والعسكريين وأفراد الأمن تدريباً تخصصياً على حماية الأطفال قبل النشر.

والجبل الأسود تشعر بالقلق إزاء استخدام الأسلحة المنفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ونود أن ندعو جميع الأطراف في التراعات إلى الامتناع عن استخدام مثل هذه الأسلحة المتفجرة لضمان حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، من الموت والإصابة والضرر النفسي.

إن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة الإفلات من العقاب. وعندما ترتكب جرائم ذات نطاق دولي وتكون الهيئات القضائية الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على التعامل معها، ينبغي للدول الأطراف في نظام

روما الأساسي أن تولي الاعتبار الواجب لإحالة تلك الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم أيضا أن يستخدم مجلس الأمن خيار الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلى أقصى حد ممكن.

ختاماً، اسمحوا لي أن أشير إلى أن على الجميع – المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة برمتها – أن يسهموا في هدفنا المشترك والنبيل حتى لا يكابد أي طفل على الإطلاق ما كابده السيد الحاجي بابا سوانح. ونحن مدينون للأطفال بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، ووفد بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تبيّن الأهمية الخاصة التي يوليها بلدكم لمسألة الأطفال في حالات التراع المسلح.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسيف، السيد أنتوني ليك، والسيد الحاج بابا سوانح، على وجه الخصوص،، على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة اليوم.

تؤيد البوسنة والهرسك تأييدا كاملا اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٣ ذا المنحى العملي (٢٠١٤) بشأن الأطفال في حالات التراع المسلح.

وأود أن أبدأ بتقديم بعض الإحصاءات. وفقا لليونيسف، فقد تضرر ١٠ ملايين طفل جراء الحروب التي دارت خلال العقد الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال هم أشد الفئات الاجتماعية ضعفا في حالات التراع المسلح،، وغالبا ما يتعرضون للاغتصاب والاختطاف والعنف الجنسي. وما زال عشرات الآلاف من الأطفال يجندون ويقتلون أو يشوهون أو يحرمون من حقهم في التعليم والرعاية الصحية. وغالبا ما يشكّل الفقر والتراع عقبة، نظرا لأن الأطفال يضطرون في سن المراهقة إلى المساعدة على سد رمقها، أو يقسرون على التجنيد، أو أن ترغم الفتيات منهم على زواج المتعة.

وما تزال ممارسات تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع المسلح مستمرة. وهي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. ويمثّل إشراك الأطفال في التراعات المسلحة تحديات ميدانية خطيرة بالنسبة للدول الأطراف في التراع ولوجود الأمم المتحدة على حد سواء. وهناك العديد من الأمثلة التي نشهدها في عالم اليوم.

ونشدد على أن الدور الرئيسي في توفير الحماية والإيواء لجميع الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة يقع على عاتق الحكومات الوطنية. ونحث أيضا جميع الأطراف في التراع على الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية جميع السكان المدنيين. ويجب على جميع البلدان والجماعات أن تقدم واجب حماية الأطفال في حالات التراع المسلح على السياسة.

ويزداد التشديد على دور التعليم بوصفه عنصرا أساسيا في النهوض بالمجتمعات، فضلا عن أهميته البالغة في إتاحة الفرص أمام الأفراد. ومن الأهمية بمكان أن نبدأ بتعريف التعليم باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك التسليم، فإننا ما زلنا نشهد تزايدا في عدد الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية والمدرسين والطلاب. ويعاني مئات الآلاف من الأطفال في جميع أنحاء العالم اليوم من انعدام فرص الحصول على التعليم المناسب. ويحرم اثنان بين كل ثلاثة أطفال من الالتحاق بالمدارس الثانوية. ويتحول معظم هؤلاء إلى أطفال ضائعين وأجيال منسية إلى الأبد. ويرسي هذا

الوضع أساسا تاريخيا لنشوء تحديات مستقبلية للأمن والسلم الدوليين.

وتبرز ملالا يوسفزاي، التي استهدفتها حركة طالبان الباكستانية وسعت إلى قتلها لتشجيعها على تعليم جيل من الشباب من الجنسين، بوصفها رمزا للملايين من الأطفال الذين يحرمون من الفرص والحصول على التعليم. وعليه، ينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الحق في التعليم في حالات التراع. وينبغي أن تكفل جميع الأطراف في التراع سلامة المدارس باعتبارها مرافق محمية وربوع سلام للبنين والبنات.

وبعد، فما الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على صعيدي الممارسة والتعريف النظري للمفاهيم ذات الصلة؟ ترى البوسنة والهرسك أنه ينبغي اتخاذ تدابير هادفة وتدريجية وقوية ضد الجماعات والأفراد المتمادين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

ولإنهاء الإفلات من العقاب عن الانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال، يتعين على الدول الأعضاء تأييد المعايير الدولية القائمة، وتفعيل التزاماتها من خلال الإسراع في إصلاح التشريعات الوطنية والتنفيذ والرصد المنهجيين لذلك. وينبغي تقديم الجناة إلى العدالة، امتثالا لآليات العدالة الدولية، أي المحاكم الجنائية والمحاكم المتخصصة. ونشعر بالارتياح إزاء التقدم الذي أحرزته بعض الأطراف في التراعات المسلحة في الافراج عن الجنود الأطفال. وفي ذلك السياق، نشدد على أن الدور الرئيسي في توفير الحماية والإيواء لجميع الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة يقع على عاتق الحكومات الوطنية.

وفيما يتعلق بممارسة إعادة إدماج الأطفال في المجتمعات، فكثيرا ما يواجه أصحاب المصلحة المحليين والدوليين المعنيين بحالات التراع في سياق عمليات حفظ السلام وبناء السلام صعوبات في القيام بمهامهم. ويقتضي حل مسألة معقدة من هذا القبيل، التنسيق الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك التنسيق بين الحكومة المضيفة والكيانات التابعة للأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للأطفال اللاجئين والمشردين، وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والذين تعرضوا للعنف الجنسي. ونرى أن من المهم للغاية إشراكهم في ممارسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونرى علاوة على ذلك أنه ينبغي تطوير التعاون وتبادل المعلومات بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ولجان الجزاءات ذات الصلة. ونشيد بحملة ”أطفال لا جنود“ التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام بهدف إنهاء ومنع تجنيد القوات المسلحة الحكومية للأطفال واستخدامهم في حالات التراع. ولا ريب أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما تضطلع به في النهوض بحقوق الأطفال وحمايتها.

وتوفر المؤسسات المكلفة من قبل الأمم المتحدة – بما في ذلك مكاتب المقررين الخاصين، واليونيسف، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان – استعراضات منتظمة عن حالة حقوق الإنسان واحترامها داخل حدود جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب الابقاء على حماية الأطفال على رأس أولويات جدول الأعمال الاستعراضي من أجل مستقبلنا.

وحين نتكلم عن حماية الأطفال في المستقبل، ينبغي أن نأخذ بالاعتبار أيضا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإطار التنمية المستدامة. وخلال المناقشة المعقودة في إطار الفريق المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في شباط/فبراير، أشارت العديد من البلدان إلى مسألة الصراع ومنع العنف والسعي إلى تحقيق السلام الدائم، باعتبارها نقاط انطلاق أو شروطا أساسية لتحقيق التنمية بوجه عام، والتنمية المستدامة على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك،

فقد شجعت الدول على التعليم بوصفه أحد أهم أولويات الأهداف الإنمائية للألفية.

ختاما، فإننا على إيمان راسخ بأنه ينبغي أن يواصل مجلس الأمن الالتزام بحماية الأطفال في التراعات المسلحة، بما في ذلك من خلال العزم على كفالة التنفيذ الكامل لقراراته بشأن هذه المسألة واحترامها. والبوسنة والهرسك على استعداد للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا والوفتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن خلال فترة رئاستكم، أود في مستهل بياني، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أعرب عن سروري العميق بترؤسكم المجلس خلال شهر آذار/مارس. ويشكر وفد بلدي مجلس الأمن ورئاسة لكسمبرغ لإدراج مسألة الأطفال والتراع المسلح في جدول أعمالهما، نظرا لأنها تؤثر بصفة خاصة على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن هذا الموضوع (S/2013/245). كما نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد أنطوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على التزامهما بقضية الأطفال.

كتبت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلحة في أحد تقاريرها أن آلاف الأطفال ما زالوا يتعرضون للقتل أو التشويه أو الاختطاف، ويعانون من العنف الجنسي، أو يحرمون من الحصول على المساعدة الإنسانية أو الرعاية الصحية في العديد من البلدان. وأضافت أنّهم يستخدمون في العديد من البلدان في ارتكاب الهجمات الانتحارية أو كدروع بشرية. يتفق ذلك الوصف على وجه التحديد مع المحنة التي يتعرض لها يوميا الأطفال الكونغوليون من جراء وجود العديد من الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية التي تمارس النهب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الواقع، فإن حقوق الأطفال هي الأكثر تعرضاً للانتهاك بين فئات المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذلك البلد الذي ظل يعاني منذ أكثر من عقد من الزمن من التراعات المسلحة المتقطعة وما يترتب عنها من نتائج وخيمة. والأسو من ذلك أن الأطفال، نظراً لعدم نضجهم نفسيا، يتعرضون لصدمات شديدة حين يُجنَّدون. هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما يجبرون على قتل العدو بدم بارد أو قتل رفيق سلاح مشتبه في تعاونه مع العدو، أو عندما يجبرون على إحراق القرى أو حين يقفون عاجزين أمام معاناة بعض رفقائهم. تقوم جميع الجماعات المسلحة التي تعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بتجنيد الفتيان والفتيات كجنود أو سعاة أو جواسيس، أو مهربين، أو في نقل الذخائر. .ومع أن تغييراً ملموساً قد حدث منذ إلحاق الهزيمة بحركة ٢٣ آذار، فإن التشرد الداخلي الناتج عن أعمال العنف الجارية لم يتوقف بالكامل. والسببُ وجود جماعات مسلحة لا تنفك تجنّد الأطفال وتعرضهم للسخرة، وتستخدمهم في استخراج الموارد الطبيعية. ويُستخدم هؤلاء الأطفال أيضا في طحن الصخور في المحاجر. يدخل معدن الكولتان بعد تفتيته في صناعة الأجهزة الإلكترونية. إن ارتفاع مستوى النشاط الإشعاعي لهذه المواد هو ما يفسر كثرة المشاكل التنفسية، القاتلة أحياناً، التي يعاني منها عدد كبير من الأطفال الكونغوليين ممن يعملون في تفتيت معدن الكولتان ونقله.

ومن يبقى على قيد الحياة من هؤلاء الأطفال يعانون من الصدمة جراء ما يشاهدونه من تخريب وأعمال وحشية ترتكبها الجماعات مسلحة التي تستغلهم. إنهم مجبرون أن

يشاهدوا، ولا حول لهم، مشاهد مروعة من العنف، حيث يُقتل فيها أفراد عائلاتهم وأصدقاؤهم أمام أعينهم. لقد تكبد آلاف الأطفال من ضحايا هجمات الجماعات المسلحة العنيفة الكثير من الأضرار المادية والمعنوية. أنا أتكلم بالنيابة عن هؤلاء الأطفال التي تتمنى أسرهم، وهي تعيش عموماً وضعاً اقتصادياً مزريا، أن تُتخذ تدابير ملموسة لإنصافهم وتعويضهم. في الجانب التعليمي، لا يحصل الأطفال المشردون ممن يعيشون في مناطق الصراع على التعليم في الواقع، الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد من جانب الجماعات المسلحة.

وبالنظر إلى نطاق هذه الظاهرة، وعملا بالتوصيات الواردة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح، فإن السلطات الكونغولية لم تدخر جهدا في التصدي للتحديات. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقعت حكومة بلدي مع الأمم المتحدة على خطة عمل تضمنت مجموعة من الالتزامات من جانب الطرفين، بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال.

وقد أحرز تقدم منذ التوقيع على خطة العمل تلك. فقد أصدرت السلطات الكنغولية أمرين توجيهيين. الأول أصدرته وزارة الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين إلى القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية أشارت فيه إلى مختلف الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في هذه المسألة والواجبات الناشئة بمقتضى ذلك. أما الأمر التوجيهي الثاني فقد أصدره المدير العام لوكالة الاستخبارات الوطنية الكونغولية. وهو يمنح فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة حق الوصول إلى موظفي الاستخبارات ووثائقها ومواقعها ومنشآتها، ويأذن بوضع جميع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة تحت رعاية وكالات حماية الطفل.

علاوة على ذلك، أنشئت آليتا تنسيق لمتابعة تنفيذ خطة العمل. وتحققت نتائج مشجعة. فوفقا للإحصاءات، أمكن تخليص ٢ ٤٩٤ طفلا من الجماعات والقوات المسلحة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، في حين وضع ٢٨٢٤ طفلا، من بينهم ٣٦٥ فتاة، تحت رعاية هيكل الدعم الانتقالي. وانخفضت تلك الأرقام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بل ربما انخفضت أكثر اليوم.

من بين الإجراءات الواسعة النطاق التي اتخذها الحكومة للتصدي لظاهرة العنف الجنسي، أشير إلى القانون الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ومقارنة مع القانون الجنائي السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أحدث القانون الجديد تغييراً كبيراً، ومن ذلك أنه رفع الحد الأقصى لسن الأطفال الذين يعتبرون ضحايا للعنف الجنسي من ١٤ إلى ١٨ سنة. وباتت العقوبات أشد على الممارسات التي كانت تعتبر من الجرائم الأقل خطورة، بما في ذلك الزواج القسري، والإكراه على البغاء أو استغلال الأطفال، والاسترقاق الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية، وإتيان الحيوانات. علاوة على ذلك، لا يشمل القانون الجديد بشأن العنف الجنسي هذه الجرائم فحسب، بل أضاف إليها أيضا ١٦ جريمة بموجب القانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية عاقدة العزم على مواصلة الحملة الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، يغتنم وفدي هذه الفرصة ليحض الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية التي لا تزال ناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستجابة للدعوة التي وجهتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تلقي أسلحتها وأن تستسلم للسلطات الكونغولية حتى يتسنى إعادتهم إلى بلدانهم، بالنسبة للأجانب، أو تسجيلهم

في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالنسبة للمواطنين الكونغوليين.

ويرحب وفد بلدي بالتزام مجلس الأمن بالعمل من أجل حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة أثناء التراعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سرور وفد بلدي، سيدتي الرئيسة، أن يشارك في هذه المناقشة تحت رئاستكم، ما يؤكد التزامكم وما تبذلونه من جهود في هذه المسألة. وأهنئكم على اعتماد القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) صباح هذا اليوم. أود أيضا أن أشكر السيدة ليلى زروقي، والسيد أنطوني ليك، والسيد الحاجي بابا سوانح على بياناتهم.

منذ عام ١٩٩٩، ظل توريط الأطفال في الصراعات المسلحة يحظى باهتمام خاص من جانب مجلس الأمن. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن المجتمع الدولي ما زال يواجه تحديات كبيرة تتعلق باستمرار تجنيد الأطفال من جانب بعض أطراف التراعات المسلحة، الأمر الذي يتعارض مع العناصر الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك قانون اللاجئين. إن التركيز على النساء والفتيان والفتيات باعتبارهم من الفئات الضعيفة في حالات التراع المسلح يجب أن يظل في صلب اهتمامات المجلس بغية القضاء على أسوأ أشكال العنف والاستغلال بحق هذه المجموعات وتعزيز حقوقهم وكفالة احترام كرامتهم الإنسانية.

لقد يسر اعتماد المجلس قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن تجنيد واستخدام الأطفال في التراعات المسلحة إنشاء آلية للرصد والإبلاغ فيما يخص الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الجنود الأطفال.

وساهمت تلك الآلية على نطاق واسع في جمع معلومات موثوق بها بغية دعم تنفيذ خطط العمل الوطنية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

وثمة قرارات أخرى – بما في ذلك القرارات ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي والأطفال، و ١٩٩٨ (٢٠١١) بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات، و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) بشأن المسؤولية الجنائية للجناة المثابرين على ارتكاب الجرائم – هي من بين المبادرات الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية القائمة لحماية الأطفال. ومن خلال التزام مجلس الأمن المتواصل، سلّط الضوء أيضا بوضوح على حقيقة أن مكافحة هذه الظاهرة ليست ضرورة أخلاقية وإنسانية فحسب، وإنما أيضا دعامة للسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، إن الإطار المعياري الدولي المعتمد لكفالة توفير أفضل حماية ممكنة للأطفال في الصراع المسلح، وآليات الأمم المتحدة في هذا المجال، لا يمكنهما ضمان توفير الحماية اللازمة دون مشاركة سياسية أساسية من الدول الأعضاء لوضع حد لهذه الآفة.

ويرتبط الطابع العنيد لتجنيد الجنود الأطفال ارتباطا وثيقا بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خاصة عن طريق شبكات الجريمة المنظمة، ونظرا لضعف التعاون في مجال مراقبة الحدود، والصعوبات في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي إطار ما يبذله المجلس من جهود، ينبغي له أن يعتمد نهجا شاملا لمواجهة ظاهرة تجنيد الأطفال في أبعاده العسكرية والأمنية والاجتماعية والانسانية.

ويتشاطر وفدي الرأي القائل إن مكافحة تجنيد الجنود الأطفال تشمل منع نشوب الصراعات، مع التصدي لأسبابها الجذرية من قبيل الفقر، والاستبعاد، والتفاوتات الاجتماعية. وفي إطار حالات ما بعد الصراع، يجب أن نسعى لكفالة

تحقيق المصالحة الوطنية، واحترام سيادة القانون والديمقراطية، وتهيئة الظروف المؤدية إلى التنمية المستدامة.

وتواصل الاستراتيجيات الوطنية لحماية الطفل اعتمادها على التدابير الرامية إلى بناء قدرات الحكومة، وعلى توافر الموارد المادية والمالية والبشرية من أجل كفالة الاستدامة للمبادرات المنشأة بموجب خطط العمل الوطنية. كما أنها تتطلب الاهتمام بمؤشرات التنمية الدولية لدى وضع برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تستهدف الأطفال ضحايا التجنيد، من خلال مشاريع التدريب الوطني وتهيئة فرص العمل، بغية توفير احتمالات محسّنة للشباب عن طريق العودة إلى التعلّم وتلقّي التدريب. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالعدد المتزايد من خطط العمل المبرمة أو قيد التداول التي تُظهر جدوى الحوار والتعاون. وينبغي لتلك الجهود أن تشمل ليس السلطات العامة فحسب، ولكن أيضا المنظمات غير الحكومية، والكيانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والمجتمع المدني.

وتثني المملكة المغربية على حملة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“ التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بهدف وضع حد لتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة بحلول عام ٢٠١٦، ودعم المبادرات الوطنية في هذا المجال. وبالمثل، نرحب بالتدابير التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز التعليم والتدريب للأفراد العسكريين المشاركين في عمليات حفظ السلام، بغية تمكينهم من حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح.

ويأمل وفد بلدي من المبادئ التوجيهية التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٩ بمشاركة إدارة الدعم الميداني أن تساعد على توجيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالأطفال في الصراعات المسلحة، ودعم ولايات المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في زمن السلم. وتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة جريمة يجب شجبها وأدانتها والمعاقبة عليها. وبغية وضع حد لها، تتطلب جهود المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات محددة، وهادفة، وعملية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على إعطائي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. إن الفلبين تحيط علما بالقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) المتخذ في هذا اليوم، والإحاطة الاعلامية التي أدلت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وكذلك البيان الذي أدلى به رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

تؤكد حكومتي مجددا عزمها الراسخ والواضح على حماية أطفالنا وحقوقهم أينما كانوا أو في ظل أي ظرف من الظروف. والاجراءات التي تتخذها حكومة بلدي في هذا الشأن تتكلم الكثير عن جدّيتنا. إن التزامنا لا يمكن التشكيك فيه. وما فتئت حكومتي تعمل بثبات لاتخاذ تدابير إضافية مفيدة وهامة أو إجراءات محددة لكفالة أن يبقى الإطار المعني بحماية أطفالنا في ظل أي ظرف من الظروف، بما في ذلك الحالات الصعبة، إطارا قويا. ويشمل ذلك التوقيع على المرسوم التنفيذي رقم ١٣٨، الذي أنشأ نظاما لرصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، والإبلاغ عنها، والتصدي لها في جميع الأماكن المحتمل أن يكون الطفل الفلبيني موجودا فيها، بما في ذلك الحالات التي يمكن أن توصف بأنها صراع مسلح.

إن حكومتي والمفاوضين من كلا الجانبين يعملان بجهد كبير من أجل صياغة الاتفاق الذي سيكفل حلا دائما في جنوب مينداناو. ولقد توجه رئيس بلدي إلى ماليزيا قبل بضعة أيام لشكر حكومة ماليزيا على استضافة العديد من المفاوضات

المتعلقة بإبرام اتفاق شامل جدا، بغية التوصل إلى حل دائم في جنوب ميندناو.

وينبغي للأعضاء ملاحظة أن الإعصار هايان ضرب منطقة فيساياس الوسطى في وسط الفلبين. ولقد كان مفاوضونا حذرين جدا في اختيارهم للكلمات. والمجلس مطلع تماما على طبيعة المفاوضات وحساسياتها وتعقيداتها – أينما كان وفي كل مكان. ومع ذلك، لا يزال المرء يلاحظ إشارات عامة شاملة في بيانات أو عبارات تتعلق بالفلبين، تدعوه إلى التساؤل عما إذا كانت تفصح على الاطلاق عن معرفة جغرافية ببلدي، أو عما إذا كانت مفيدة للجهود الوطنية.

وتواصل الحكومة الفلبينية العمل عن كثب مع الأمم المتحدة من أجل النهوض بمصلحة الأطفال. والتقارير الصادرة عن الأمين العام وممثلته الخاصة والوثائق الصادرة عن الفريق العامل ينبغي أن تستند إلى معلومات واضحة، ودقيقة، وقابلة للتحقق، وحديثة. لذلك، من المهم أن تعالج الثغرات التي يتم تحديدها في عملية تقديم التقارير. ويجب تجاهل البيانات القديمة. ولقد أثارت الفلبين هذه المسألة مع الفريق العامل. وهذه الملاحظة يتعين ترجمتها إلى توصيات مناسبة. ولا بد لمجلس الأمن أن يكون على علم بما يجري، وأن يعالج هذه الثغرات. فسلامة التقارير وعمل مجلس الأمن وكل من هو معني بذلك تستند، في الواقع، إلى هذه المتطلبات الأساسية.

واسمحوا لي أيضا أن أذكر نقاطا إضافية يتعين إبرازها والتعليق عليها. إننا ننوّه بالتطورات الإيجابية التي حدثت في الفلبين ونشعر بالامتنان تجاهها. فتلك التطورات المؤسسية والقانونية بحاجة إلى أن تكون موضع تقدير في السياق الأوسع للنمو الشامل والمستدام، وخطة السلام والتنمية لحكومة بلدي. ونحن نسعى في الفلبين إلى إقامة توازن دقيق. وينبغي للعمل المضطلع به هنا بشأن الأطفال أن يدعم العمل الذي يجري القيام به على الصعيد القُطري.

وتود الفلبين أيضا أن تعترض على جملة وردت في تقرير الفريق العامل، الذي يسلّم بأن

”تعرّض الأطفال للانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها الأطراف في التراع المسلح قد يكون شهد زيادة في مناطق الفلبين المتضررة من الإعصار هايان ويحث الوكالات الحكومية وغير الحكومية الدولية المعنية التي تعمل في المناطق المتضررة على أخذ هذا الخطر في الاعتبار“ (S/AC.51/2014/1، الفقرة ٦ (د)).

يود وفدي أن يعرف ما هو الأساس الواقعي لهذه الجملة. الجدير بالذكر أن الإعصار هايان – وهو أقوى إعصار سُجّل في التاريخ على الإطلاق بأنه ضرب اليابسة – شمل مساحة واسعة من البلد، وأضرّ ضررا كبيرا بمقاطعات في منطقة فيساياس، وليس في ميندناو. تلك المناطق ليست مناطق عمليات جبهة مورو الإسلامية للتحرير، التي توصّلنا معها إلى حل دائم والتي قد تشعر بالإهانة إزاء هذه التقارير أو التعليقات، أو جماعة أبو سياف أو غيرها من الجماعات المسلحة. وهناك تقارير سابقة للممثلة الخاصة للأمين العام في هذا السياق.

لقد صدر حينئذ عدد من التقارير السيئة، بما في ذلك تقارير عن الاتجار بالأطفال، إنما جميعها استند إلى أسس واقعية هشة؛ وتم نشر تلك التقارير للنهوض بمصالح معينة وخطط خفية لجماعات محددة – وإنما ليس للجماعات المسلحة.

على سبيل المثال، أود أن أشير إلى الإبلاغ عن أن سُلع الإغاثة والأدوية المقدمة من المملكة المتحدة أنه قد جرى تحويلها إلى شركات توزيع خاصة أو إلى أسواق خارج المناطق المنكوبة بالكارثة لتحقيق مكاسب خاصة، غير أنه لم يرد أي نوع من المعونات العينية من المملكة المتحدة. وبالنظر إلى التحديات الحقيقية جداً التي واجهها بلدي في جهود إعادة

الإعمار وإعادة البناء في أعقاب الإعصار هايان، فإن هذه التصريحات النظرية وغير الواقعية لا تراعي أبدا المشاعر وغير مسؤولة بالكامل، وبالتالي تنطوي على إساءة إلى آلاف الأطفال في المناطق المتضررة من الإعصار، وهم بحاجة إلى كل مساعدة بوسعهم الحصول عليها في هذا الوقت العصيب جداً.

أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على زيارة المناطق التي ضربتها الكارثة، وأشكر المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان منطقتنا والبلدان الممثلة هنا، على دعمها الكريم جداً الذي قدمته إلى حكومتي، وأشكرها على ما تبذله من جهود إغاثة وعلى ما تقدمه من مساعدة في عملية الانتعاش والتعمير والتنمية في المناطق المتضررة.

تود حكومتي أن تُبلغ المجلس بأنه تم التوقيع مؤخرا على المرفق الرابع والنهائي المتعلق بمنطقة بانغسامورو. وكان ذلك آخر المرافق الـ ١٢ في اتفاق الإطار الشامل الذي تم التوقيع عليه منذ أكثر من سنتين. وقد ساد الهدوء المنطقة طيلة تلك الفترة اللهم سوى حالات متفرقة من العنف. وبنهاية هذا الشهر، سيتم التوقيع على الاتفاق الشامل.

أود أن أؤكد من جديد موقف الحكومة الفلبينية. نحن نقدر قدسية كل روح بشرية، لا سيما أرواح أطفالنا وشبابنا. إن موقفنا لم يتغير والحالة في الفلبين لا تبرر إدراج أي أسماء في القائمة. ولا بد للتطورات الملموسة والشواغل التي وصفناها من أن تؤخذ في الاعتبار الكامل، بما في ذلك ما يتعلق بالبيانات والإبلاغات. تعرض الفلبين المزيد من العبر المستقاة ونقاط التقدم وليس النكسات، مما يبرر استبعادنا من القائمة.

إن الأنشطة العملياتية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يمكن أن توفر أدوات ملموسة لتعزيز مصالح الأطفال. وفي الواقع، إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء نهائي في ما يتعلق بالبلدان المدرجة في القائمة التي من الواضح أنها ليست في حالات صراع مسلح، سيكون ذلك مؤشراً على فشل مجلس الأمن حتى في ما يتعلق بمسألة هامة جداً، ولكنها ليست محل قلق كبير للمجلس. وبوسع الوكالات المعنية أو الأنشطة العملياتية للأمم المتحدة أن تفعل المزيد، أو بالأحرى أن تضمن تحسين حالة الأطفال في تلك البلدان، وتحرير مجلس الأمن للانخراط في قضايا أكبر وأكثر إلحاحاً بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): سيدتي الرئيسة، في البدء نشكركم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، آخذين في الاعتبار الجهود الجارية لتدشين حملة إنهاء تجنيد الأطفال بنهاية العام ٢٠١٦ والتي تم تنظيمها بالأمس وشارك وفدنا في فعالياتها.

تأتي قضايا حقوق الأطفال وحمايتها في مقدمة أولويات حكومة السودان ويقف شاهداً على ذلك مجموعة من المجهودات والإنجازات التي ما فتئت تقوم بها الحكومة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أولاً، على صعيد الالتزامات الدولية، فقد صادقت حكومة بلادي على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين: البروتوكول المعني بإشراك الأطفال في التراعات المسلحة، البروتوكول المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية. كما صادقت الحكومة على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية: الاتفاقية رقم (١٣٨) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية رقم (١٨٢) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ثانياً، على صعيد تشريعاتنا الوطنية، فإن قانون القوات المسلحة وقانون الشرطة وقانون الأمن تمنع بشكل قاطع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشر في صفوفها. أقامت بلادي نظاماً متكاملاً لعدالة القُصّر والعدالة الإصلاحية شمل سن قانون حماية الطفل للعام ٢٠١٠ وإنشاء النيابات ذات الصلة بعدالة القُصّر.

ثالثاً، على صعيد آليات حماية الأطفال، أقامت الحكومة وحدات حماية الأطفال بالقوات المسلحة ووحدات حماية الطفل والأسرة بوزارة الداخلية. وأنشأت الحكومة أيضا المجلس القومي للطفولة، وفضلا عن ذلك عينت الحكومة المُدعي العام لجرائم دارفور للتحقيق في كل المزاعم المتعلقة بدارفور منذ اندلاع التراع في عام ٢٠١٣ (في النص الأصلي ٢٠٠٣ وفي النص الإنكليزي ٢٠٠٣)، خاصة المزاعم المُتصلة بانتهاكات حقوق الأطفال. وأنشأت الحكومة لجنة لتقصي الحقائق بشأن اختطاف وتجنيد الأطفال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. كذلك دشنت الحكومة في تموز/يوليه من العام الماضي الخُطة الوطنية العشرية الشاملة للنهوض بحقوق الإنسان في السودان وتعزيزها.

رابعاً، على صعيد التواصل مع الجهات الأممية المعنية بالأطفال، ما برحت حكومة السودان من خلال البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة هنا، على تواصل تام ومستمر مع مكتب وكيلة الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال في التراعات المسلحة، ومع مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وذلك بُغية لمعالجة جميع الشواغل المتعلقة بالأطفال.

تستمر جهود حكومة السودان الرامية إلى تعزيز وضع الأطفال. وفي هذا الإطار وخلال الأسابيع القليلة الفائتة، قام المجلس القومي لرعاية الطفولة بالسودان بتشكيل لجنة وطنية تنسيقية معنية بأوضاع الأطفال في حالات الطوارئ. وتضم تلك اللجنة جميع الجهات والأجهزة ذات الصلة المعنية بهذه المسألة المهمة. ويأتي على رأس اختصاصات هذه اللجنة حماية الأطفال ومعالجة الأوضاع الطارئة التي تؤثر عليهم، بالإضافة إلى التنسيق في هذا الشأن مع مكتبي اليونيسيف وبعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالسودان. وفي ذات الإطار، في حزيران/يونيه الماضي، نظم المجلس القومي لرعاية الطفولة ندوة حول الثقافات المحلية وأثرها على حماية الأطفال (تجنيد الأطفال كنموذج). وقد هدفت هذه الندوة إلى تحقيق الغايات التالية:

نشر الوعي بالمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال، وتنشيط دور الإعلام حيال الثقافات المحلية التي تشجع تجنيد الأطفال، والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية في هذا الشأن؛ الإعداد لإطلاق حملة إعلامية للتبشير بأهداف تلك الندوة. سيتم التنسيق حولها مع مكتب اليونيسيف بالخرطوم، وسوف تستخدم الحملة رسائل توعية من خلال القيادات المجتمعية المحلية و"الحكّامات"، وهنّ النساء اللائي ينظمن ويغنين أشعار الحماسة، وغير ذلك من الجهات ذات الصلة. إضافة إلى ما سبق ذكره، العمل جار بين مختلف الجهات ذات الصلة المعنية بمسائل الأطفال للانتهاء من إعداد المسودة النهائية لخُطة العمل المعنية بالأطفال في مناطق التراع.

في ضوء السياسات التي أشرنا إليها، والخطوات التي قمنا بها والإجراءات العملية التي نفذناها بشأن الأطفال، نُطالب بشطب اسم السودان من قائمة الدول التي يضمُها ملحق التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراعات المُسلحة.

بغية التطرق لقضايا الأطفال في التراعات المُسلحة على نحو شامل ومتكامل، يدعو وفدي يدعو إلى الأخذ في الحسبان الجوانب التالية:

أولاً، ضرورة مُساعدة حكومات الدول التي تُعاني من نزاعات في جهودها لإنهاء هذه التراعات، وذلك بإقناع وإرغام الأطراف المُتمردة التي تحمل السلاح على إلقاء السلاح وانتهاج التفاوض وسيلة للحل.

ثانياً، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية لوجود الأطفال في صفوف الجندية، وكذلك الأسباب الجذرية للتراعات،

وذلك عن طريق التصدي لمسببات تلك التراعات، أي الفقر ومُعالجة آثار تغير المناخ وإنهاء الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجائرة المفروضة على بعض الدول والسودان من بينها. كذلك إعفاء ديون الدول النامية مع تقديم المساعدات الفنية وبناء القُدرات، لا سيما في مجال دعم التعليم في البلدان المتأثرة، والمساعدة في جهود الإعمار في الدول الخارجة من نزاعات.

ثالثا، إن توقيع الحركات المتمردة على خطط إنهاء تجنيد الأطفال لا يعتبر إجراء كافيا لوقف الانتهاكات التي ترتكبها تلك الحركات، بل لا بد من تعزيز هذا الإجراء عن طريق إدانة سلوك الحركات المتمردة، ومن ثم إرغامها على وضع سلاحها وانتهاج التفاوض سبيلا للحلول.

رابعا، لا بد من إشراك الحكومات في أي تحرك ذي صلة بملف الأطفال في التراعات، والعمل معها بشفافية وعلى أسس تراعي مبدأ السيادة الوطنية والشرعية.

وختاما، فان وفد بلدي، وهو يجدد التزامه باستمرار التعاون مع جميع الجهات الأممية المعنية بأمر الأطفال، يطالب بان تحتوى تقارير الأمين العام على المعلومات الصحيحة والمتحقق منها والمستقاة من مصادر مهنية ونزيهة ومحايدة، وان يتم التشاور مع الحكومات بشأن تلك المعلومات قبل تضمينها في التقارير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي الإعراب عن تهانينا الصادقة لكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. وفي السياق نفسه، أود أن أشكركم باسم وفد بلدي على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الموضوع الهام للغاية المتعلق بالأطفال والتراع المسلح.

ونشكر الأمين العام على أحدث تقاريره السنوية (S/2013/245)، الذي لم يبرز التقدم المحرز في حماية الأطفال في البلدان المتأثرة بالتراعات فحسب، بل يوثق أيضا كيفية إثارة الطابع المتطور للحرب مخاطر غير مسبوقة لأطفالنا. كما نشعر بالتشجيع من استمرار تركيز الأمين العام على الموضوع ونود أن نؤكد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر وأكثر منهجية لجدول أعمال الأطفال والتراع المسلح في أعمال المجلس بالذات.

إن بوتسوانا، اعترافا منها بان وقف انتهاكات حقوق الأطفال واجب أخلاقي لا بد أن نلتزم بصورة جماعية بتحقيقه، تجدد التأكيد على الأهمية التي توليها لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها، بما في ذلك في سياق التراع المسلح. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأطفال، بما في ذلك ولاية وأعمال الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ضمن أمور أخرى. كما يشيد وفد بلدي بحملة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“ التي أطلقت بالأمس وتنظمها منطقة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والممثلة الخاصة والبعثة الدائمة للكسمبرغ. ونعتقد أن إطلاق الحملة جاء في الوقت المناسب وسيقطع شوطا طويلا في استكمال الجهود الجارية لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات المسلحة.

وبالرغم من احراز التقدم الجدير بالثناء المبرز في التقرير، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق لاستمرار تجنيد الأطفال وقتلهم وتشويههم وإساءة معاملتهم وحرمانهم من طفولتهم وحقهم في التعليم والرعاية الصحية، ضمن أمور أخرى. ومما يدعو إلى الإحباط أن نشير إلى انه في بعض الأزمات المستمرة، أصبحت تلك الأعمال منهجية وواسعة الانتشار. وتمشيا مع مبدأ مسؤولية الحماية، ترى بوتسوانا أن الدول تتحمل المسؤولية الأولية عن حماية سكانها بالذات من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك حماية الأطفال من خطر الحرب.

كما يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال أمر غير مقبول ويجب ألا يسمح به إطلاقا. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على إلحاح وأهمية تعزيز الإرادة السياسية والالتزام من أجل التصدي لمحنة الأطفال المأساوية في التراع المسلح. وتحقيقا لتلك الغاية، يمثل التركيز على الملكية الوطنية والمسؤولية، وعلى الانخراط مع الحكومات والجماعات المسلحة المعنية بغية قطع التزامات بالمساءلة، فضلا عن الرصد المنهجي لتلك الالتزامات، أكبر أولوية ممكنة وأهمية بالنسبة لوفد بلدي. ولذلك ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة جهوده لمكافحة الإفلات من العقاب وإنفاذ المساءلة، بما في ذلك باتخاذ تدابير محددة الهدف ضد المتمادين من مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو فعال، نرى أن من الضروري السماح بإمكانية الوصول الضروري إلى السكان المهمشين، لا سيما الأطفال في حالات التراع المسلح.

وترى بوتسوانا أن تعزيز الجهود العالمية لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع المسلح ينبغي أن يكون متسقا مع الجهود الواسعة لتعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتراع المسلح ومكملا لها وللقرارات الأخرى المتعلقة بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود الهامة التي بذلتها عدة دول لتنفيذ تلك القرارات، بما في ذلك القراران ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢)، ونعتقد انه ينبغي مواصلة تنفيذها بقوة. كما نشاطر الرأي القائل إنه ينبغي دعم تلك الجهود بغية تعزيز القدرات الوطنية على حماية الطفل وآليات التحقيق والمقاضاة والمساءلة، فضلا عن إنشاء عمليات للتحقق من العمر في التجنيد العسكري.

وكما قالت الناشطة المعروفة في مجال حقوق الإنسان، غراسا ماشيل، ذات مرة، ”[إن] تأثير المنازعات المسلحة على الأطفال يجب أن يكون أمرا يهم الجميع وتقع مسؤوليته على الجميع“(A/51/306، الفقرة ٣١٧). وما زلنا نشعر بالتفاؤل باننا بالنظر لإرادتنا الجماعية ومسؤولياتنا، يمكننا أن نضع حدا للجرائم المخجلة السائد حاليا ارتكابها ضد الأطفال.

وفي الختام، نرحب بالقرار المتخذ اليوم ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والتراع المسلح. ويشير اتخاذ القرار بتوافق الآراء إلى رغبة أعضاء المجلس، وفي الواقع، عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في المضي قدما بشأن جدول الأعمال هذا والتركيز على المجالات التي لم تلق اهتماما كبيرا في الماضي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد سامفليان (أرمينيا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن مدى سروري برؤية لكسمبرغ وهي تتولى رئاسة مجلس الأمن وان أعرب عن امتناننا لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بغاية الأهمية للأمم المتحدة ولدولها الأعضاء. كما نشعر بالامتنان للكسمبرغ، ولرئيس بعثها على وجه الخصوص، على إطلاق حملة ”نحن أطفال ولسنا جنودا“.

(تكلم بالإنكليزية)

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام بان كي – مون، والسيد أنثوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيدة ليلى زروقي، الممثل الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها في وقت سابق اليوم.

وفي الأعوام الأخيرة أنشأ الطابع المتطور للتراع المسلح تهديدات غير مسبوقة للأطفال. فقد أصبحوا أكثر عرضة للخطر، لا سيما بسبب أساليب الحرب الجديدة¬_عدم وجود ميادين المعارك الواضحة، وازدياد أعداد أطراف التراع

وتنوعها، مما يضيف إلى تعقيد التراعات، والاستهداف المتعمد للملاذات الأمنة مثل المستشفيات والمدارس. ويحرم التراع الأطفال من والديهم ومقدمي الرعاية والخدمات الاجتماعية الأساسية والرعاية الصحية والتعليم. وينبغي أن يكون المدنيون، بمن فيهم الجنود الأطفال، بمنجى من دمار الحرب وينبغي ألا تنسى أي خسائر بين المدنيين أو يتغاضى عنها.

ولم يكن هناك حظر صريح لتجنيد الأطفال في اطار القانون الدولي حتى قبل وقت قصير نسبيا.

ويحظر كل من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٩٧ الملحق باتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل على الدول تجنيد جنود تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. ومع ذلك، لم يكن هناك أي حظر يمنع الأطفال من القتال في حالات التراع. وقد تغيرت الحالة منذ عام ٢٠٠٠ فصاعدا عندما أذنت الأمم المتحدة لمحكمة خاصة بمحاكمة مَن يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك استخدام الجنود الأطفال. ولا يزال الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز على الحماية الخاصة للأطفال، الوسيلة الرئيسية لمنع وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، صدّقت أرمينيا في عام ٢٠٠٥ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في التراعات المسلحة، وهي تؤيد بقوة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ككل في هذا المجال.

ومع ذلك، فمن المؤسف أنه، على الرغم من تعزيز التنظيم القانوني لحقوق الأطفال واشتراكهم في التراع المسلح وتأكيده بشكل كبير، لا يزال الاستخدام الفعلي للجنود الأطفال في التراعات المسلحة مستمرا. ويُجبر الأطفال الذين ينفصلون عن أسرهم في التراع على أن يقتلوا ويشهدوا العنف وسوء المعاملة. ومن المهم للغاية إنهاء عمليات إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من العقاب. ويمثل تجنيد الأطفال جريمة من جرائم الحرب ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

ولئن كان تعزيز حقوق جميع الأطفال وحمايتها يمثل أحد الشواغل ذات الأولوية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن أرمينيا تعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمشاريع المتصلة على وجه التحديد بنزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، بما في ذلك الجانب النفسي. وتعزيز السلام هو المسؤولية الرئيسية لجميع البلدان، فضلا عن المجلس. ولكن ما دامت الصراعات المسلحة واقعا، يجب علينا تعزيز حماية حقوق الفئة الأكثر ضعفا – وهم الأطفال، فضلا عن الدفاع عن هذه الحقوق. ولمنظومة الأمم المتحدة بأسرها دور تضطلع به في هذا الصدد، ونحن ندين لأطفال العالم بحشد الإمكانات الكاملة لتلك المنظومة.

وختاما، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح. فالمكتب يؤدي عملا مثيرا للإعجاب في زيادة الوعي وتعبئة التأييد القوي لحماية الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير إلى البيان الذي أدلت به الممثلة الخاص للأمين العام السيدة ليلى زروقي خلال عرضها لتقريرها السنوي في خريف عام ٢٠١٣ أمام الجمعية العامة، والذي يجسد تماما موقف أرمينيا بشأن المسألة قيد النقاش. فقد قالت إن المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء بالتعاون مع الشركاء في مجال حماية الطفل تكتسي أهمية بالغة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستغلالهم؛ وليس بوسع أي طرف بمفرده أن ينجز المهمة الصعبة المتمثلة في معالجة أثر التراع على الأطفال؛ وإنه يجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء من المجتمع المدني دعم بعضهم بعضا من أجل الأطفال المتضررين من التراعات ولإدراج احتياجات الأطفال في اتفاقات السلام وفي مبادرات التنمية والإنعاش الأوسع نطاقا في مجال بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح، وهي مسألة توليها البرتغال أهمية كبيرة.

بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الإعلامية. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعملها وجهودها لضمان حماية الأطفال في حالات التراع المسلح المستمر.

تؤيد البرتغال تأييدا تاما حملة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقتها الممثلة الخاصة أمس بالاشتراك مع اليونيسف وبالتعاون مع لكسمبرغ وشركاء آخرين للأمم المتحدة.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، إلا أنني أود أن أشدد على بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

إن البرتغال تلتزم التزاما قويا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي. وفي الواقع، فإن بلدي هو الذي دعا إلى أول مناقشة تُعقد في المجلس بشأن مسألة الأطفال والتراع المسلح، وكان ذلك في عام ١٩٩٨ (انظر S/PV.3896) وكنا مقتنعين وقتها، مثلما نحن الآن، بأن هذه المسألة ذات تداعيات خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

ونرحب بالتزام مجلس الأمن بالتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات التراع المسلح وبالتقدم المحرز على مر السنين من خلال اتخاذ عدد من القرارات التي عززت آليات التعامل مع هذه المسألة الملحة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز وإنشاء إطار معياري قوي وآلية لرصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها والتصدي لها، لا تزال هناك تحديات ضخمة، لا سيما بسبب الطابع المتغير للتراعات.

ونعرب عن قلقنا إزاء إشارة الأمين العام، في تقريره الأخير (S/2013/245)، إلى الاتجاه المتزايد نحو استخدام المدارس لأغراض عسكرية، فضلا عن الهجمات على قطاع التعليم. ونشعر ببالغ القلق إزاء الهجمات المتعمدة والواسعة النطاق على المدارس والمدرسين والطلاب، والتي تُستخدم كأداة من أدوات الحرب. وكما تبين دراسة صدرت مؤخرا عن التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجوم، فإن ثمة نمطا مقلقا جدا من الهجمات المتعمدة على المرافق التعليمية والتي تشنها جماعات مسلحة من غير الدول والقوات العسكرية وقوات الأمن الحكومية والجماعات الإجرامية المسلحة في أكثر من ٧٠ بلدا. والقوات المسلحة النظامية وجماعات المعارضة المسلحة من غير الدول تستخدم المدارس والمرافق التعليمية بشكل منهجي كقواعد وثكنات ومخابئ أسلحة ومراكز للاحتجاز، بل وحتى كغرف تعذيب. وبالتالي، تصبح الهياكل الأساسية لقطاع التعليم أهدافا استراتيجية للهجوم، مما يعرض الأطفال والمدرسين للخطر ويحرم الأطفال من حقهم في التعليم.

وبينما نجلس هنا اليوم، يُجبر الأطفال على ترك حجرات الدراسة والملاعب. وهذه الهجمات لا تؤثر على الأطفال والمجتمعات المحلية بأسرها فحسب، ولكن ينبغي أن تترك أثرا أيضا في أذهاننا. وفي سوريا، لحقت أضرار بأكثر من ٢ ٥٠٠ مدرسة أو دُمرت حتى نيسان/أبريل من العام الماضي والعدد يتجاوز الآن ٣ ٠٠٠ مدرسة. ونحث جميع الدول الأعضاء على العمل من أجل حماية المدارس والمدرسين والطلاب من الهجمات وإخضاع الجناة للمساءلة. ونثني على الجهود التي بذلتها لكسمبرغ، بصفتها رئيسة الفريق العامل، للاتفاق على

تدابير ملموسة ترمي إلى منع الهجمات على قطاع التعليم والاستخدام العسكري للمدارس وإلى كفالة مساءلة الجناة.

لا تزال المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور رادع أساسي، يكمل أدوار المحاكم على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال مساءلة الجناة والتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع ضد الأطفال ومحاكمتهم. وضرورة التصدي للإفلات من العقاب بخصوص المتمادين في ارتكاب الانتهاكات، والذين جرى الاستدلال عليهم بوضوح، ينبغي بالقطع أن توجه عملنا في المستقبل القريب. ومن المدهش أننا نشير إلى أفراد أو كيانات تحدد أنهم جناة متمادون في ارتكاب الانتهاكات على مدار خمس سنوات أو أكثر، معظمهم من الجهات الفاعلة من غير الدول. ومصداقية النظام الذي بنيناه على المحك. ويتعين على المجلس التصدي لتلك الحالات الصعبة وكفالة حصر هؤلاء الأفراد وفرض جزاءات عليهم. ومواصلة الحوار المؤسسي بين المحكمة ومجلس الأمن أمر أساسي في هذا الصدد.

بخصوص عمليات حفظ السلام، تؤيد البرتغال بقوة أن تشتمل ولاياتها على الاستعانة بمستشارين في مجال حماية الأطفال. ومن الأمور الأساسية في سيناريوهات فقدان الأمل، من قبيل التراعات المسلحة، أن يكون حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة على أرض الواقع رمزا للقيم الأساسية المتمثلة في احترام وحماية حقوق الإنسان والتي تناضل المنظمة جاهدة في سبيلها. وفي هذا الصدد، من الضروري تدريب حفظة السلام قبل نشرهم على حماية الأطفال والتحقق الفعال من خلفيات حفظة السلام لكفالة ألا يعمل أفراد ارتكبوا انتهاكات جسيمة بحق الأطفال مع الأمم المتحدة.

من المفارقات بوجه خاص، أنه رغم وجود صكوك دولية معيارية، مثل اتفاقية حقوق الطفل، التي هي الاتفاقية الأكثر شمولية من بين كل صكوك القانون الدولي، لا يزال الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للعنف المسلح، فهم يتعرضون للإصابات والاغتصاب والقتل.

اسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى المسؤولية المشتركة التي تقع على كاهل الدول الأعضاء ومجلس الأمن فيما يخص اتخاذ إجراءات جماعية للتغلب على هذه الآفة. وتتطلب حماية الأطفال في التراعات المسلحة التزام المجتمع الدولي ككل، وبلدي ملتزم تماما بتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد حسينلي (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت، بشأن الأطفال والتراع المسلح. أود أيضا أثني على دور ورئاسة لكسمبرغ النشطين، فيما يتعلق بالنهوض بهذه المسألة في أعمال مجلس الأمن.

وكما أود أن أشكر الأمين العام وممثلته الخاصة ليلى زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسف والمتكلمين الآخرين على بياناتهم وأفكارهم، وتشاطر خبراتهم التي لا يمكن أن تدع أي شخص في هذه القاعة غير مبال بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومعاناتهم التي لا توصف خلال التراع المسلح. إننا نضم صوتنا إلى الدعوة لتكثيف الجهود على جميع المستويات، من أجل الحد من تأثير التراعات الخطيرة على الأطفال وتعزيز العدالة، من خلال مساءلة أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال.

تظل أذربيجان يساورها قلق عميق جراء الآثار السلبية للتراع على الأطفال، وتدين بشدة جميع أشكال انتهاكات القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضدهم. ويستند موقف أذربيجان القائم على المبادئ، فيما يتعلق بحماية المدنيين، بمن

فيهم الأطفال في حالات التراع المسلح، إلى الاهتمام القوي بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وبلدي إذ يقوم بذلك، فإنه يستفيد من الخبرة العملية في معالجة الآثار المدمرة للانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ارتكبت خلال الحرب التي شُنت ضد بلدي. والواقع المعروف بشكل جيد اليوم، أن اذربيجان لا تزال تعاني من وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين، حيث أن العديد منهم أطفال.

إن اهتمام المجتمع الدولي المستمر، ولا سيما الأمم المتحدة، بالمشكلة كان حاسما في وضع وتطبيق تدابير لمنع وقوع انتهاكات وتجاوزات ضد الأطفال والاستجابة لها. إن أذربيجان لا تزال ملتزمة بمواصلة دعم أنشطة آليات الأمم المتحدة القائمة التي تهدف إلى ضمان حماية أكثر فعالية لحقوق الأطفال، وتحسين حالة الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة.

وقد اتخذت خطوات مهمة في عدد من حالات التراع المسلح لتحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك وضع إطار قانوني دولي. ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات خطيرة. من بينها استمرار عدم الاهتمام المناسب والاستجابات على المستويين الدولي والإقليمي لانتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في بعض حالات التراع المسلح.

ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر حزما تستهدف حماية الأطفال في حالات التراع المسلح، ووضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة المرتكبة ضد الأطفال والتي تثير قلق المجتمع الدولي. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر مهم ليس فقط لأغراض ملاحقة مثل هذه الجرائم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، ولكن أيضا من أجل إحلال السلام المستدام وإظهار الحقيقة وتحقيق المصالحة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال المشردين داخليا، خاصة فيما يتعلق بضمان حقهم غير القابل للتصرف في العودة، ولتداعيات السياسات والممارسات غير القانونية في حالات الاحتلال الأجنبي من أجل حماية حقوق الطفل. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد مصير الأطفال الذين يؤخذون رهائن والمفقودين في حالات التراع المسلح، فضلا عن البحث عنهم وجمع شملهم مع أسرهم، هي جوانب أخرى من المشكلة التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

وأود أن أختتم كلمتي بالترحيب باتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) اليوم، الذي يظهر عزم المجلس المستمر على معالجة هذه المشكلة بطريقة شاملة، والتركيز على الجوانب الأكثر بروزا منها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لقد طلبت ممثلة الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان إضافي، أعطي لها الكلمة.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): نقدر عاليا منحنا الكلمة للمرة الثانية خلال أعمال هذه الجلسة، ولكن ذلك فقط للرد على ما ورد من ادعاءات في بيان ممثلة النظام القطري، ذلك النظام الذي أضحى معزولا ومنبوذا حتى من أقرب حلفائه في الخليج العربي.

لو كانت ممثلة قطر، خائفة فعلا على أطفال سوريا وعلى حياتهم لطالبت أسرتها الحاكمة بوقف خطاب التحريض الطائفي الذي يصدر من على أراضيهم وعبر محطاتها التلفزيونية المحلية والفضائية. خطاب التحريض الطائفي هذا، لعلمها طبعا، هو من يرسل هؤلاء الجهاديين من شتى أصقاع الأرض، إلى سوريا ليمارسوا أبشع أشكال القتل والذبح، والاغتصاب بحق الأطفال السوريين، وأعتقد بأن قرار الدول المجاورة لقطر بسحب سفرائها كاحتجاج على خطاب التحريض الطائفي القطري هو أكبر دليل على مدى فداحة وبشاعة المنهج التي

تتبعه مشيخة قطر في تشويه الحقائق، والتحريض على الاقتتال الطائفي، والتحريض على قتل الأطفال السوريين عن بعد.

إن من يدعي حرصه على حقوق الإنسان في دول العالم عليه أن يكون مثالا يحتذى به في هذا المجال، ولا أريد اليوم تذكير ممثلة قطر بما ذكرته مقررة الأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاء والمحامين، غابرييلا نول، حول تخلف النظام القضائي وعدم مراعاته لحقوق الإنسان غير القطري في قطر، وعدم استقلاليته بسبب تدخل السلطة التنفيذية في النظام القضائي، خاصة من قبل أعضاء الأسرة الحاكمة والشركات الكبرى.

الجميع يعي اليوم دور النظام القطري الراعي للإرهاب الدولي، فقد بدأت تتكشف حقائق تورط النظام القطري في التفجيرات التي شهدتها سوريا ومصر وليبيا والسعودية والبحرين. علاوة على إغلاق بوق النظام القطري، قناة الجزيرة، في العديد من عواصم العالم بعد أن تبين ضلوعها في أعمال تهييج للرأي العام ونقل صورة مغلوطة عما يجري في العالم. ولا يغيب عن بال أحد التغطية المستمرة من قبل هذه القناة وعلى عقود من الزمن لأنشطة تنظيم القاعدة وحركة طالبان. نحن نحتفظ بحقنا في محاسبة هؤلاء على جرائمهم التي وثقتها الأمم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

أخيرا، نود التذكير بمثل عربي مشهور ينطبق على النظام القطري وممثليه وهو ”إذا لم تستح فافعل ما شئت“.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.